

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والستين
بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الثلاثاء ، ٢٦ نيسان / ابريل ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ج . دهانابالا (سرى لانكا)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ف • ل • اسرائيليان
السيد ب • ب • بروكوفيف
السيد ج • ف • بردينيكوف
السيد ف • ي • سكوموروخين
السيد ت • ف • ديمتريشيف
السيد ف • ف • برياخين
السيد ج • ف • انتسيفيروف
السيد ي • ف • كوستنكو

اثيوبيا

الأرجنتين

السيد ف • يوهانس
السيد خ • كاراساليس
السيد غارسيا موريتان
السيد ر • فيلامبروزا

استراليا

السيد ر • بتلر
السيد ر • روو
السيدة ج • كورتني

المانيا (جمهورية - الاتحادية)

السيد ه • فيغندر
السيد ف • ايلبه
السيد م • غرتس
السيد و • أ • فون دن هاغن

اندونيسيا

السيد سوتووارد ويو
السيد ن • ويسنوييموري
السيدة ب • رمضان
السيد اندرجاتي
السيد ر • تنزيل

ايران (جمهورية - الاسلامية)

السيد ح • شيخ الاسلام
السيد ن • ك • كامياب
السيد ف • س • سرجاني
السيد ج • زاهيري
السيد شافعي
السيد مطلبسي
السيد كلامسي

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد م • اليسي	<u>إيطاليا</u>
السيد ب • كابراس	
السيد م • بافيزي	
السيد ج • أدورني براتشسي	
السيد م • أحمد	<u>باكستان</u>
السيد ك • نیاز	
السيد س • أ • دي سوزا ای سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س • دي كيروز د وارتس	
السيد م • ديباس	<u>بلجيكا</u>
السيد ك • تيلالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ب • بوشيف	
السيد ك • براموف	
السيد أ • مونع مونع جي	<u>بورما</u>
السيد أ • بي تاين تين	
السيد أ • تان تون	
السيد س • توربانسكي	<u>بولندا</u>
السيد ج • تشيمبنسكي	
السيد ي • شيا لويتش	
السيد ت • سترويهاس	
السيد س • كاستيلو راميريز	<u>بيرو</u>
السيد م • فيفودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • سيمبا	
السيد أ • طفار	<u>الجزائر</u>
السيد ه • روزي	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • ثيليكه	
السيد أ • داتكو	<u>رومانيا</u>
السيد ت • مالميسكانو	
السيد ب • بالويو	
السيد أ • كريتيو	
السيد أ • بوييسكو	
السيدة أ • ايكانغا - كايبا	<u>زائير</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

سرى لانكا

السيد ج • د هانا بالا
السيد • م • ج • س • باليه كارا
السيد ب • كاريا واسام

السويد

السيد ر • أكيوس
السيدة أ • بونيير
السيد ه • برغلوند
السيد ج • لوند ين
السيد ل • أ • فينكرن
السيدة أ • م • لاو
السيد ي • براوتيز

الصين

السيد كشيان جيا دونغ
الآنسة وانغ زى يون
السيد ليانغ ديفنغ
السيد لين شنغ
السيد يانغ منغليانغ

فرنسا

السيد ف • دى لاغورس
السيد ج • مونتاسييه
السيد ه • ريني

فنزويلا

السيد أ • غارسيا غارسيا

كندا

السيد ج • م • بيسلي
السيد ج • ر • سكينر

كوبا

السيد ليتشوغا نيفيا
السيد ب • نونيز موسكويرا

كينيا

مصر

السيد سعد الفراجي
السيد أ • حسن
الآنسة و • بسيم
السيد أ • ماهر عباس

المغرب

السيد ع • الصقلي
السيد م • الشرايبي
السيد أ • هلال

السيد م • ايمای
السيد م • کونيشي
السيد ت • کاواکيتا
السيد ت • ايشينغوري

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد م • ميخايلوفيتش

السيد ر • ج • جايبال

السيد ف • بيراساتيغسي

يوغوسلافيا

أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي
للأمين العام :

وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

واسمحوا لي في البداية أن أرحب ترحيبا حارا بنائب وزير الشؤون الخارجية لايران ، معالي السيد حسين شيخ الاسلام ، الذي سيكون أول المتكلمين اليوم في المؤتمر . وأود أن أتمنى له إقامة مثمرة في جنيف .

ولعلكم تذكرون اننا اتفقنا في جلستنا العامة الماضية على ان نعقد اليوم جلسة غير رسمية للمؤتمر تتناول بعض المسائل المتعلقة وفي نيتي ، بعد أن نستنفد قائمة المتكلمين ، تعليق الجلسة العامة وعقد جلسة غير رسمية للنظر في المسائل التالية : طلب الاشتراك في الجلسات العامة للمؤتمر مقدم من دولة غير عضو ، ونتائج المشاورات التي أجريت في أفرقة الاتصال المنشأة للنظر في المقترحات الواردة في البنود ١ و ٢ و ٣ و ٥ من جدول الأعمال ، والرسالة الموجهة الي من رئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

وعقب تلك الجلسة غير الرسمية ، سوف نستأنف الجلسة العامة اذا اقتضى الأمر مواصلة العمل وسوف نعتمد ايضا جدول زمنيًا لجلسات المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الأسبوع ١٢ - ١٥ حزيران /يونيه ١٩٨٤ .

ولدى في قائمة المتكلمين اليوم ممثلو ايران ، ومنغوليا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والمملكة المتحدة ، وفنلندا ، وفرنسا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وتشيكوسلوفاكيا ، والهند ، وكندا ، واندونيسيا ، واستراليا ، وهنغاريا . واني اعطي الكلمة الآن لممثل ايران ، نائب وزير الشؤون الخارجية ، معالي السيد حسين شيخ الاسلام .

السيد شيخ الاسلام (جمهورية ايران الاسلامية) : سيدى الرئيس ، من دواعي غبطتي البالغة ان تسنح لي الفرصة لمخاطبة ممثلي الدول الأعضاء في اجتماع دولي أوكلت اليه مهمة ذات أهمية كبيرة .

ان قضية نزع السلاح ودورها في تعزيز السلم وضمان الأمن الدولي معروفان معرفة جلية لنا نحن المجتمعين هنا . ففي ظل الظروف الحالية ، ونظرا للحالة الدولية في العالم ، هناك شعور أكثر من أى وقت مضى بضرورة معالجة القضايا المطروحة على مؤتمر نزع السلاح بحزم وجددية . اذ لا يمكن الوفاء بالمهمة الكبيرة الهامة التي اناطها المجتمع الدولي بممثلي البلدان الاربعين دون ايمان راسخ بالمثل العليا الانسانية والمحبة للسلم ، ودون وجود ارادة سياسية ، ومع تجنب التلاعب السياسي الذي شاع للأسف شيوعا جد مفرط في المحافل الدولية .

لقد انقضت اليوم ، وفي اللحظة التي اتحدث فيها اليكم ، سنوات عديدة على انشاء هذا المنبر لنزع السلاح ، وانتم على اعتاب تحقيق أول نجاح كبير لكم . انني اشير الى اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، التي اذا ما تحققت بالشكل المرغوب فانها ستعتبر احدى الانجازات الهامة للمؤتمر الحالي .

انها حقا فرصة يرحب بها ممثل بلد كان هدفا وضحية لاستخدام مفرط للأسلحة الكيميائية وينتهزها للاشتراك في هذا الاجتماع ولينقل اليكم شعوره ازاء ضرورة الاسراع باعداد هذه الاتفاقية .

وانني أظن انه في خلال عمر منظمة الامم المتحدة كله ، كانت ايران هي الضحية الوحيدة لاستخدام اسلحة كيميائية ، وهو الاستخدام الذي أكدته السلطات الدولية عقب قيامها باجراء تحقيقات رسمية . ولهذا فان لنا الحق اكثر من أى شخص آخر في حث المجتمع الدولي ، وخاصة مؤتمر نزع السلاح ، على اتخاذ خطوات أسرع وأكثر جدية لاستكمال هذه الاتفاقية .

وكلكم ، بوصفكم أعضاء في هذا المؤتمر ، تدركون جيداً أن وثيقة مجلس الأمن رقم S/16433 المؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤ ، التي تتضمن تقريراً بالتحقيقات الموقعية التي اجراها الخبراء الذين أوفدهم الأمين العام للأمم المتحدة ، تؤكد على نحو واضح استخدام أسلحة كيميائية وغاز سام يتكون من غاز الخردل وعامل مؤثر على الأعصاب ، تحظر الاتفاقيات الدولية استخدامها . وقد زار هذا الوفد جمهورية ايران الاسلامية في الفترة من ١٣ الى ١٩ آذار/مارس ١٩٨٤ وكان يتألف من دكتور غوستاف اندرسون ، الباحث الكيميائي الأول بمعهد بحوث الدفاع الوطني في السويد ، ودكتور مانويل دومينغيز ، استاذ الطب الوقائي في جامعة مدريد ، ودكتور بيترو دى العالم المشرف على معمل بحوث المواد في وزارة الدفاع الاسترالية ، والكولونيل أولريخ ايموبرشتيخ ، رئيس شعبة الدفاع النووي والبكتريولوجي والكيميائي بوزارة الدفاع السويسرية ، والسيد اقبال رضا ، ممثل الأمين العام . وقد قام أعضاء الوفد بزيارة الجرحى الذين تعرضوا للأسلحة الكيميائية وتولوا فحصهم كما جمعوا عينات من المواد المستخدمة في هذه الأسلحة . وقام الوفد ، الى جانب فحص الشظايا المتبقية من الأسلحة والذخيرة المستخدمة ، بالتقاط افلام وصور لتلك الأدلة .

وقد أرسل كثير من الايرانيين الذين اصيبوا بجراح من جراء استخدام الأسلحة الكيميائية الى مستشفيات في جمهورية المانيا الاتحادية ، وبلجيكا وبريطانيا ، والسويد ، واليابان والنمسا ، وهولندا وسويسرا للعلاج الطبي . وأكد الاطباء المعالجون في هذه المستشفيات استخدام مواد كيميائية ، ويمكن القول بأن التقارير الطبية لجامعة غنت في بلجيكا ، والتقارير الطبية الصادرة عن المستشفيات الالمانية والنمساوية والسويدية تدعم الأدلة التي تبرهن على استخدام هذه الأسلحة الكيميائية . وفي غضون بضعة أشهر ، ستعقد حلقة دراسية طبية في طهران ، وستوجه الدعوة الى جميع الأطباء والخبراء المنتمين الى منظمات حكومية وغير حكومية لزيارة ايران وفحص ضحايا هذه الجريمة الانسانية . وانني لعلني يقين من أن مداوات هذه الحلقة الدراسية ستكون ذات فائدة وأهمية للفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الكيميائية .

لقد ارتكب النظام العراقي المعتدى تلك الجرائم الهمجية ، في غمرة يأسه ، مدفوعاً بخيبة الأمل والاحباط من جراء عدم فعالية اسلحته البالغة التعقيد التي حصل عليها من بعض الدول الكبرى في مقابل أموال وثروات الشعوب المقهورة في المنطقة .

اننا ، بعد نشوب الحرب بفترة وجيزة ، اعلنا في محافل دولية مختلفة قيام النظام العراقي باستخدام الاسلحة الكيميائية ، وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، ابلغنا الأمم المتحدة رسمياً بأن العراق تستخدم هذه الأسلحة . وقد ظهر هذا في الوثيقة رقم S/16128 التي تم توزيعها وقتئذ على الدول الأعضاء . وعلاوة على ذلك ، وقبل صدور تقرير خبراء الامم المتحدة بشهر ونصف قام وزير الشؤون الخارجية في جمهورية ايران الاسلامية في خطابه الموجه الى هذا المؤتمر بالذات بابلاغ المجتمع الدولي بأفعال العراق الانسانية . ولكن ماذا كانت النتيجة ؟ لا شيء الا الصمت والامبالاة من جانب المجتمع الدولي ، وكان من شأن رد الفعل هذا أن شجع النظام البعثي

العراقي على مواصلة جرائمه التي جرحت شرف وكرامة الانسانية وللأسف ، لم تقم حتى حركة عدم الانحياز بأية ايماءة ذات شأن • فهل يا ترى لم تعد حركة عدم الانحياز تقر الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة لوساكا لعام ١٩٧٠ ، التي حظرت بوضوح استحداث وانتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية ؟ والا فما بالها تعكف على التزام هذا الصمت الهادئ ؟

ان ثمة بالفعل ، على نحو ما سلفت الاشارة اليه بايجاز ، وكما يعرفه جيدا الأعضاء الموقرون في هذا المؤتمر ، التزامات وتعهدات دولية بشأن عدم استخدام الأسلحة الكيميائية • ولكن الحقيقة الأساسية التي ينبغي مراعاتها في الاتفاقية الجديدة هي تعزيز تلك الالتزامات بتدابير زاجرة لها قوة النفاذ ضد من ينتهكها أيا كان ، اذ يتعين النظر في تدابير دولية واجراءات جماعية كمعاقبة المخالفين عند حدوث تلك الانتهاكات والا فان الاتفاقية الجديدة ستواجه نفس مصير بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، وسيعالج مجلس الأمن تقارير اعمال التفتيش الموضوعي في ظل الاتفاقية الجديدة بنفس الطريقة التي عالج بها تقرير فريق الخبراء الذي أوفده الأمين العام الى جمهورية ايران الاسلامية •

فاتفاقية ١٩٧٢ ، لحظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ، الى جانب كونها غير شاملة ، فانها تغفل النواحي الهامة من المسألة مثل نظم التحقيق •

وحسبما يتضح من تقرير خبراء الأمم المتحدة ، لاسيما الفقرة الاخيرة من صفحة ٧ ، قام بلد واحد أو عدة بلدان بمساعدة العراق في صنع القنابل الكيميائية ، فالعراق ليس بقادر من الناحية التقنية حتى على صنع الأغلفة الموصوفة في هذا التقرير • وتلك البلدان التي تزود العراق بهذه الأسلحة مسؤولة امام المجتمع الانساني مثل مسؤولية العراق عنها ان لم تكن مسؤوليتها أكبر ، وجمهورية ايران الاسلامية تدعو الاعضاء المسؤولين في المؤتمر الحالي الى حث الأمين العام للأمم المتحدة بكل وسيلة ممكنة على اجراء تحقيقات لتحديد البلدان التي اشتركت في تزويد العراق بهذه الأسلحة •

ووفقا لما ذكرناه مرارا وتكرارا ، فان الاهمال في اتخاذ تدابير جديّة ضد انتهاك الاتفاقيات الدولية الهامة سيشحج المخالف على مواصلة انتهاكاته • وقد دفعت جمهورية ايران الاسلامية في الثلاث سنوات الماضية ثمن هذا الاهمال فيما يتعلق بحظر الهجوم على المناطق السكنية وذلك بمقتل عدد كبير من مواطنيها الابرياء العزل • ولعلمكم ، سقط أسس فقط ١٧ من مواطني الاعزاء شهداء عندما قصف النظام العراقي مدينة بيرانشار بالقنابل • وثمة أثر سلبي آخر لهذا الاهمال هو تشجيع المخالف على ارتكاب مزيد من الجرائم والاعتداءات • وهذا بلا ريب هو أحد العوامل الرئيسية التي شجعت النظام العراقي على استخدام الأسلحة الكيميائية •

واننا نعلن انه وان كانت لنا بحكم القوانين الدولية حرية استخدام الأسلحة الكيميائية ضد العراق ، فاننا نظرا لاعتبارات انسانية ، لن نلجأ الى هذا الاجراء الانتقامي • بيد أنكم تعلمون انه بينما كان خبراء الامم المتحدة في ايران ، وحتى بعد توزيع تقرير الامم المتحدة عن قيام العراق باستخدام اسلحة كيميائية ضد ايران وقيام شعوب العالم بادانة جريمة الحرب هذه ، واصلت العراق استخدامها الأسلحة الكيميائية الفتاكة •

فهل في مقدور الضمير الانساني ان يتحمل موقف الالهال هذا وفشل الدول في اتخاذ تدابير جدية في هذا الصدد ؟

ألا تظنون أنه بينما يستهدف شعب بلدي للاستخدام المفرط للأسلحة الكيميائية ستستنتج شعوب العالم ، لاسيما مواطني ، ان المحادثات والمفاوضات الطويلة وغير الحاسمة بين القوى العظمى ، وان الخطط الكثيرة التي تقترحها ، ليست في الواقع الا تدابير من قبيل النفاق ، تلجأ اليها القوى العظمى ، وهي المنتجة الرئيسية للأسلحة الكيميائية ، خداعا للرأى العام العالمي ، وتلمصا من مسؤوليتها المباشرة عن استخدام الأسلحة الكيميائية ؟ وهل الحماس الذي يفوق الوصف والذي تبديه القوى العظمى ، لاسيما في هذا المؤتمر ، ليس الا دموع تمايح ؟ وهلا ينبغي تفسير سكوت بعض البلدان ورفضها اداة استخدام الأسلحة الكيميائية بوجه عام الا بانه مجرد موافقة على الاستخدام المتوسع للأسلحة الكيميائية ؟ وهل هناك أى اعتبار سياسي اكثراهمية من أمن المجتمع الدولي برمته ؟

وليس موقف بعض البلدان الأخرى التي ربطت على نحو ما استخدام الأسلحة الكيميائية بالحرب بأفضل كثيرا من موقف البلدان التي أشرت اليها حالا . فاذا كان هذا الربط غير المنطقي بين الأمرين لا يشير الى ان استخدام الأسلحة الكيميائية مسموح به في بعض الظروف ، فان ذلك مفهوم على الأقل بطريقة غير مباشرة . انني أشير في هذا الشأن الى اعلان الجماعة الأوروبية . وما يشير دهشتنا هو اننا نرى أنه بينما يقم ضحايا الاستخدام الانساني للأسلحة الكيميائية في الحرب العالمية الأولى ، الذين حظروا من ذلك الوقت استخدامها ، بادانة العراق ضمنا ، فهم يربطون وقف استخدام الأسلحة الكيميائية بشروط وضع حد للحرب . ولدينا بالطبع ، الكثير الذي نقوله عن اسباب استمرار دفاعنا الشرعي ، بيد ان هذا الاجتماع ليس هو المكان الصحيح لمناقشة تلك المسألة . ونود أن نسأل البلدان التي وقعت على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ما اذا كان استمرار الحرب ، لأي سبب ، يمكن أن يبرر ارتكاب العراق لجرائم الحرب . ألا تظنون أن اجراء مفاوضات مع هذا النظام ، في ظل تلك الظروف ، سيعني أن الأسلحة الكيميائية أسلحة فعالة ، ومثل هذا الاعتراف سيفضي ، بلاريب ، الى تشجيع استخدامها في المستقبل .

لقد شاهدنا جميعا كيف ان بعض البلدان التي لديها مندوبون في هذا المؤتمر بالذات قد امتنعت عن تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧/٩٨ دال المؤرخ في ١٩٨٢ بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية . أليس هذا يسبب كاف للشك في حسن نوايا تلك البلدان تجاه اعتماد الاتفاقية التي يعدها الآن الفريق العامل بشأن الأسلحة الكيميائية ؟ ان عدم وجود نظام تحقق للرقابة الدولية المستمرة يعتبر عيبا هاما في الاتفاقيات الدولية القائمة يتعيّن استدراكه في الاتفاقية الجديدة . والأهم من ذلك اننا نلح في المطالبة بوضع ضمانات في الاتفاقية المقبلة بشأن الأسلحة الكيميائية ، وايلاء أولوية فيها لادراج مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية وما تستلزمه من تدابير تحقق مناسبة والا فما الفائدة من التزامات تقطع على الورق ، ولكن لا يتم تنفيذها والتحقق منها . ولكي يكون هذا التحقق فعالا ، يتعين أن يشمل جميع المراحل المختلفة لاستحداث وانتاج وتكديس واحتياز تلك الأسلحة ، ونقل تكنولوجيتها واستخدامها على وجه أخص . ونحن نقترح اعتبار استخدام الأسلحة الكيميائية جريمة حرب يعاقب مرتكبوها دوليا .

وتحتج بعض البلدان ، لاسيما الولايات المتحدة ، بأنها مضطرة الى تعزيز ترسانات أسلحتها الكيميائية كيما تجبر البلدان الأخرى على الجلوس الى موائد المفاوضات . ونحن نعتقد بأن ذلك يرقى الى ازالة السيف بما هو أسوأ منه . فهو احتجاج فيه من التهافت والتفاهة ما في مطالبة الجانب الآخر بضرورة انشاء مناطق خالية من الأسلحة الكيميائية مثل اوروبا ، على سبيل المثال ، وكيف يتسنى للمرء أن يصدق أن الولايات المتحدة التي خصصت للأسلحة الكيميائية حوالي سبعة مليارات من الدولارات بحلول ١٩٨٧ ، وحوالي ثمانية مليارات أخرى من الدولارات للأعوام الخمس التالية ، تعني حقيقة ما تقوله فيما يتعلق بضرورة حظر الأسلحة الكيميائية ؟ كيف يمكننا أن نقبل القول بأن استخدام الأسلحة الكيميائية محظور في اوروبا ، في حين أن انتاجها وتخزينها واستخدامها مسموح به في الشرق الأوسط والشرق الأقصى ؟

لقد جعلت الفجوة الواسعة التي تفصل ما بين الكلمات والافعال جو الاجتماعات الدولية كئيها وقاتما وهي تعمل على احباط آخر شعاع للأمل . ان المجتمع الدولي ما برج يحدوه الأمل في أن يقوم المؤتمر باحداث تطورات اكثر ايجابية في جهوده . من أجل مواجهة المسؤولية الكبيرة الموكلة اليه . ومما لا شك فيه أن المجتمع الدولي سيتابع بحماس جهود هذا المؤتمر .
وآمل في أن يستجيب المؤتمر الحالي على نحو ايجابي لهذا التوقع وذلك بالاسراع في مداولاته .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن امتناني لسعادة خافيير بيريز دي كوبيار الأمين العام للأمم المتحدة ، على التدابير التي اتخذها . كما أود أن أشكر فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة الذي أوفدته الى ايران ، وحكومة كل منهم ، فضلا عن البلدان التي اذنت قيام النظام العراقي باستخدام اسلحة كيميائية ضد جمهورية ايران الاسلامية ، والبلدان التي أيدت تقرير فريق الخبراء التابع للأمين العام ، وفي النهاية ، يتعين علي أن أعرب عن تقديري للبلدان التي قدمت الرعاية الطبية الى الجرحى الايرانيين .

السيد اردمبيلغ (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : سيدى الرئيس ، هذه هي الجلسة العامة الأخيرة في الجزء الربيعي من دورة مؤتمر نزع السلاح ، وقد انقضت ثلاثة أشهر منذ بدأت هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف العمل تحت اسم " مؤتمر نزع السلاح " وفي هذه المرحلة من أعمالها ، ليس ثمة الكثير الذي يمكن قوله عن تقدم محرز . ومما يؤسف له أن نضطر الى ملاحظة جمود المؤتمر في البحث عن حلول لبنود من جدول أعماله تحظى بأولوية قصوى كمنع الحرب النووية ، ووقف سباق التسلح النووى ، والحظر الشامل والكامل للتجارب ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ان الجهود البناءة لمجموعة من البلدان الاشتراكية ولمجموعة ال ٢١ ، من أجل سرعة البدء في مفاوضات فعلية بخية اعداد معاهدات واتفاقات دولية مناسبة في ميدان نزع السلاح النووى ، قد لقيت ، كما لقيت في الماضي ، مقاومة عنيدة من الولايات المتحدة ومن حلفائها الرئيسيين .

ومنذ بداية أعمال المؤتمر ، طالبت البلدان الاشتراكية بتنظيم فعال لاعمال هذا المحفل مشددة على طبيعته كهيئة تفاوضية . وأعربت مجددا عن قلقها لأن المؤتمر لم يضطلع بالفعل بالمهام المنوطة به بشأن نزع السلاح النووى .

وقامت مجموعة من البلدان الاشتراكية ، تحذوها الرغبة الصادقة في تسهيل بدء المفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح النووى الملحة ، بتقديم مقترحات محددة واردة في الوثيقة CD/434 كما أن المؤتمر على علم تام بالجهود البناءة التي تبذلها دول مجموعة الـ ٢١ في هذا الشأن .

وعلى الرغم من ذلك ، بقيت الأمور مجمدة . وفي رأينا أن السبب الرئيسي لهذا الوضع المؤسف هو الموقف المعقّد الذي تقفه البلدان الغربية ، المستمرة في التصرف بطريقة قد تحول هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الى محفل للنقاش الأكاديمي . وهي ، بعملها هذا ، تضع سلسلة من الشروط المسبقة للشرع في المفاوضات ، وتحاول فرض أسلوب في العمل غير مقبول من المؤتمر . وفي رأى البلدان الاشتراكية أن هذا النهج يتعارض مع ذات الولاية المعطاة لمؤتمر نزع السلاح في الصك الختامي للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . بل وأكثر من ذلك ، فإن هذا النهج يتصادم أيضا مع النظام الداخلي لهذا المحفل .

وفي رأينا أن التعويق من جانب البلدان الغربية يحكم على مؤتمر نزع السلاح بالجمود وهو المحفل الذي طلب منه النظر والبت في المشكلات الأكثر إلحاحا المتعلقة بوقف سباق التسلح ونزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووى ، وبالتالي تبرير الآمال العميقة لجميع الشعوب التي تتطلع الى سلم دائم على الأرض .

وينبغي القول صراحة انه ، نظرا لانعدام الرغبة من جانب ممثلي البلدان الغربية في الدخول في مفاوضات جديّة في هذه الهيئة ، لم ينجح مؤتمر نزع السلاح ، مرة أخرى ، في تسوية مسألة إنشاء هيئات فرعية ذات ولايات مناسبة حول بنود بالغة الأهمية في جدول الأعمال ، كحظر التجارب النووية ومنع نشوب حرب نووية ، ومنع سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

وقد شدد البيان الصادر عن الاجتماع الدورى للجنة وزراء الخارجية للدول الأطراف في حلف وارسو ، المنعقد مؤخرا في بودابست ، على أن " المسائل المتعلقة بإزالة خطر الحرب النووية والبحث عن الوسائل العملية لانها سباق التسلح والسير في طريق نزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووى ، يجب أن تنبؤا المركز الأهم في الحوار السياسي الراهن " .

وشدد المشتركون في اجتماع بودابست مرة أخرى على أن الدول الاشتراكية تحبذ الشرع ، بصورة أسرع ، وعلى نحو عملي ، في نظر وحل تلك القضايا الهامة ، مثل الحظر الكامل والشامل لتجارب الأسلحة النووية ، والتجميد الكمي والنوعي للأسلحة النووية ، وحظر اضعاف الطابع العسكرى على الفضاء الخارجي وعلى استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء ضد الأرض ، والحظر الكامل للأسلحة الكيميائية على الصعيد العالمي .

وهي تؤكد أيضا أن جميع المقترحات والمبادرات التي قدمتها من هذا المنطلق فردى أو مجتمعة لا تزال نافذة ، وانها مستعدة لكي تدرس عن كثب ، وبروح ايجابية ، مقترحات من دول أخرى تستهدف تخفيض وإزالة خطر الحرب النووية ، ووقف سباق التسلح ، والشرع في نزع السلاح ، وتعزيز الأمن الدولي .

وقد لاقت نتائج أعمال هذا الاجتماع للدول الاشتراكية الأعضاء في حلف وارسو تأييدا كاملا في جمهورية منغوليا الشعبية . ونحن نعتبر هذه النتائج تأكيدا واضحا آخر لنهج لا يتبدل في

السياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية يهدف الى تعزيز السلم والوفاق ، وتخفيض سباق التسلح والشروع في نزع السلاح ، وتنمية التعاون السلمي في اوروبا وفي جميع انحاء العالم .
واسمحوا لي ، سيدى الرئيس ، أن أتوقف لحظة عند مسألة انشاء هيئة عاملة فرعية بشأن البند ٥ من جدول الأعمال .

فخلال دورتي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، تمسكت البلدان الاشتراكية بموقفها المبدئي القائل بأن لجنة نزع السلاح ، باعتبارها الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح ، ينبغي لها ، وفاء بمسؤوليتها ، أن تبدأ فوراً في المفاوضات ، وأن تنشئ لهذه الغاية هيئة فرعية ذات ولاية مناسبة . وتمشيا مع هذا الموقف ، وبهدف تنفيذ عدد من توصيات الجمعية العامة اتخذت البلدان الاشتراكية اجراءات اخرى ، حيث قدمت ، من جهة ، مقترحات ومشاريع محددة وساندت من جهة اخرى ، المقترحات والنصوص المقدمة من بلدان اخرى ، وخاصة بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة .

وفي بداية دورة ١٩٨٤ ، اقترحت مجموعة من البلدان الاشتراكية مشروع الولاية التالي الوارد في الوثيقة CD/434 :

" يقرر مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ لمدة دورته لعام ١٩٨٤ هيئة فرعية مخصصة بغرض اجراء مفاوضات لابرام اتفاق أو اتفاقات ، حسب الاقتضاء ، لمنع سباق التسلح بجميع جوانبه في الفضاء الخارجي ، على أن تؤخذ في الاعتبار جميع المقترحات ذات الصلة ، بما في ذلك النظر في مقترح وضع معاهدة لحظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومنه ضد الأرض . وتقدم الهيئة الفرعية المخصصة تقريراً عن التقدم المحرز في عملها الى مؤتمر نزع السلاح في نهاية الجزء الثاني من دورته لعام ١٩٨٤ ."

ومشروع الولاية هذا يتفق تمام الاتفاق مع القرار ٣٨/٧٠ ، وهو القرار الوحيد ذو الصلة الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والثلاثين ، والذي اعتمد نتيجة للجهود المكثفة والدائبة التي بذلتها الدول المعنية ، ونتيجة لسحب مشروعي قرارين آخرين . وبدل سجل التصويت على ان القرار ٣٨/٧٠ قد اعتمد بأغلبية ساحقة بلغت ١٤٧ صوتاً . وقد صوتت الولايات المتحدة ضده ، بينما امتنعت المملكة المتحدة .

وفي الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح ، اجريت مشاورات مختلفة بتوجيه من رئيسه لشهرى آذار/مارس ونيسان/ابريل ، بهدف التوصل الى توافق في الآراء حول صياغة مشروع ولاية اللجنة المخصصة للبند ٥ من جدول الأعمال . وكما حدث في العام الفائت ، لقينا مرة أخرى ، خلال هذه المشاورات ، التعويق من جانب مجموعة البلدان الغربية ، أو على نحو أكثر تحديداً ، من جانب عضو واحد أو عضوين من هذه المجموعة ، يحاولان بأى وسيلة وبصران كما في السابق على الحد من ولاية اللجنة المخصصة المقبلة ، عن طريق ادخال عبارة " القيام ، من خلال البحث الموضوعي ، بتحديد القضايا المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " .

وكما سبق وأعلنا مرارا ، وخاصة في الجلسة العامة الثامنة والثلاثين بعد المائتين المعقودة في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٣ ، فإن الولاية المقترحة من المجموعة الغربية " لا تراعي مصالح مجموعة البلدان الاشتراكية وموقفها ، نظرا لانها لا تذكر الحاجة الى اجراء مفاوضات تهدف الى ابرام اتفاق أو اتفاقات ترمي الى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " (CD/PV.238) .

وما زالت البلدان الاشتراكية تهدد مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/434 .

ومع ذلك ، فقد بدت البلدان الاشتراكية مرونة خلال المشاورات ، وأعربت عن استعدادها لتأخذ في اعتبارها آراء ممثلي البلدان الغربية . وهذا ما حدث عندما أعرب الوفد المنغولي عن استعداداته للنظر في مشروع البلدان الغربية مع التعديل المقترح في ٢٠ آذار/مارس من جانب مجموعة الـ ٢١ ، والذي تضمن الحكم التالي : " بهدف الشروع في مفاوضات لا برام اتفاق أو اتفاقات لمنع سباق التسلح بجميع جوانبه في الفضاء الخارجي " .

ومتابعة لجهودهم في التوصل الى حل متفق عليه ، اقترح الوفد المنغولي تعديلا على الفقرة الأولى من الولاية المقترحة ، بحيث تقرأ كما يلي : " يقرر مؤتمر نزع السلاح انشاء لجنة مخصصة بهدف الشروع في مفاوضات حول البند ٥ من جدول الأعمال ، المعنون ' منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ' " .

غير أن اقتراحنا ، وللأسف الشديد ، لم يلاق قبولا من مجموعة البلدان الغربية . والجدير بالاضافة أن وفود مجموعة الـ ٢١ كانت مستعدة للموافقة على اعتماد هذا التعديل .

ان الوفد المنغولي يعتبر أن مشروع الولاية المقترح من البلدان الغربية محدود إذ أنه يغفل ذكر الغرض الأساسي ، ألا وهو المفاوضات بهدف اعداد اتفاق أو اتفاقات مناسبة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ومشروع الولاية هذا ، وهو زائف في صميمه ، لا يمكن أن يسهم بأي شكل في تحقيق المهمة الأساسية للشروع في مفاوضات حول جوهر الموضوع .

وفي هذا الصدد ، أود الرجوع الى ما قلته في الجلسة العامة الواحدة والخمسين بعد المائتين في ٢٠ آذار/مارس :

" وينبغي عدم تكرار التجربة السلبية للعمل في هذا المحفل عندما انشئت الهيئة الفرعية بولاية مقيدة بطريقة تعسفية وضيقة . وإذا أصرت بعض وفود البلدان الغربية مرة ثانية على موقفها المعوق ، فلا يمكن اعتبار هذا النهج الا على انه ذريعة لتجنب الوصول الى حلول عملية للمشاكل التي تواجه المؤتمر " .

وأخيرا ، أود أن أضيف بعض الكلمات الى ما قلته في بياني يوم الأربعاء الماضي ، ١٨ نيسان / أبريل ، فيما يتعلق بالمفاوضات حول حظر الأسلحة الكيميائية .

ان الوفد المنغولي يعلق أهمية كبرى على مسألة التحقق من أي اجراءات فعلية لنزع السلاح وفي هذا السياق ، فإننا نطالب بنهج مبدئي ومعقول وواقعي لوضع نظام فعال للتحقق ، ولكن دون تنطع ودون أفكار مسبقة . وقد طالبنا ومازلنا نطالب بنظام للتحقق يأخذ في الاعتبار المصالح المتبادلة ويرتكز على مبدأ المساواة والأمن المتساوي .

ومن هذه الزاوية ، فإن ما يسمى " الدعوة المفتوحة " للتفتيش المقترحة في مشروع الاتفاقية المقدم من الولايات المتحدة لا يتجاوب ، في رأينا ، مع المبادئ المبينة أعلاه . والموافقة على مثل هذا النهج تعني الحاق الضرر بمصالح الدول ، وتمثل انتهاكا فجا لحقوقها السيادية .

السيد فيلدرز (الولايات المتحدة الأمريكية) : السيد الرئيس ، ان ازالة خطر الأسلحة الكيميائية - وازالة الواقع الرهيب المتمثل في الحرب الكيميائية - هو بالنسبة الى الولايات

المتحدة ، هدف أساسي لتعزيز الأمن الدولي • وتحقيقا لهذه الغاية ، فإن الولايات المتحدة عاقدة العزم على مواصلة السعي الى حظر الأسلحة الكيميائية تماما وبشكل فعال ويمكن التحقق منه • ان تاريخ هذا الجهد معروف جيدا • ففي عام ١٩٧٧ ، شرعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مفاوضات ثنائية رسمية بشأن الأسلحة الكيميائية • وفي عام ١٩٨٠ ، حولت الولايات المتحدة جهودها في حظر الأسلحة الكيميائية الى هذه الهيئة ، اقرارا منها بأن الغاء الأسلحة الكيميائية موضوع يعني جميع الدول • وفي شباط/فبراير من عام ١٩٨٣ ، وبعد مناقشات طويلة ومكثفة ، سواء هنا أو في واشنطن ، طرح وقدى آراءه المفصلة بشأن مضمون اتفاق • وقد قمنا منذ ذلك الحين ، بصياغة آرائنا المفصلة اثناء اشتراكنا في اعمال هذا المؤتمر • وفي تموز/يوليه من عام ١٩٨٣ ، قدم وقدى ايضا ورقة شاملة اوردت امثلة ايضا حية لاجراءات التحقق الموضوعي لتدمير الأسلحة الكيميائية • وفي الخريف الماضي ، قامت الولايات المتحدة ، سعيا منها للتعجيل بخطى العمل في هذا المجال ، بتوجيه الدعوة الى الوفود لدى هذا المؤتمر ، من أعضاء ومراقبين — لزيارة مرفق عامل لتدمير اسلحتنا الكيميائية • واطلع المشتركون مباشرة على اجراءات التدمير الفعلية التي تستخدمها الولايات المتحدة وعلى تدابير التحقق اللازمة لضمان التحقق الفعال من ذلك التدمير •

وفي الاسبوع الماضي ، أوفد الرئيس ريغان مرة اخرى نائبه السيد بوش الى جنيف • ومثل نائب الرئيس أمام هذه الهيئة في اطار جهد جديد لاجداث زخم في عملية التفاوض ، وقدم مشروع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية الذي اعدته الولايات المتحدة • وأكد نائب الرئيس من جديد الامة التي تعلقها الولايات المتحدة على ابرام اتفاقية حظر من هذا النوع • كما تحدث نائب الرئيس عن القلق الذي يساوره شخصيا ، بوصفه أباً وجداً ، وأكد تصميمه الشخصي على العمل على ازالة الأسلحة الكيميائية بصورة فعالة والى الأبد • ومن المؤكد اننا جميعا متفقون على هذه النقطة • وأود ، في هذا السياق ، ان اوضح تماما ان الولايات المتحدة تدين أى وجه من أوجه استخدام الأسلحة الكيميائية اينما كان وفي أى وقت كان •

ان هذا الاستعراض التاريخي يبين ما تبذله الولايات المتحدة من جهد متواصل في العمل الدائب والمخلص في سبيل وضع اتفاق بشأن حظر الأسلحة الكيميائية بشكل فعال ويمكن التحقق منه • وحجر الزاوية في هذا الجهد هو مشروع الاتفاقية الذي قدمناه هنا الاسبوع الماضي • وعلى ذلك ، أود أن اكرس الآن بعض الوقت لشرح الأحكام الرئيسية لمشروع الاتفاقية المقدم من الولايات المتحدة •

ويمكن جوهر مشروع الاتفاقية في المادة الاولى منه ، التي تتضمن أوجه الحظر الأساسية حيث تتفق الاطراف على عدم استحداث الأسلحة الكيميائية أو انتاجها ، أو في غير هذه الحالة احتيازا أو تخزينها ، أو الاحتفاظ بها أو نقلها • وتتفق الاطراف كذلك على عدم القيام بأنشطة اخرى اعدادا لاستخدام الأسلحة الكيميائية ، أو استخدام الأسلحة الكيميائية في أى نزاع مسلح ، أو مساعدة الغير على الاضطلاع بأنشطة محظورة • وكانت الولايات المتحدة ، بتضمينها مشروع الاتفاقية بندا يقضي بحظر استخدام الأسلحة الكيميائية ، تدرك الأهمية التي تعلقها وفود كثيرة على هذا البند ومن شأن المادتين الأولى والرابعة عشرة ، مجتمعتين ، ضمان أن تكون الاتفاقية مكملة لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، لا أن تحل محله •

وتورد المادة الثانية تعاريف المصطلحات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية • وتقسم المواد الكيميائية التي يمكن استخدامها في الأسلحة الى ثلاث فئات ، وتبعاً للخطر الذي تشكله ، وهذه الفئات هي : " المواد الكيميائية المهلكة الفاتكة السمية " ، و " المواد الكيميائية المهلكة الأخرى " ، و " المواد الكيميائية الضارة الأخرى " • وللاتفاقية ان تنظم شتى هذه الفئات المختلفة بطرق مختلفة • وأهم التعاريف هو تعريف " الأسلحة الكيميائية " • فقد وضعنا هذا التعريف باستخدام التعريف الذي اتفق عليه في الوثيقة CD/112 • وعلاوة على ذلك ، فقد وضعنا تعريف " المواد الكيميائية السامة " لمراعاة وجهات نظر الصين وأعضاء آخرين في هذا المؤتمر • وقد صيغ تعريف " الأسلحة الكيميائية " صياغة شديدة العمومية كي يستوعب كافة المواد الكيميائية المهلكة والمسببة للعجز وسلائف هذه المواد ، التي ليس ثمة ما يبرر استخدامها لأغراض مباحة • ولا يشمل التعريف المواد الكيميائية التي يوجد ما يبرر استخدامها لأغراض سلمية ، مثل المواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة والبحوث والطب وأعمالاً للقانون المحلي •

أما أوجه الاستخدام المباحة للمواد الكيميائية السامة فتحميها ، على وجه التحديد ، المادة الثالثة ، بحيث لا تعاق الأنشطة الكيميائية السلمية عاقبة كبيرة • كما تضع المادة الثالثة قيوداً على كمية المواد الكيميائية المهلكة الفاتكة السمية وسلائفها الرئيسية التي قد تمتلكها أية دولة عضو للأغراض الوقائية ، لكي يتسنى الكشف عن أية أساءة استخدام لهذه المواد الكيميائية • وكذلك ينص مشروع الاتفاقية على انه لا يجوز للدول الأطراف انتاج مواد كيميائية فاتكة السمية للأغراض الوقائية الا في مرقق واحد فقط ، وعليها أن تعلن سنوياً عن جميع المواد الكيميائية السامة المخصصة لأغراض وقائية والتي يمكن أيضاً استخدامها في أغراض الأسلحة • كما أن الأطراف ستكون مقيدة في مدى ما يجوز لها أن تنقله من المواد الكيميائية الفاتكة السمية وسلائفها الرئيسية الى دول أخرى • كما توفر المادة الثالثة تدابير خاصة بشأن انواع معينة من المواد الكيميائية المستخدمة للأغراض السلمية ، على النحو المدرج في الجداول الف وباء وجيم المرفقة بالاتفاقية ، بغية ضمان عدم التحول بهذه المواد الكيميائية الى الاستخدام في أغراض الأسلحة •

وحالما تدخل الاتفاقية حيز النفاذ ، يقدم كل طرف اعلاناً أولياً بما يوجد لديه من أسلحة كيميائية ومراقق لانتاجها ، وبما يكون قد نقله منها في الماضي • وتنص المواد الرابعة والخامسة والسادسة على المعلومات التي يجب اداؤها في هذه الاعلانات • وسوف يتعين على الأطراف المعنية ان تدمر أية أسلحة كيميائية وأية مراقق لانتاجها على امتداد عشرة سنوات ، وان تقدم سنوياً معلومات فيما يتعلق بهذا التدمير • وسوف تكون مكفولة اتاحة التفتيش الموضوعي من أجل رصد الأسلحة الكيميائية ومراقق انتاجها ، ورصد عملية التدمير كذلك • والأثر المتوخى من مختلف هذه الاعلانات وأنشطة الرصد هو الاستيثاق من الامتثال للاتفاقية من خلال تزويد الأطراف بمعلومات شاملة عما هو موجود من الأسلحة الكيميائية ومراقق انتاجها ، ولتثبت من تدميرها في نهاية المطاف •

كما تتضمن الاتفاقية المقترحة مجموعة متنوعة من الاحكام الأخرى التي تساعد على تنفيذها وسوف تنشأ ، عملاً بالمادة السابعة لجنة استشارية للإشراف على تنفيذ الاتفاقية وتعزيز التحقق من الامتثال لها ، وهو ما يقترحه هذا المؤتمر • وسوف تقوم هذه اللجنة ، من خلال الهيئات التابعة لها ، بأجراء أنشطة التحقق الموضوعي التي تقتضيها الاتفاقية • وقد اخذنا أيضاً بفكرة انشاء مجلس تنفيذي ، وهي الفكرة التي طرحها الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية في العام الماضي • وسوف يعهد الى هذه الهيئة بمسؤولية مواصلة اعمال اللجنة •

وتنص المواد التاسعة والعاشر والحادية عشرة على اجراءات لحل القضايا المتعلقة
بالمثال • فبمقتضى المادة التاسعة ، يتعين على الأطراف ان تتشاور وتتعاون بشأن أية مسألة
قد تطرح فيما يتصل بأهداف الاتفاقية ، وان تشترك في التحقيقات المتعلقة بتقصي الحقائق •
ويجوز لأي طرف ان يطلب ان تجرى اللجنة الاستشارية تحقيقات مناسبة لتقصي الحقائق ، بما في
ذلك عمليات التفتيش الموضعي • ويجب اتمام التحقيقات المتعلقة بتقصي الحقائق في غضون شهرين
واذا استعصى تهديد القلق الذي يساور أى طرف بشأن المثال ، يجوز لهذا الطرف ان يطلب
عقد اجتماع استثنائي للجنة الاستشارية •

وفي المادة العاشرة ، تأذن الأطراف في الاضطلاع بعملية تفتيش موضعي خاصة ،
يتوجب بمقتضاها على كل طرف من الأطراف ، بعد ٢٤ ساعة من استلامه اشعاراً بذلك ، ان يوافق
على اجراء تفتيش خاص لأحد المواقع التي يؤذن بتفتيشها بمقتضى المواد الثالثة أو الخامسة
أو السادسة ، أو لأي موقع أو مرفق عسكري ، أو أي موقع أو مرفق عسكري تملكه أو تسيطر عليه
الحكومة • وكان هذا الحكم موضع معظم التعليقات التي سمعها وفد لدى خلال الاسبوع المنصرم •
وكما أكد السيد بوش ، نائب رئيس الجمهورية ، فان الولايات المتحدة توجه " دعوة مفتوحة "
لتفتيش كثير من المواقع التي يحتمل أن تكون موضع شبهات في اراضيها بالذات • ونحن نعرف
بأن من شأن هذا الحكم أن يتيح مرافق وأنشطة حساسة في الولايات المتحدة للتفتيش الدولي
ومع ذلك ، فالولايات المتحدة مستعدة تماماً لقبول هذه المخاطر بغية ضمان حظر فعال لهذا
النوع برمته من أسلحة التدمير الشامل • اننا لم نجد أي نهج آخر يمكن أن يعالج على نحو مرض
مشكلة ما يحتمل وجوده من الأسلحة الكيميائية غير المعلنة أو مرافق الانتاج السرية • وهذه الخطوة
بما تنطوي عليه من مخم ومن مخم في المقابل — أي احتمال حدوث قدر من التدخل لابد منه
لتهديد القلق من حدوث تحايل على الاتفاقية — هي خطوة معقولة وحكيمة على السواء • وقد اعترض
البعض على ان نهج " الدعايات المفتوحة " لا يتسم بالانصاف لأنه قد يحمل بعض الدول عبئاً
أكبر مما يحمل غيرها • وليس من المتوخى أو المرغوب احداث أي اختلال • ووفد الولايات المتحدة
مستعد للعمل مع الوفود الأخرى لضمان انطباق نهج " الدعوة المفتوحة " انطباقاً منصفاً على
النظم الاقتصادية والسياسية المختلفة • فبدون هذا التدبير أو تدبير مماثل له ، لا يمكن لأية
دولة أن تطمئن الى ان هذه الأسلحة قد استبعدت حقاً •

أما المادة التالية في مشروع الاتفاقية الذي وضعته الولايات المتحدة ، وهي المادة الحادية
عشرة ، فتأذن بالاضلاع بعملية تفتيش موضعي منفرد بملاساته • ويجوز الاضلاع بعملية التفتيش
هذه في كل المواقع التي لا تشملها المادة العاشرة وعلى الطرف المعني أن يوافق على تفتيش
منفرد بملاساته تطلبه اللجنة الاستشارية ، ما لم توجد أسباب استثنائية للغاية ، ويجب تقديم
شرح لهذه الأسباب • ويجوز للجنة ، لدى نظرها في هذا الموضوع ، أن ترسل طلباً آخر ، فاذا
رفض هذا الطلب ايضاً ، يخطر مجلس الامن فوراً بذلك •

وسوف يتطلب تنفيذ الاتفاقية ايضاً وجود عدد من الاحكام التفصيلية ، ونقترح ادراج هذه
الاحكام في مرفقات بالنص الرئيسي • وتكون هذه المرفقات جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية • وبناءً على
ذلك ، وبالإضافة الى مشروع الاتفاقية المقدم في الاسبوع الماضي ، قدمت الولايات المتحدة ايضاً
آراءها المفصلة بشأن محتويات هذه المرفقات •

ويورد المرفق الأول تفاصيل كثيرة فيما يتعلق باللجنة الاستشارية ، بما في ذلك احكام تتعلق بسير أعمال هذه اللجنة • كما يتضمن احكاما فيما يتعلق بإنشاء مجلس تنفيذي ، وهيئة لتقصي الحقائق ، وأمانة فنية ، وكذلك احكاما فيما يتعلق بالدعوة الى عقد اجتماعات استثنائية للجنة •

ويورد المرفق الثاني آراء مفصلة بشأن التحقق ويورد الفرع ألف من المرفق المذكور المعلومات المفصلة التي سوف يتعين ايرادها في مختلف الاعلانات المطلوبة بمقتضى الاتفاقية مثل الاعلانات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية ، ومرافق الانتاج ، وانشطة التدمير • ويعني الفرع باء من المرفق الثاني بالاجراءات الخاصة بالتحقق الموضوعي ، بما في ذلك اجراءات التفتيش • ويضع قواعد مفصلة فيما يتعلق بعمليات التفتيش الموضوعي واستخدام معدات الرصد الموضوعي ، ويقدم قواعد لحماية حقوق المفتشين والدول المضيفة على السواء • كما ينص على تفتيش ورصد الأسلحة الكيميائية ، ومرافق الانتاج ، وانشطة الحماية ، وانشطة التدمير • واخيرا ، يورد هذا الفرع المعايير التي يتعين على اللجنة الاستشارية استخدامها في تقييم طلبات التفتيش الموضوعي المنفرد بملاساته •

أما المرفق الثالث فيوفر الأساس لثلاثة جداول أدرجت بها المواد الكيميائية التي لها أوجه استخدام مشروعة وان كانت تنطوي أيضا على خطر التحول بها الى اغراض الأسلحة الكيميائية • وضافة الى ذلك ، هناك جدول رابع ، يشمل اجزاء من الوثيقة CD/CW/WP.30 ، ويحدد طرقا معينة لقياس سمية المواد الكيميائية •

وأود أيضا أن أوجه النظر الى اجرامين ينبغي اتخاذهما قبل ان يتاح للاتفاقية دخول حيز النفاذ • أولهما انه ينبغي لكل دولة ان تعلن ، لدى توقيعها على الاتفاقية ، عما اذا كانت الأسلحة الكيميائية أو مرافق انتاجها تخضع لسيطرتها في أى مكان ما أو متواجدة داخل اراضيها - ولواقع ان دولا كثيرة قد قدمت بالفعل بيانات من هذا النوع ، بما في ذلك الولايات المتحدة - اننا نحث الدول الاخرى ان تحذو حذوها • وثاني هذين الاجرامين هو انه ينبغي الدعوة الى انعقاد لجنة تحضيرية ، حالما يفتح باب التوقيع على الاتفاقية ، للتخطيط لتنفيذ الاتفاقية • وسوف يتفق على هذه الاجراءات في وثيقة تصاحب الاتفاقية وتكون مع ذلك منفصلة عنها •

كان هذا عرضا موجزا لمحتويات المشروع المقدم من الولايات المتحدة • وأود أن أشير الى ما وضع لكم ، دون شك ، لدى دراستكم لمشروعنا : وهو ان الكثير منه قد استمد من الاتفاقات التي سبق ان توصلنا اليها في هذا المؤتمر ومن المناقشات التي أجريناها على مدار السنوات العديدة الماضية في لجنة نزع السلاح • وان حكمتي تقدر وتدرك قيمة الاعمال المنجزة في لجنة نزع السلاح ، وهي ستواصل الاسهام في هذه الاعمال ، وقد ضمنت مشروعنا كل ما أمكن تضمينه ونظرا الى طول احكام مشروع الاتفاقية وتعقيدها ، فلا شك انه ستكون هناك نقاط كثيرة قد يكون من المفيد زيادة توضيحها • ان وفد الولايات المتحدة مستعد للهبوض بهذه المهمة ، بل انه راغب في ذلك • وقد تولينا رعاية دورة مكرسة للأسئلة والأجوبة مفتوحة العضوية لجميع الوفود ، واننا على استعداد لتقديم مزيد من هذه الايضاحات الى كل وفد على حدة •

واسمحوا لي ان اوضح أن المشروع الذي اعدته الولايات المتحدة ليس مقدما على أساس قبوله برمته أو رفضه برمته • غير انه يوضح النهج الذي نتبعه في حظر الأسلحة الكيميائية ، وسيرسي الأساس للورقات المقدمة من ممثلي الولايات المتحدة بشأن جوانب محددة خلال مناقشة

هذه الجوانب • لكن الابداع ليس وقفا علينا • ونحن على استعداد للنظر في نهج وصياغات بديلة وتحدونا الرغبة في ذلك ، طالما كانت هذه النهج والصياغات تتيح ايجاد حظر فعال للأسلحة الكيميائية •

وكما أكده نائب رئيس الجمهورية السيد بوش ، فان وفد الولايات المتحدة يتطلع الى اجراء مشاورات وثيقة وجدية مع جميع الوفود في هذه المفاوضات • ونحن على استعداد للاضطلاع بدور نشط وبناء في عملية التفاوض التامة والكاملة على نص اتفاقية الاسلحة الكيميائية •

والأمر المزج ان البعض ارتأى انتقاد مشروع الاتفاقية — وانتقاد دافع الولايات المتحدة — قبل أن يقدم المشروع فعلا • وحمل البعض على هذه المبادرة بقوله انها فحسب لون من فن التمثيل السياسي في اطار حملة انتخاباتنا الرئاسية ، أو انها جزء من الجهد الرامي الى كسب التأييد لانتاج الاسلحة الكيميائية الثنائية •

وهذه الادعاءات لا صحة لها اطلاقا • ان هدفنا هو التعجيل بخطى المفاوضات في هذه الهيئة • فقد قامت الولايات المتحدة ، تحقيقا لهذه الغاية ، بأربع مبادرات هامة خلال فترة تفوق قليلا على عام واحد • وفي مرتين خلال هذه الفترة ، جاء الى جنيف ثاني أعلى مسؤول منتخب في حكومتي لتأكيد التزام الرئيس ريغان وشعب الولايات المتحدة بما تفضل به لجنة نزع السلاح من أعمال بشأن حظر الاسلحة الكيميائية • ان الولايات المتحدة لا تهاب النقد • لكننا نأمل أن يقرأ الآخرون مشروعنا بعناية قبل ان ينتقدوه — وأن يتقدموا بما يرونه من مقترحات شاملة •

وانه لمما يشجع وفد الولايات المتحدة ما وضع من أن معظم الوفود تنتهج من المفاوضات نهجا جادا ، وان الاعمال قد بدأت تتكشف • ان خبراءنا عاكفون على دراسة ورقة العمل الهامة المقدمة من وفد الصين ، وهي الوثيقة CD/443 ، باهتمام مترو • لقد سررنا بالبيان الذي القاه الممثل السوفياتي الموقر ، السفير اسراييليان ، في ٢١ شباط/فبراير ، بشأن التفتيش على عمليات تدوير الاسلحة الكيميائية ، واستمددنا كذلك التشجيع من البيان الذي القاه في ١٨ نيسان/ابريل والذي افاد فيه أن مشروع الاتفاقية المقدم من الولايات المتحدة سيدرس بعناية • كما لاحظنا عددا من الاقتراحات الهامة الواردة في ورقة العمل المقدمة من مجموعة من الدول الاشتراكية ، وهي الوثيقة CD/435 ، المعنونة " تحسين فاعلية مؤتمر نزع السلاح في ميدان حظر الاسلحة الكيميائية " • ونأمل ان تتم مواصلة استكشاف هذه الاقتراحات وان تنفذ حسب الاقتضاء • وقد عرض في عام ١٩٨٤ عدد من الوثائق الأخرى المفيدة جدا ، مثل ورقات العمل المقدمة من وفود المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وهولندا ، وفرنسا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ويوغوسلافيا • وعلاوة على ذلك ، فان المرونة التي ابداهها عدد من الوفود قد افضت الى احراز تقدم في صياغة تعاريف أساسية • ولسوء الحظ أنه مازالت هنالك مواضيع هامة يبدوان بعض الوفود غير مستعدة لمناقشتها وحلها — مثل الاعلان عن مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية وإزالة هذه المرافق • ان هذا يدعو الى الاسف الشديد • ونأمل ان تتيح فترة استراحتنا مجالا للتفكير الرصين في الضرورة الملحة لاحراز تقدم على جميع الجبهات في هذه المفاوضات •

وسيبدل وفد الولايات المتحدة ، من جهته ، كل ما في وسعه ، في ظل الرئاسة القديرة للسفير اكيوس ، لضمان امكان اتمام المفاوضات بنجاح في اقرب وقت ممكن • فعلى حد قول السيد بوش نائب رئيس الجمهورية :

" ان هدفنا في هذه المفاوضات سيكون هدفا عمليا ، الا وهو العمل الدؤوب
وبنيّة حسنة ، وبناء الثقة المتبادلة ، وتحقيق نتائج حقيقية " .

ان البشرية لا تطالبنا بأقل من ذلك . ولن يكون تحقيق نتائج حقيقية أمرا يسيرا ، ولكن
وفدى وإياي ، وحكومتى ، وشعب الولايات المتحدة ، ملتزمون بتحقيق حظر فعال للأسلحة
الكيميائية مرة واحدة وإلى الأبد . انني موقن من أن أعضاء هذا المؤتمر متفانون بالقدر ذاته في
سبيل احراز هذا الهدف ، وانني مقتنع ، ايها السيد الرئيس ، اننا ، بهذا التفاني سوف ننجح .
السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية):
سيادة الرئيس ، يأخذ الوفد السوفياتي الكلمة ليقدم تقييما لنتائج الجزء الأول من دورة مؤتمر
نزع السلاح .

لقد بذل وفد الاتحاد السوفياتي جهودا جديدة في هذا العام أيضا ، شأنه شأن وفود
كثير من البلدان ، لانتشال مؤتمر نزع السلاح من أزمة عميقة وطويلة الأمد . وما من مشكلة موضوعية
واحدة من مشاكل الحد من سباق التسلح الا وطرح وفد الاتحاد السوفياتي بشأنها دراسات
بناءة ، وقدم مقترحات ومبادرات عملية أو عرض ورقات عمل . وعندما فعلنا ذلك كنا نحرص على مراعاة
مصالح أمن جميع الدول ، وعلى الامتثال لمبدأ المساواة والأمن المتكافئ ، ذلك المبدأ الذى
لا يمكن على غير أساسه أن تقوم مفاوضات لنزع السلاح .

ولنأخذ ، على سبيل المثال ، طائفة المسائل المعنية بمنع الحرب النووية ونزع السلاح
النووى ، وهما بندا الأولوية في جدول أعمال المؤتمر . ان الاتحاد السوفياتي بتعهده من جانب
واحد بالألا يكون الهادئ باستعمال الأسلحة النووية ، أرسى أساسا طيبا للمفاوضات في هذا
الميدان . كما أن مقترحاتنا التي تلت ذلك بشأن تجميد الترسانات النووية واجراء وقف اختياري
للتفجيرات ، كانت تستهدف أيضا التقدم بالمفاوضات في هذا المجال .

وأثناء دورة المؤتمر الراهنة ، قام الاتحاد السوفياتي بتطوير هذه المبادرات . وقام السيد
ك . أ . تشيرينكو الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس
مجلس رئاسة السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بطرح مقترحات جديدة
في البيان الذى القاه في ٢ آذار/مارس ١٩٨٤ بشأن صياغة معايير معينة تنظم العلاقات بين
الدول الحائزة للأسلحة النووية . ونحن مستعدون في أى وقت للتوصل الى اتفاق مع الدول الأخرى
الحائزة للأسلحة النووية بشأن الاعتراف المشترك بمعايير من هذا النوع واعطاؤها طابعا الزاميا .

اننا ننظر الى مشكلة منع الحرب النووية لا بوصفها مشكلة أكاديمية وانما في اطار اعتماد
تدابير عملية ملموسة . وترد مقترحاتنا في هذا الصدد بايجاز في ورقة عمل قدمتها مجموعة من
البلدان الاشتراكية (CD/484) .

وخلال هذه الدورة أكد الوفد السوفياتي من جديد اهتمامه بايجاد حل في أقرب وقت
ممكن لاحدى القضايا ذات الأولوية في السياسة الدولية الراهنة - قضية حظر التجارب النووية -
وأعربنا ، بوجه خاص ، عن استعدادنا للنظر في مسألة تبادل البيانات حول النشاط الإشعاعي
في الكتل الهوائية ضمن اطار مفاوضات حظر تجارب الأسلحة النووية .

كما تم من جانبنا اتخاذ خطوات ايجابية بشأن مشكلة حظر الأسلحة الكيميائية • وما من أحد يسعه أن ينكر على وفود الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى بأنها كانت مصادر الزخم الأساسية في نشاط المؤتمر لدى النظر في مشاكل حظر التجارب الكيميائية •

وعرض الوفد السوفياتي مجموعة كاملة من المقترحات بشأن بند آخر له الأولوية في عصرنا بنقد منسحب سباق التسلح في الفضاء الخارجي • واتخذ ذلك شكل مشروع معاهدة لحظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي الى الأرض، وهذا المشروع مطروح على مائدة المفاوضات • وقد أثار المشروع السوفياتي اهتماما ملحوظا ونال تعليقات الوفود على نطاق واسع •

وثمة خطوة هامة في الطريق نحو إزالة التهديد العسكري والى نزع السلاح ، وهي تنفيذ مجموعة التدابير التي تستهدف عكس مسار سباق التسلح في البحار • وترد المقترحات المفصلة للاتحاد السوفياتي بشأن هذه القضية في الرسالة التي وجهها النائب الأول لرئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ووزير خارجيته ، أ. أ. غروميكو ، الى الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كويلار ، المؤرخة في ٩ نيسان /ابريل ١٩٨٤ • والتي تم اخطار المشتركين في المؤتمر بها •

تلك هي بعض المقترحات التي عرضها الاتحاد السوفياتي في الجزء الربيعي من دورة مؤتمر نزع السلاح •

وفي الوقت نفسه ، فاننا اذا ألقينا نظرة الى الوراء على الجزء الربيعي من دورة مؤتمر نزع السلاح ، لا يسعنا الا الاعتراف بأن المؤتمر لا يزال بعيدا عن احراز أى تقدم وذلك رغم الخطوات الايجابية المتخذة من جانب الاتحاد السوفياتي ، والبلدان الاشتراكية الأخرى ، والدول غير المنحازة •

غير انه ، لا بد من الاشارة بالاسف الى اننا اصبحنا اليوم من بعض النواحي أبعد عن الاتفاق بشأن كثير من المسائل مما كنا عليه منذ سنوات قليلة مضت • لقد افقد المؤتمر فعليا جميع الهيئات الفرعية العاملة باستثناء واحدة أو اثنتين وان الحالة التي تسود مناقشة بنود هامة في جدول الأعمال كالبرنامج الشامل لنزع السلاح وتعزيز ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية هي حالة ميثوس منها تماما • وينطبق ذلك ، الى حد ما ، على حظر الأسلحة الاشعاعية •

اما في القضايا ذات الأولوية العليا ، كمنع الحرب النووية ، وعكس مسار سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وحظر التجارب النووية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، فلم يكن المؤتمر قادرا على مجرد الاتفاق بشأن المسائل التنظيمية •

فما هي اسباب هذه الحالة ؟

من المعروف ان وجود الرغبة والاستعداد من طرف واحد فقط لا يكفي لاجراء مفاوضات للتوصل الى حلول ايجابية ، بل لا بد من أن يبدى الطرف الآخر اهتمامه بالمفاوضات البناءة والبحث عن حلول للمشاكل الملحة ، وإزالة العقبات التي وضعت مؤخرا في طريق الحوار الدولي في ميدان نزع السلاح • غير اننا واجهنا في الدورة الحالية من شركائنا في التفاوض سياسة تتخذ الاتجاه المضاد تماما • وفي هذا ما يفسر عدم وجود أى نتائج هامة ونحن نقرب من نهاية النصف الأول لدورة ١٩٨٤ •

ان معارضي احرار التقدم يستخدمون داخل مؤتمر نزع السلاح طائفة كاملة من مختلف الوسائل التي تستهدف منع اجراء المفاوضات الايجابية . ومن هذه الوسائل الرفض المباشر لمتابعة المفاوضات ، وفرض ولايات مصطنعة للهيئات الفرعية في المؤتمر ، وطرح مقترحات يقصد بها عن عمد ألا تكون قابلة لنيل موافقة الآخرين على المسائل التي بدأت بشأنها مناقشات فعلية .

وفي أول بيان القاه الوفد السوفياتي في الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح في ٧ شباط / فبراير ، قدمنا تحليلا مفصلا للحالة الدولية وسياسة الولايات المتحدة من قضايا الحد من الأسلحة وأشرنا الى ان الولايات المتحدة وبلدان منظمة حلف شمال الاطلسي ، في اطلاقها شرارة تصاعد جديد في سباق التسلح ، انما تحبط المفاوضات وتستخدمها ستارا لاستعداداتها ذات النزعة العسكرية كما أنها اخذت مؤخرا ، على ما ثبت من التجربة ، تستخدمها في خطب طنانة ترمي فيما ترمي اليه ، الى تحقيق اهداف سياسية محلية .

وقد تعرضنا ، بعد ذلك البيان ، الى اللوم من جانب بعض وفود الدول الغربية لما اعتبرته تقييما قائما للحالة الدولية بوجه عام وسياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالحد من الأسلحة بوجه خاص .

غير ان مداولات الجزء الأول من دورة ١٩٨٤ أكدت صحة تقييمننا . فلاتزال الولايات المتحدة تمضي في سد الطريق أمام احرار أي تقدم في ميدان نزع السلاح ، وتستخدم اشتراكها في المفاوضات لا غرض داعية ، تمويها لسلوكها الحقيقي الرامي الى تحقيق تفوق عسكري على الاتحاد السوفياتي ، وتطلق العنان بذلك لسباق التسلح في مجالات لم يبلغها من قبل ، في الفضاء الخارجي على سبيل المثال ، وتزيده اشتعالا في تلك المناطق التي سبق ان فوضته فيها على العالم منذ وقت بعيد المجموعة العسكرية - الصناعية في الولايات المتحدة .

وأخر مثال بياني ، كما أود أن أقول ، على هذا الموقف الذي تتخذه الولايات المتحدة ازاء قضايا الحد من الأسلحة ونزع السلاح هو مشروع اتفاقية حظر استخدام الأسلحة الكيميائية الذي قدمه وفد الولايات المتحدة في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٨٤ محاطا بهالة دعائية واسعة النطاق ذلك انه حتى لو كانت هناك بعض التغييرات في الموقف المعرقل الذي تتخذه الولايات المتحدة من حظر الأسلحة الكيميائية فان هذه التغييرات ، وخلافا لكل الوعود ، ليست نحو الأفضل بأي شكل كان . ان الولايات المتحدة ، حرصا منها على سد الطريق في وجه ابرام اتفاق حظر الأسلحة الكيميائية ، كانت تصرف فيما سبق على وجود نظام للتحقق يتعين بمقتضاه أن تسمح الدول الأخرى للمفتشين الاجانب بالوصول الى أي مرقق كيميائي بصرف النظر عما اذا كانت له صلة بانتاج الأسلحة الكيميائية أو لم تكن له أي صلة بذلك ، أما الان فتتجرع واشنطن أن توافق الدول مقدما وبدون شرط على عدم عاقبة وصول المفتشين الأجانب " الى أي مكان وفي أي وقت " .

ولا نكاد نحتاج الى الكثير من ثاقب البصيرة كي نفهم أن ما ينطوى عليه الأمر في هذا المقام ليس هو التحقق ، الضروري حقا للاستيثاق من الامتثال الدقيق للاتفاقات والذي لا يقلل بالمناسبة ، اهتمام الاتحاد السوفياتي به عن اهتمام الولايات المتحدة . ولكن النقطة الحقيقية هي ، تقديم المطالب حول عدم عاقبة الوصول الى اراضي الدول الأخرى بهدف مواصلة سد الطريق في وجه تحقيق الاتفاق على حظر الأسلحة الكيميائية .

والحقيقة أن مشروع الولايات المتحدة لا يمكنه إلا العودة بمفاوضات الأسلحة الكيماوية سنين عديدة إلى الوراء • أنه لا يقتصر على اتسامه بالتطرف وعلى أنه يلغي الجهود التي بذلتها دول كثيرة لسنوات عديدة في سبيل وضع حلول واقعية لمشاكل التحقق • ولكنه مبني على أساس تمييزي صارخ • ويضع الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة في مواقف غير متساوية • ومن شأن تنفيذ الحاق الضرر بالمصالح الاقتصادية والدفاعية لعدد من الدول في طليعتها جميعها مصالح الدول الاشتراكية ، وإن كان لا يقتصر على مصالح هذه الدول وحدها •

إن ممثل الولايات المتحدة أشار اليوم إلى البيان الذي القاه الوفد السوفياتي في ٢١ شباط/فبراير • وينبغي لي التذكير بما قيل في ذلك البيان مستمدا اقتباس من الترجمة الانكليزية " واذ نعلن اليوم استعدادنا من حيث المبدأ للنظر بصورة ايجابية في المقترح الداعي إلى تواجد ممثلي المراقبة الدولية بصورة دائمة في المرافق الخاصة لتدمير المخزونات ، نود بوجه خاص أن نؤكد أن الأساس الذي ننطلق منه هو أن شركائنا في المفاوضات سيثبتون من جانبهم أيضا استعدادهم ، لا قولا بل فعلا ، للسعي إلى ايجاد حلول تحظى بقبول متبادل " • وأمامنا اليوم مشروع الولايات المتحدة الذي كان ينبغي له ، كما كنا نأمل ، أن يأخذ في حسابه وجهة نظر الاتحاد السوفياتي ، وهي وجهة نظر تعرفها الولايات المتحدة جَم المعرفة لقد رما أجريناه معها لثمانى سنوات على الأقل من مفاوضات سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف •

والسؤال الذي يجب طرحه هو : لماذا كان ضروريا للولايات المتحدة تقديم مقترح مثل هذا مفسود به عن عمد أن يكون غير مقبول من الاتحاد السوفياتي ومن دول كثيرة أخرى ؟ هناك بالمناسبة ، الكثير من كبار المسؤولين في الولايات المتحدة ممن ذكروا أنه قصد به عن عمد أن يكون غير مقبول والحقيقة أنه ما كان لهم أن يتوقعوا امكانية تحقيق اتفاق على أساسه • كلا بالطبع فلم يكن ليتوقع ذلك أى كان • كما أن من العسير أن يكون هدف واضع ذلك المشروع التوصل إلى أى اتفاق • واتي لحظي اقتناع صديق بان المشروع ما عرض الا على سبيل محاولة اللجوء الى الدعاية الصاخبة حول مشروع الولايات المتحدة لستر حقيقة ما تتورط فيه الادارة الأمريكية الآن — وهو الاعداد المكثف لتنفيذ البرنامج الذى يتكلف ١٠ مليارات دولار " لا عادة تسليح الولايات المتحدة كيميائيا " الذى أعلنه الرئيس ريغان •

تلك هي الأفكار التي يود الوفد السوفياتي المشاطرة بها فيما يتعلق بنتائج الجزء الربيعي من دورة ١٩٨٤ لمؤتمر نزع السلاح • وهي نتائج لا تحوي ، فيما نرى ، بأى تفاؤل خاص •

ومع ذلك ، فإن من الخطورة افساح الطريق امام الاستسلام للتشائم • لان تجربة مداولات لجنة نزع السلاح في الستينات والسبعينات تبين أن عمل مؤتمر نزع السلاح لا يمكن أن يكون فعالا ومثمرا الا بوجود الارادة المشتركة لمواصلة المفاوضات وانجاز الاتفاقات والتوصل الى الحلول الوسط على أساس من مبدأ المساواة والأمن المتكافئ •

ولا تعوز الوفد السوفياتي تلك الارادة • وكما أعلن مؤخرا وزير خارجية الاتحاد السوفياتي أ • أ • غروميكو ، فإن " فلسفة القدر المحتوم غريبة عن الاتحاد السوفياتي وعن سياسته • وهو ينبذ سياسة ' توازن الرعب ' وتزايد التوتر على حد سواء • ولقد أعيد التأكيد على السياسة الخارجية السلمية للاتحاد السوفياتي في الدورة الأخيرة لمجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي ولا زلنا مقتنعين بأن هناك امكانيات لصيانة السلم وتعزيزه " •

وسيواصل الوفد السوفياتي ، مع غيره من الوفود ، بذل مساعيته خلال الجزء الثاني من دورة هذا العام لانجاز الاتفاقات بشأن الحد من سباق التسلح ونزع السلاح .

السيد ميدلتون (المملكة المتحدة) : قد يبدو الوقت متأخرا للترحيب ، فمن هذه الجلسة العامة الأخيرة للدورة الربيعية ، بتوليكم رئاسة المؤتمر . على أنني أود أن أسجل اغتباط وفد بتوليكم رئاستنا خلال هذا الشهر ، كما أسجل شكرنا للسفير داتكو ، من رومانيا على ادارته لأعمالنا في شهر آذار/مارس .

ان المناقشات العامة في هذه الدورة قد أفسدها جدل عفيف لا يود وفدي المشاركة فيه . بيد أنني سأبدأ بتعليق وجيز على الادعاءات المتكررة " بتأييد مفاهيم التدليل على امكانية النصر في حرب نووية من منطلق الهدوء باستخدام الأسلحة النووية لتحقيق هذه الغاية " . وسأفترض أن هذه الملاحظات لم تكن موجهة الى وفدي . فقد أوضحت السيدة مارغريت تاتشر رئيسة الوزراء في ٢٣ حزيران /يونيه ١٩٨٢ سياسة الحكومة البريطانية ازاء دور الأسلحة النووية . ولا شك أن كثيرين بينكم على علم بما قالته في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ولكنه مع ذلك جدير بالتكرار . لقد قالت " لن يكون هناك منتصر اذا حدث تراشق نووي . والواقع ان استئارة حرب فيما بين الدول النووية ، ليس بخيار رشيد . ونجاح هذه الأسلحة هو بقدر ما تنجح في الحيلولة دون نشوب الحرب . وقد حافظت هذه الأسلحة بالفعل على السلم بين الشرق والغرب على مدى ٣٧ عاما . وهو انجاز لا يقدر بثمن . وطالما توفرت الارادة وحسن الادراك سيكون من الممكن الحفاظ على قوة الردع على مستويات جد محدودة من الأسلحة النووية " وأود أيضا الاشارة الى التعهد الجماعي الرسمي الذي قطعه قادة منظمة حلف شمال الأطلسي بأن أسلحة الحلف ، سواء النووية أو التقليدية ، لن تستخدم الا ردا على هجوم .

ان الحكومة البريطانية تلتزم التزاما راسخا بتحقيق خفض السلاح النووي . وحسبما أعلن السيد لوس ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ، امام المؤتمر في ١٤ شباط /فبراير ، فان الأولوية الاولى هي ان يتفاوض الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اللذان يسيطران فيما بينهما على ٩٠ في المائة من الأسلحة النووية الموجودة على هذا الكوكب لا جراء تخفيضات كبيرة في ترسانتيهما . وقد أكدت الحكومة البريطانية مرارا رغبتها في أن تستأنف في اقرب فرصة ممكنة المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي قطعتها السوفيات العام الماضي . وقد حث نائب رئيس الولايات المتحدة الزعماء السوفيات امام هذا المؤتمر في ١٨ نيسان /ابريل على استئناف هذه المفاوضات الهامة التي يعقد عليها العالم آمالا عريضة . ويؤيد وفدي هذا النداء بقوة .

وتنظر حكومتنا بمنتهى الجدية الى تزايد خطر الأسلحة الكيميائية . وليس فحسب أن بعض البلدان يحتفظ بمخزونات ضخمة ومتزايدة من هذه الأسلحة ، بل هي قد استخدمتها مؤخرا متحدية في ذلك الادانة الدولية لها . وبناء على ذلك ، فمن الضروري حاليا أكثر من أي وقت مضى أن نتوصل الى حظر هذه الأسلحة حظرا شاملا . واعتقد ان هناك اجماعا عالميا على ان الاتفاق على معاهدة سيشكل تدبيرا لتحقيق نزع السلاح الحقيقي واسهاما مهما في توطيد الامن الدولي . وقد سر وفدي لاستطاعتنا ، على الاقل في هذا المجال من أعمالنا ، احراز تقدم خلال الدورة الحالية . وقد توصلنا بسرعة الى اتفاق بشأن انشاء اللجنة المخصصة وانشاء افرقة عاملة معنية بمواضيع محددة

وتم احراز بعض التقدم في هذه الافرة • وطرح السيد لوس في ١٤ شباط/فبراير ورقة على المؤتمر بشأن التفتيش بالتحدى ، هي آخر ما قدمته بريطانيا في سلسلة مقترحاتها الى مؤتمر نزع السلاح ومن دواعي اغتباطنا ما نلاحظه من اهتمام بهذه المقترحات وما تتسم به مناقشتها من جدية سواء في الأفرقة العاملة أو في المحادثات الثنائية •

وكان قيام السيد جورج بوش ، نائب رئيس الولايات المتحدة ، بطرح مشروع اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية في الاسبوع الماضي ، حدثا ذا دلالة عظيمة • وتؤيد الحكومة البريطانية بقوة هذه المبادرة الاخيرة من قبل الولايات المتحدة ، وتعدّها من معالم الطريق الطويل نحو الحظر التام لهذه الأسلحة المروعة • وتشاطر حكومتى الولايات المتحدة الرأى القائل بضرورة التحقق الدقيق لطمأنة جميع الدول على الالتزام بوجود الحظر التي تنص عليها أية اتفاقية مقبلة • وقد كان من دواعي سرور وفدى ملاحظته ان الممثل الموقر للاتحاد السوفياتي ذكر في البيان الذي ادلى به في ١٨ نيسان/ابريل أن وفده على استعداد للموافقة ، في اطار مفاوضات في هذا الصدد ، على مجموعة كاملة من أساليب التحقق المختلفة ، بما في ذلك التفتيش الموقعي الدولي الالزامي المنتظم أو الدائم ، بالاضافة الى التفتيش بالتحدى • ويعتقد وفدى ان الأمر يحتاج الى الجمع بين هذين النوعين من التحقق لبعث الثقة بأن جميع المخزونات من الأسلحة الكيميائية ومراقب انتاجها قد دمرت ، ولبعث الثقة أيضا ، على أساس دائم ، بأنها لن تستعاد ، أو تستحدث سرا • ونأمل ان يعطي المشروع المقدم من الولايات المتحدة ، بفضل طابعه الشامل والافكار العديدة التي يحتوى عليها ، دفعة قوية لاعمالنا على الرغم من ردود الفعل السلبية التي استمعنا اليها من جانب بعض الوفود اليوم • وليس ثمة حاجة الى التأكيد على الطابع المعقد للمقترحات بل وعلى الطابع المعقد للموضوع نفسه ، ولكننا مازلنا نأمل في أن تقوم كافة الوفود لدى هذا المؤتمر بدراسة المشروع بأكثر قدر من العناية خلال الأسابيع القادمة ، وان تعود وهي مستعدة مثلما يعتزم وفدى ، لاجراء مفاوضات مفصلة •

ان هذه الدورة لم تكن ، فيما عدا مسألة الأسلحة الكيميائية دورة طيبة • والآمال التي اعرينا عنها في وقت مبكر من الدورة من أن تغيير الاسم من لجنة الى مؤتمر سيقترن بتغيير النهج المتبع فيها لم يتحقق ولم نجتمع من اللجان المخصصة الأربع التي انشأناها لمعالجة جوانب محددة من أعمالنا سوى لجنتين ، كما أن لجنة اخرى لم يتم انشاؤها الا منذ اسبوع واحد • وقد فشلنا في الاتفاق على ولاية ثلاث لجان مخصصة اخرى بعد اسابيع من النقاش ومن الجهود المكثفة المشكورة التي بذلها من تعاقبوا على شغل منصب الرئيس • ونشاط وفود اخرى مشاعر القلق ازاء هذه الحالة ولو لم تكن جميعا متفقين على اسبابها أو طرق علاجها •

ويوجد في رأينا سبب أساسي واحد لفشلنا في التغلب على العقبات الاجرائية والبدئية في الاعمال الموضوعية ، وهو أن لدينا مفاهيم مختلفة للكلمة " المفاوضات " ولدور المؤتمر في هذا الصدد ونحن ندرك ان هناك تسلسلا منطقيا أساسيا في موقف بعض الوفود • ان المؤتمر هيئة تفاوضية وللمؤتمرات لجان مخصصة بمثابة هيئات فرعية ، وبالتالي ، فلا بد أن تكون جميع اللجان المخصصة هي الاخرى هيئات تفاوضية • وهناك بساطة مضللة من قبل هذا القياس المنطقي • وهي مضللة لانها تغفل أوجه الخلاف الموضوعية الحقيقية التي تفرق بين الوفود ، كما تغفل اختلاف مستويات الاتفاق التي تم التوصل اليها بشأن بنود مختلفة من جدول الأعمال • وينتهج وفدى نهجا مغايرا ازاء أعمالنا • فاننا نعلق اهمية على دور المؤتمر بوصفه هيئة تفاوضية ، بيد أنه في اعتقادنا ،

يجب قبل بدء المفاوضات أن نشترك في تحديد هدف ثم نضع الأساس الذي يمكن أن يركز عليه تحقيق هذا الهدف • ومن غير المقبول لدينا الموافقة على الدخول في مفاوضات على أسس مبهمّة وغير محدّدة المعالم - فذلك ولا شك سيكون سبيلا إلى الفشل •

وهذا هو السبب في أننا لم نستطع الموافقة على التفاوض بشأن " تدابير ملائمة وعملية " لمنع نشوب حرب نووية قبل أن نحدد الشكل الذي يمكن أن تتخذه مثل هذه التدابير • ويسعدني القول بأن هناك اتفاقا حاليا على أن مرحلة تحديد هذه التدابير تعد تمهيدا ضروريا ، ونعترف كذلك بما أبدته مجموعة الـ ٢١ من مرونة في هذا الصدد •

بيد أننا لم نتوصل بعد إلى اتفاق بشأن الولاية وما زال بيد و لوفدي أنه لم يتم في الصيف الماضي الأخذ بالاقتراح المقدم من الدول الغربية بشأن عقد اجتماعات غير رسمية ، بل لو كان قد أخذ به في وقت مبكر من هذه الدورة ، لتمكنا على الأقل من التصدي للـمسألة • ولكن بدلا من ذلك ، وبسبب الاصرار على الشكليات - أي الاصرار على القيام بهذا العمل في إطار لجنة مخصصة فحسب - لم نشرع بعد في دراسة هذه المسألة •

وتنطبق اعتبارات مماثلة فيما يتعلق بالمناقشات الاجرائية بشأن الفضاء الخارجي ، فعلى الرغم من أننا اتفقنا من حيث المبدأ ، على انشاء لجنة مخصصة ، فمازلنا مسترسلين في الجدل بشأن اختصاصاتها المحددة • ومرة أخرى ، تتسبب كلمة " التفاوض " في خلق الصعاب ، ومرة أخرى تكون محاولة الدخول في مفاوضات قبل معرفة ما الذي سنتفاوض عليه ، ومحاولة حل الخلافات الأساسية في النهج من حيث صياغة نصوص الولاية ، سببا في الحيلولة دون تناول جوهر المسألة • ونعتقد أن المقترحات المقدمة من الدول الغربية تشكل أرضية سليمة يمكن أن يبدأ العمل على أساسها •

وتعد المشاكل التي نواجهها فيما يتعلق بانشاء لجنة مخصصة معنية بحظر التجارب النووية مختلفة الى حد ما ، فاننا على علم بما يجب عمله ، ولكننا على علم أيضا بأوجه الخلاف الأساسية القائمة فيما يتعلق بجوانب معينة من المشكلة • ولنا نعتقد أنه يمكن حل أوجه الخلاف هذه ببساطة عن طريق الدخول في مفاوضات ، كما لا نستطيع الزعم ، مثلما يفعل البعض ، بالأ وجود لها • ولن يتم حل هذا الخلاف عن طريق الاستشهاد بفقرات مقتبسة من تقارير مفاوضات سابقة أو عن طريق الاعتماد على مصادر يفترض وجودها خارج هذا المؤتمر • ونعتقد انه من الملائم أن يحاول المؤتمر ، على اساس متعدد الاطراف ، توفير أرضية مشتركة أساسية قبل البدء في المفاوضات ووفقا لما قاله السيد لوس في ١٤ شباط/فبراير فان " الزعم بأننا نستطيع أن نبدأ التفاوض حول نص معاهدة ما ، في الوقت الذي نختلف فيه اختلافا كبيرا على المبادئ الأساسية أمر لن يخدم أحدا " • وسنكون على استعداد دائما للمشاركة النشطة في لجنة مخصصة على أمل التوصل إلى حل هذه الصعاب •

وقد أشاع تقديم التقرير الثالث لفريق الخبراء العلميين في آذار/مارس بارقة أمل ، ويضم وفد ي صوته الى صوت المرحبين بالتقرير • ويؤيد وفد فريق الخبراء العلميين وسيسهم في الاعمال الاخرى التي سيضطلع بها الفريق ، ويود الاشارة بصفة خاصة بالعمل الذي قام به رئيس الفريق ، د • أولا دالمان ، والأمين العلمي ، د • فرود رنغدال • وقد أضاف اسهام النرويج وغيرها من الدول غير الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح الكثير الى قيمة عمل فريق الخبراء العلميين •

ان فريق الخبراء العلميين قد قام بأعمال قيمة ، ولكننا نعد القول بأنه " أوضح جميع المسائل ذات الصلة " مغالاة في تبسيط الأمور • ونلمس في مضمون التقرير الصعاب الكبيرة المتبقية حتى فيما يتعلق بتبادل البيانات • وما زالت أمامنا مهمة جوهرية تتمثل في تحقيق توافق أكبر في مجال المهارات التقنية بين المراكز الوطنية المختلفة لرصد الاهتزازات • وهناك حاجة الى تركيب أجهزة حديثة في محطات الرصد الاهتزازي المشتركة والى انشاء محطات ذات كفاءة عالية في نصف الكرة الجنوبي • ولن يتسنى تحقيق التحسينات في هذا الصدد ما لم تكن الدول المعنية على استعداد لاتخاذ الخطوات الضرورية • وما زال هناك بعض الاختلاف في وجهات النظر حول توافر بيانات المستوى الثاني • ويجب الا يغيب عنا أن أعمال فريق الخبراء العلميين تتعلق بتبادل البيانات فحسب ، وانها لا تجيب بصورة مباشرة على الاسئلة الهامة المتعلقة بكشف التفجيرات النووية وتعيينها •

وختاما ، فانه من دواعي الارتياح اننا نجحنا الاسبوع الماضي آخر الامر في انشاء لجنة مخصصة معنية بالأسلحة الاشعاعية على أساس الولاية السابقة • بيد أنه يحق لمن يتبعنا من خارج أن يتساءل عن السبب في طول الفترة التي استغرقها انجاز ذلك • وكانت العقبة الوحيدة في الواقع هي الاقتراح المقدم من احدى المجموعات بشأن اجراء تغيير جذري في اختصاصات اللجنة المخصصة بحيث تنص الولاية على التفاوض بشأن معاهدة شاملة لحظر الأسلحة الجديدة للتدمير الشامل — وهو اقتراح رفضته دائما وفود كثيرة لاسباب يرد ذكرها في التقارير السنوية المتتالية • وكانت النتيجة الوحيدة لهذا التكتيك الذي ما زال الدافع له خافيا علينا ، هي تأخير انشاء اللجنة المخصصة حتى الأسابيع الأخيرة من الدورة • وبأمل بعد هذا التأخير أن تتمكن اللجنة من تحقيق بداية سريعة لأعمالها برئاسة السفير فيفودا عندما تستأنف اجتماعاتنا في حزيران/يونيه القادم •

الرئيس : أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه ، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

وطبقا للمقرر الذي اتخذته المؤتمر في جلسته التاسعة والاربعين بعد المائتين ، أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا ، السفير بيتينين •

السيد بيتينين (فنلندا) : اسمحوا لي في البداية أن اهنئكم ، ياسادة الرئيس في مناسبة توليكم رئاسة هذا المؤتمر عن شهر نيسان/ابريل • وأود أيضا أن احيي السفير داتكومن رومانيا الذي ادار اعمال المؤتمر بمهارة خلال شهر آذار/مارس •

انها لحقيقة مؤلمة في عصرنا هذا أن يظل سباق التسلح ، النووي والتقليدي على السواء ، مستمرا بلا هوادة ، بل ويشكل أيضا في حد ذاته تهديدا متزايدا للسلم العالمي • ويبدو أن الارتياح والخوف ، لا التعاون والثقة ، هما اللذان يحكمان العلاقات الدولية الراهنة • بيد أن مشاكل العصر الملتهبة هذه ينبغي في المقام الأول تناولها في حوار بناء بين القوى العسكرية الرئيسية ، بل والى جانب ذلك ايضا ، في اطار مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح في المجتمع العالمي •

لقد سنحت لوفدي الفرصة من قبل لكي يطرق بعض القضايا الهامة الواردة في جدول أعمال دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام ، وسوف أعود الى مسألة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا البيان فيما بعد ، بيد انني أود أولا أن أشرككم معي في بعض افكارنا بشأن البند ٦ من جدول أعمال

المؤتمر ، وهي الافكار المتعلقة بضمانات الأمن السلبية • واني لأفعل ذلك بوصفي ممثلا لدولة صغيرة محايدة ، غير حائزة لاسلحة نووية ، نبذت نبذا رسميا ، وشاملا كل الشمول ، ما يسمى بالخيار النووي ، الأمر الذي يؤهلها بوضوح لأن تكون بلدا في مركز ينبغي احترامه في كافة الظروف • ولقد لاحظنا مع القلق ان هذه الهيئة لم تتمكن حتى الان من اعطاء مضمون ملموس لمفهوم ضمانات الأمن السلبية ، سواء في صك ملزم قانونا أو غير ذلك •

وتعتبر هذه المسألة مصدر قلق شديد لفنلندا ، التي نشطت في التماس تعزيز هذا المفهوم في سياستها لنزع السلاح ، وكانت قد طرحت آراءها بشأن الموضوع في المراحل المبكرة من أعمال لجنة نزع السلاح • وأود الإشارة بصفة خاصة الى الوثيقة CD/75 التي قدمتها فنلندا في عام ١٩٨٠ • ونظرا لأهمية الموضوع ، فنحن نأسف لعدم اجراء مفاوضات عملية بشأن ضمانات الأمن السلبية خلال أعمال مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي وهذا العام •

أود التنويه في البداية على انه لن يكون ثمة ضمان كامل طالما وجدت الاسلحة النووية ويصدق ذلك أيضا على انه لا يمكن لأي ضمان أن يحل محل نزع السلاح النووي الذي ينبغي أن يكون هدفا الأسمى • ولكن ، والى ان تتخذ تدابير لنزع السلاح النووي ، ينبغي المضي بنشاط في استكشاف سبل ووسائل تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وقد أسهمت تلك البلدان عن طريق التزامها بمركز غير نووي ، مساهمة ذات شأن في تعزيز الأمن الدولي • ومن ثم فلن يكون لتعزيز مركزها واحترامه الا تأثير ايجابي على العلاقات الدولية ككل ، بوصفه من عوامل تحقيق الاستقرار ، وعلى تقليل مخاطر المضاربة على نوايا الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وفي الوقت نفسه ، ينبغي تناول مسألة ضمانات الأمن السلبية من وجهة نظر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ونحن ، رغم الاعتراف بالاهتمامات الامنية للدول الحائزة للأسلحة النووية نرى أن هدف اجراء مفاوضات بشأن ضمانات الأمن السلبية هو ، ويجب أن يكون ، عمل شيء لصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وفنلندا من جانبها ، ترحب بكافة الآراء التي يمكن أن تعمل على القضاء على خطر استعمال الاسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها •

ان التطور السريع في تكنولوجيا الاسلحة النووية ، وخاصة في النظريات الاستراتيجية ، يؤثر تأثيرا مباشرا على أمن الدول الاخرى ، مما يجعل وضعها الأمني أكثر تعقيدا • وامكانيات الدول المعنية لمجابهة هذا الاتجاه محدودة نوعا ما وذلك امر مفهوم ويعتبر طرح مفهوم ضمانات الأمن السلبية أحد هذه التدابير •

وقد كان المغزى العام حتى الآن لهذا المفهوم أنه يشمل فقط الاستعمال المباشر للأسلحة النووية أو التهديد المباشر باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية نفسها بوصفها اهدافا لهذا الاستعمال أو التهديد بالاستعمال بيد أنه قد يسهل تبين ان التهديد يمكن في بعض الحالات أن يكون غير مباشر ، أي ألا تكون الدولة غير الحائزة للأسلحة النووية المعنية هي المقصودة بالذات بالاستعمال أو التهديد بالاستعمال • ولذلك ترى حكومة فنلندا أن مفهوم ضمانات الأمن السلبية ينبغي أن يكون شاملا وألا يغطي مجرد الاستعمال والتهديد بالاستعمال اللذين تتناولهما المناقشة عادة ، بل أيضا كافة الاحتمالات الاخرى المنطوية على اسلحة نووية والتي يمكن أن تؤثر على أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وكما نرى على هذا التهديد

غير المباشر يمكنني أن أشير إلى احتمال شروء قذيفة نووية عن مسارها المقصود ، فضلا عن الخطر الناجم عن سقطة مشعة من تفجيرات نووية حدثت بعيدا عن الحدود الدولية • وثمة حالة أخرى وثيقة الصلة بالموضوع وهي مشكلة استخدام ناقلات الأسلحة النووية في الفضاء الجوي لدول غير حائزة للأسلحة النووية • فمن وجهة نظر هذه الدول تمثل شبكات التوصيل الحديثة مشكلة خاصة والقانون الدولي يحظر بالفعل استعمال القوة ضد دولة أخرى ، ويضمن حرمة حدود الدول وسلامتها الإقليمية • إلا أنه بالرغم من وجود هذه القاعدة الملزمة قانونا ، فمما يبدو غير قابل للجدل أن التكنولوجيا الحديثة أدخلت بتطورها السريع عناصر جديدة على إطار القانوني والسياسي الذي يتعين على أساسه النظر في مفهوم ضمانات الأمن السلبية ، ولذا يبدو لنا من الأهمية بمكان توسيع نطاق مشكلة ضمانات الأمن السلبية في المفاوضات الدولية كي تشمل تلك الجوانب من الضمانات التي أشرت إليها أعلاه والمطلوب الآن هو إجراء مفاوضات عملية تستهدف بقاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بمنأى عن كافة المضاربات الاستراتيجية النووية •

ولا تستحق البلدان التي عدلت عن الخيار النووي أقل من ذلك •

إن للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية الحق في أن تبقى خارج الآثار المباشرة لسباق التسلح النووي ، واستحداث نظريات عسكرية ، وخارج التخطيط الاستراتيجي الذي يهيئ المسرح للوضع العسكري الذي تتخذه الدول المعنية • وما لم تتم مواجهة هذا التطور الجارى فإنه قد يقوض المفهوم الكلي لضمانات الأمن السلبية ويحبط الجهود المبذولة في هذا المحفل على وجه الخصوص • ويأمل وفدي في إمكان التصدي خلال الجزء الأخير من دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام ، لمسألة ضمانات الأمن السلبية بالجديدة التي تستحقها المشكلة •

وتشكل مسألة حظر الأسلحة الكيميائية أولوية أساسية أخرى في سياسة فنلندا لنزع السلاح • وقد قدمت إلى لجنة نزع السلاح بانتظام نتائج مشروعنا قديم العهد الخاص بالتحقق في هذا الميدان • وأنا اليوم في موقف يسمح لي بأن أعلن أن الكتاب الجديد المسمى " بالكتاب الأزرق " والذي سيحمل عنوان " التقييم التقني لآليات علمية مختارة للتحقق من نزع السلاح الكيميائي " ، سيقدّم إلى اللجنة المختصة ذات الصلة في حزيران / يونيو • وستقدم مساهمة فنلندا هذا العام بشكل مختلف بعض الشيء عن الشكل الذي اتخذته من قبل • ونحن نعتزم الآن تقديم تحليل شامل لجميع النتائج التي تم تحقيقها في نطاق هذا المشروع ، مشروع السنوات العشر •

وتستهدف ورقة العمل تغطية جميع جوانب التحقق ، وستناقش بوجه خاص مهام التحقق المحتملة التي قد تكون مطلوبة في الاتفاقية المقبلة ، وآليات التقنية للتحقق من المواد الكيميائية ومن بينها التجميع الآلي لعينات الرصد ، ومختبرات ميدانية متحركة ومختبر مركزي • وتقـــدم تطبيقات تصف الاستخدام الموحد لآليات التقنية • وهي لا تقدم بيانات عديدة ولكنها تصف التقنيات ومن ثم يسهل فهمها لدى جمهور أكبر •

إن الأحداث الأخيرة التي انطوت على استخدام أسلحة كيميائية في نزاع معين قد جعلت بذل جهود من أجل تحقيق حظر شامل على الأسلحة الكيميائية أمرا أكثر إلحاحا من أي وقت مضى • وقد لاحظنا مع الاهتمام التطورات الأخيرة في هذه المسألة في لجنة نزع السلاح • وتشمل هذه التطورات ، بوجه خاص ، البيان الذي القاه الاتحاد السوفياتي في شباط / فبراير عن بعض جوانب التحقق ، وقيام نائب رئيس جمهورية الولايات المتحدة في الأسبوع الماضي بتقديم مشروع

معاهدة خاص بالأسلحة الكيميائية • ونحن نرى أن تلك التطورات هي بمثابة علامة دالة على استعداد الحكومتين للتصدي بعزم للمشاكل الصعبة التي تواجهها لجنة نزع السلاح خلال المفاوضات • كما نلاحظ وجود عنصر إيجابي آخر وهو أن الهيئة الفرعية المعنية استطاعت البدء في مفاوضات فعلية •

ونحن نتطلع إلى الحصول على نتائج ملموسة مبكرة من اللجنة خلال انعقاد الدورة الصيفية وفنلندا كعهدنا في الماضي ، مستعدة لتقديم أسهامها في تلك المفاوضات لاسيما في ميدان تكنولوجيا التحقق •

وفي الختام ، أود أن أنتهز هذه الفرصة للإشارة إلى اهتمام فنلندا بالحصول على العضوية الكاملة للمؤتمر • وفي حالة انتخابها ، فسوف تقوم فنلندا بوصفها عضوا بتكثيف تعاونها مع جميع الأطراف في لجنة نزع السلاح ، وخاصة غيرها من البلدان خارج الحلف العسكري • كما سنكفل وقتئذ تزويد وفد فنلندا للمؤتمر بالموظفين اللزمين وبالتسهيلات الأخرى بغية التمكن من الاسهام فوراً مساهمة فعالة وبناءة في أعمال المؤتمر في كافة ميادين أنشطته •

الرئيس : اشكر ممثل فنلندا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها

الرئيس •

وأعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا ، السفير دي لا غورس

السيد دي لا غورس (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : سيد الرئيس ، يود وفد

فرنسا أن يبدى بعض الملاحظات بشأن هذا الجزء الربيعي من الدورة الذي ينتهي اليوم •

ومن الطبيعي أن يتوقف تقييم محصلة هذا الجزء على موقف الوفود ازاء الجوانب المختلفة لنزع السلاح ، بيد أن لدينا جميعاً ما يدعو ، بقدر ما ، إلى الارتياح وإلى خيبة الأمل كذلك •

ففيما يتعلق بدواعي الارتياح ، يضع وفد فرنسا الاستئناف السريع للمفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية وتوسيع نطاق هذه المفاوضات في مقدمة هذه الدواعي • فكلنا يعي أهمية ما يتوقف على هذه المفاوضات التي جاءت في حينها ، ونأمل أن تؤدي ، في مستقبل غير بعيد ، إلى أهم معاهدة لنزع السلاح تبرم حتى الآن على المستوى الدولي •

وقد بذل الكثيرون الوقت والجهد في العمل بشأن الأسلحة الكيميائية • ولم تتطغ الاجراءات على الجوهر - وهذا أمر نادر حقاً • ففي المقام الأول ، حدثت اسهامات قيمة للغاية في المفاوضات • وكان أولها حسب الترتيب الزمني البيان الذي أدلى به في ٢١ شباط/فبراير زميلنا من الاتحاد السوفياتي ، السفير اسراييليان • ويمثل الموقف الذي أعرب عنه بصدد التفتيش الموضوعي على عمليات تدمير المخزونات خطوة هامة في سبيل التوفيق بين وجهات النظر بشأن شرط أساسي من شروط التحقق •

وتلقينا أيضاً مساهمات أخرى قيمة للغاية بما في ذلك مساهمات الصين التي تمثل محاولة رائعة للإيضاح والتوفيق ولاسيما فيما يتعلق بمشكلة التعاريف • ويعرب وفد فرنسا عن تقديره العظيم أيضاً للوثائق التقنية المقدمة من المملكة المتحدة ، وهولندا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ويوغوسلافيا ، وتشيكوسلوفاكيا • وكان الوفد الفرنسي يحرص هو الآخر على المساهمة في هذا المجال •

وكان مشروع المعاهدة الذي قدمته الولايات المتحدة ، والذي عرضه نائب رئيسها ، الحدث البارز في هذه الدورة ، ونحن نرحب به بارتياح عظيم • وتتسم هذه الوثيقة بأهمية بالغة ونحن نعكف على دراستها بعناية •

وتتبع اللجنة المخصصة وأفرقتها العاملة الثلاثة نهجا جادا حازما في تناول المهمة المنوطة بها • وربما يبدو هناك بعض التفاوت في النتائج المتحققة بيد أن الصعاب ذاتها ليست من نوع واحد • وقد تحقق تقدم لا يمكن انكاره فيما يتعلق بمسألة التعاريف •

وتحدونا آمال كبيرة في ان نتخذ في الجزء الثاني من الدورة خطوات للتغلب على بعض المشاكل وأن نستفيد الى أبعد حد من العمل المنجز بالفعل • ونتوقع الكثير في هذا الصدد من الرئيس • ويود وفد فرنسا أن يقدم تهنئته لزميلنا من السويد السفير ايكوس وكذلك لرؤساء الأفرقة العاملة السيد دوارته ، والسيد أكرمان ، والسيد تيليكه للجهود التي بذلوها • ويعرب عن ثقته الكاملة فيهم بالنسبة للمستقبل •

ونود أيضا أن تجرى مفاوضات أثناء هذا الصيف حول المسائل المتعلقة بخطر الاستعمال والتحقق منه ولم يعهد بهذه القضايا الى أى فريق عامل ولكنها سوف تناقش خلال المشاورات التي سيعقد ها زميلنا من كندا ، السفير بيسلي • ويعرب عن ثقتنا فيه أيضا ونتمنى له كل نجاح في عمله •

ومن شأن العمل الذي قمنا به والتقدم الذي احرزناه أن يمهّد الطريق لمرحلة جديدة هي وضع مشروع اتفاقية • وتتوافر للمؤتمر الآن الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه المهمة التي تتسم بالأهمية : فمشروع المعاهدة المقدم من الولايات المتحدة ، والوثائق التي أمكن اعدادها بأشراف السفير ايكوس ، ينبغي ان توضع جميعها في الاعتبار عند صياغة النص •

وتمثلت أكبر خيبة أمل واجهناها في عدم احراز نجاح في المشاورات المتعلقة بولاية هيئة فرعية معنية ببند جدول الاعمال المعنون " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " • ويعلق وفد فرنسا أهمية بالغة على هذه المسألة وعلى قيام مؤتمرنا بالنظر فيها • وعلى الرغم من أننا مازلنا نتخذ موقفا متفححا ازاء الولاية المذكورة ، فاننا نعتقد أن الصيغة التي توصل اليها فريق الاتصال ، مقترنة ، اذا اقتضى الامر ، ببيان توضيحي من الرئيس ، ستتيح الاضطلاع بالعمل الاستطلاعي اللازم فيما يتعلق بهذا المجال المعقد ، ومن المرجح ، فضلا عن ذلك ، ان مثل هذا العمل كان سيستغرق كل الوقت المتاح للجنة مخصصة أثناء الدورة الحالية • ونأسف بشدة لمعارضة مجموعة من الوفود لترتيب كان اتخاذه كفيلا باتاحة البدء في العمل •

وقد أشار وفد فرنسا في بيانه الاول الذي ادلى به في الجلسة العامة الى انه ممن الأصوب أن يكرس فوراً للأعمال التحضيرية الضرورية الوقت الذي نخاطر باهداره في مناقشات ربما تكون عقيمة ، كيما يتسنى التوصل الى ولاية أكثر طموحا • ويؤسفنا اننا كنا على حق في حدسنا وان كنا ما نزال نأمل في أن يتسنى التوصل الى حل أثناء الدورة الصيفية •

وأود الإشارة الى المشاورات التي اجريت حول البند ٣ من جدول الأعمال بشأن " منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة " • وقد أشار وفد فرنسا الى موقفه بصدد هذه المسألة في البيان الذي ادلى به في ٦ آذار/مارس • وكان قد وافق العام الماضي

على ادراج ذلك البند في جدول الاعمال على الرغم من تحفظات جديدة ، وذلك بهدف وضع حد للتعويق الاعتسافي والمؤسف لعمالنا . وهو يرى أن هذا البند لا يتعلق بنزع السلاح على وجه التحديد الا بقدر ما يكون تحقيق نزع السلاح النووي مانعا ، بمقتضى التعريف ، من استعمال الأسلحة النووية .

ونلاحظ أيضا أن البند ٣ لا يتعلق بمنع نشوب حرب نووية بوصفه مسألة محددة ومنفصلة وهو أمر ما كنا نستطيع الموافقة عليه ، ولكن يتعلق " بمنع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة " . ويعني ذلك بوضوح ، حسبما ذكرنا مرارا ، انه لا يمكن تناول مسألة منع نشوب حرب نووية بصورة منفصلة عن مسألة منع نشوب الحرب في ذاتها ، أى الحرب التقليدية ويدور الخلاف حول مشكلة الأمن ، وبعبارة أخرى ، الشروط السياسية والعسكرية للأمن . ولن نبحث كل ما تكرر ذكره من أسباب في كون العامل النووي مازال يشكل ، في الظروف الحالية ، شرطا أساسيا لتحقيق التوازن اللازم للأمن بالنسبة لبلدى ولغيرها . ونحن على علم بالمعارضة التي يثيرها مفهومنا للأمن في هذه الهيئة . ونذكر أن هناك مطالبات في جهات مختلفة بالغاء العامل النووي ، ليس فحسب عن طريق نزع السلاح النووي ، ولكن أيضا عن طريق القيام أساسا ودون ابطاء بحظر استخدام ، أو البدء باستخدام ، الأسلحة النووية . بيد أننا مقتنعون بأن اتخاذ مثل هذه التدابير سيؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي والاستراتيجي وما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التكهن بها تتجاوز كثيرا حدود الاحلاف .

ومن الواضح أن وجهات النظر المعارضة التي استمعنا اليها داخل المؤتمر ستحد من النتائج التي يمكن أن يسفر عنها نظرنا في البند ٣ .

ونعتقد مع ذلك انه يجب النظر في هذا البند . وذلك هو ما دفعنا الى المشاركة النشطة في المشاورات التي اجريتموها ، سيدى الرئيس ، لمحاولة التوصل الى صيغة مقبولة لولاية الهيئة الفرعية في حالة التوصل الى توافق للآراء بشأن انشاء هذه الهيئة . ويود وفد فرنسا أن يشيد بالصفاء وحسن النية وروح التوافق التي تميزت بها المشاورات . كما يعرب عن تقديره بصفة خاصة لما ابداه زميلنا الموقر من الهند الذي تحدث باسم البلدان المحايدة وغير المنحازة من تفتح وتفهم . وقد درسنا بعناية المقترحات المقدمة من السفير دوبي والتي تتيح ولا شك امكانيات ضخمة للتوصل الى حل .

ونشاطه الرأي القائل بأنه من المتعذر اقرار ولاية تفاوضية ، وأن الصياغة العمومية الى حد بعيد التي تراعى فيها سائر الاهتمامات هي السبيل الوحيد الذى يمكن أن يوفر مخرجا . وبناء على ذلك فاننا نؤيد المقترح المقدم من زميلنا من بلجيكا ، السفير ديباس . فهو اقترح يشير الى مفهوم الامن الذى يرتبط ، بسبب طبيعته ، بمنع نشوب حرب نووية أو حرب من أى نوع كان ، ويدعو الى بحث جميع المقترحات الحالية والمقبلة .

ونعتقد أن مشاورات فريق الاتصال لا بد وأن تكون قد وضعت أساسا للتوصل الى حل في حالة ما اذا سادت روح التوافق الضرورية في نهاية الأمر ، ولا سيما بين الوفود التي دعت الى انشاء هيئة فرعية .

ولسنا ندري اذا كان النظر في البند ٣ سيسفر عن تحديد قضايا يمكن أن تجرى بشأنها مفاوضات معينة ، ولكننا لا نعتقد أن هذه المفاوضات يمكن أن تتعلق بمسائل تدخل في دائرة اختصاص الدول الحائزة للأسلحة النووية •

بيد أنه بغض النظر عما قد يبرز من مشاكل وخلاف في وجهات النظر ، وما يتم اختياره من إجراءات ، فإننا نهدف البحث المتعمق في جميع المسائل التي يشملها البند ٣ من جدول الأعمال • وهناك قضايا ذات أهمية كبرى بالنسبة لجميع الدول • وتعد مناقشتها أمرا يحظى بالاهتمام المشروع من قبل المجتمع الدولي ، ويمثل مؤتمر نزع السلاح في الوقت الحالي الهيئة الوحيدة التي يمكن أن تجرى فيها مثل هذه المناقشة •

سيدى الرئيس ، لا أود أن اختتم بياني هذا دون الاعراب عن تهنئة الوفد الفرنسي وشكره لما تحليلتم به من حزم ، وكفاءة ، وكياسة ، وصبر لا ينفذ ، في ادارة أعمالنا خلال فترة اكتفتها المشاكل والصعاب •

الرئيس : أشكر ممثل فرنسا على بيانه ، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى

الرئاسة •

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، السفير فيغنر •

السيد فيغنر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : سيدى الرئيس ، ان التأجيل الذى نغفره اليوم ما هو الا أمر من قبيل المواءمة فحسب وليس له أى مدلول آخر ، حيث نفسح المجال لاجتماع هام بشأن نزع السلاح في نيويورك وليس علينا أن نقدم تقريراً عن الفترة الربيعية من دورتنا أو أن نقيم أعمالنا بصورة رسمية • بيد أن هناك ما يجرى على تقييم الشهور الثلاثة الأولى من عملنا كمؤتمر لنزع السلاح ، وألاحظ انني لست الوحيد الذى يستهويه هذا الاغراء • بيد أن محصلة أعمالنا ليست مرضية تماما • فدورتنا تترك لدينا حتى الان انطباعات متضادين • ونحن نلاحظ العناصر الايجابية والعناصر السلبية جنباً الى جنب •

واسمحولي ان أبدأ بالجانب السلبي من محصلة أعمالنا • فمرة اخرى يبدد مؤتمرنا جزءاً كبيراً من الوقت المخصص للاجتماعات في الامور الاجرائية • ومن الواضح ان درس العام الماضي ، حين انقضت الدورة الربيعية بأكملها تقريبا في المسائل الاجرائية ، لم يلتفت اليه أحد : وأدى ذلك الى عدم تجاوز المرحلة التحضيرية في المجالات الهامة من الاعمال المنوطة بنا • كما حال دون خلق البيئة التي تتيح للمؤتمر اجراء مناقشة جادة للقضايا ، وبحث مشترك جدى لمجالات توافق الآراء المحتملة التي يمكن في اطارها الشروع في الجهود التفاوضية المنتظمة • وكانت النتيجة اننا مازلنا على مستوى الحديث المنفرد ، وافلتت منا فرصة الحديث في حوار حقيقي وبالتالى فرصة التقدم وبأسف وفدى لان عددا كبيرا من الوفود على ما يبدو يعطي الشكليات ودلالات الألفاظ مكانة في سلم القيم اعلى مما يعطيه لمضمون المشاكل المعروضة علينا • ولست احاول انتقاد شخص معين ولكنني أشير الى الحالة العامة المؤسفة التي تسود مداولاتنا •

وينبغي ان توفر هذه الحالة حافزا لنا على التماس الامكانيات لتحسين اسلوب عملنا بصورة جديدة • ومن المؤسف اننا عمدنا ، دون أن تكون ثمة مادة في نظامنا الداخلي تفرض علينا ذلك ، الى تأصيل ممارسة تزويد الاجهزة التابعة للمؤتمر ، في كافة الحالات ، باختصاصات — ولاية — تمس

صميم مواضيع المناقشات • أليس في ذلك خضوع لأمر متوهم ؟ ألسنا نحاول تحقيق ما يفوق طاقتنا ؟ أليس من المستحيل أن نحاول التوفيق بين أوجه الخلاف الأساسية لفلسفة الأمن في الأسطر القليلة التي تتضمن الولاية بل وقبل أن تدور مناقشة متعمقة للموضوع ؟ أليس من الأفضل قبول وصف عام لمجال نشاط كل جهاز تابع ، وتفويض الأمر للهيئة العاملة نفسها في تحديد مهامها عن طريق المناقشة النشطة بين الوفود ؟ انني أرى في هذا الصدد ، أن الرأي الذي عممه السيد فيداس ، سفير يوغوسلافيا ، طريفا بصفة خاصة • ويعتقد وفدي أن وضع نموذج غير محدد لاختصاصات اللجان المخصصة وغيرها من الهيئات الفرعية المزمع انشاؤها ، أمر جدير بالبحث (وربما بالقرار) في مؤتمرنا كيما يتاح للمؤتمر الاستغناء عن المناقشات المطولة بشأن الولاية في المستقبل • وأود الاعراب عن أمني في أن يتاح لفريق السبعة الذي يطلق عليه بحق اسم " فريق الحكماء " أن يقدم لنا اقتراحات محددة في هذا الصدد •

ويلاحظ وفدي مع الأسف الشديد عجز المؤتمر عن الموافقة على اختصاصات جهاز عامل محدد معني بمنع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة • ومن الواضح أن هذا الموضوع يحظى باهتمام جميع الوفود على اختلاف وجهات نظرها • وبالتالي ، فإن عجزنا عن التوصل الى حل تنظيمي عملي على الرغم من المرونة التي ابدتها العديد من الوفود مثير للقلق بصفة خاصة وقد أثر فشلنا في معالجة الموضوع الملح ، ألا وهو موضوع منع نشوب الحرب ، تأثيرا سيئا في قدرتنا على معالجة المشاكل الهامة المعروضة على المؤتمر بصورة متوازنة ، ولعله ليس عشا أن نتوقع من عطلتنا الفاصلة أن يكون لها الأثر المنشود من حيث احراز مزيد من التقدم بشأن هذا الموضوع • وفي هذا المجال وكما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى ، كان فشلنا في التوصل الى حل للصعاب الاجرائية محزنا بصفة خاصة لانه حرّم ، سيدى الرئيس ، من الثمرة التي تستحقونها لجهودكم الصابرة • بيد أن ما بذلتموه من جهد وأبدىتموه من قدرة على الابداع في ادارة عملية المشاورات المتعددة الجوانب خلف الكواليس كان ملحوظا من الجميع • وسوف يذكر وفدي ، شأنه في ذلك شأن الوفود الأخرى ، فترة رئاستكم على انها فترة اتسمت بالحصافة السياسية والعزم الصادق •

ولحسن الحظ أن الجانب السالب من محصلة أعمالنا يعوضه عدد من الجوانب الايجابية • وأود أن أؤكد أولا انه على الرغم من توتر المناخ الدولي بصفة خاصة في بداية العام ، فإن الفترة الربيعية من دورة المؤتمر — تحت اسمه الجديد الأكثر هيبة — قد تمكنت من الشروع في عملها بصورة تعاونية وأبدت استعدادا عاما لدعم الروابط لاضعافها • وثبتت عدم صحة التنبؤات بقسرب التوقف التام لجميع الأمور المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة • وكما هو الحال بالنسبة لمؤتمر ستكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا ، ولمحادثات فيينا المستأنفة بشأن تخفيضات متبادلة ومتوازنة للقوات في وسط أوروبا التي اجريت في وقت لاحق ، تمكن مؤتمرنا من تحقيق سرعة معتدلة بعد فترة وجيزة للغاية من التردد ، ولم تأبه غالبية الوفود المعتادة على العمل الجاد والحجاج المنطقي بالأمثلة العديدة من المشادات التي لا جديد فيها ولا أساس لها والتي يبدو الاغنى عنها لمجموعة من البلدان ، على الرغم مما تبديه من تعاون فيما عدا ذلك •

بيد أن الباعث الرئيسي على الارتياح يتمثل في الطفرة الكمية التي تمكنا من تحقيقها في ميدان الأسلحة الكيميائية • فإن الخطوات السريعة الهادفة التي اتخذها المؤتمر في شباط/فبراير

لانشاء لجنة مخصصة معنية بالاسلحة الكيميائية ومنحها ولاية شاملة تأخذ متطلبات المستقبل في الاعتبار ، قد وفرت الجوامع الملائم الذي يتيح للعديد من الوفود تسجيل آراء جديدة بناءة • وقد حاول وفد في عدة مراحل ، المساهمة في تلك العملية • ولكن اود الاشارة ايضا الى عنصر مشجع وهو ان الاتحاد السوفياتي ابدى اهتماما نشطا بموضوع الاسلحة الكيميائية، ووصفه في بيان في اوائل شهر شباط/فبراير بأنه من مواضيع المفاوضات التي تحظى بالاولوية في هذا المؤتمر • وكانت الاقتراحات العديدة المقدمة من الاتحاد السوفياتي ، ولا سيما ما جاء منها في بيان سياسي هام في ٢١ شباط/فبراير ، بالاضافة الى استعداده العام المعلن للاسهام بصورة بناءة في حل جميع مشاكل التحقق المتعلقة في اطار الاتفاقية ، اقتراحات مفيدة تماما وستلعب دورا هاما في المفاوضات مستقبلا • ولا حظ وفد في اهتمام ايضا ما تعهد به السفير اسراييليان في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٤ من أن يكون مشروع الاتفاقية المقدم من الولايات المتحدة بشأن الأسلحة الكيميائية محل دراسة جادة من الجانب السوفياتي ، ولم يرد حتى في الملاحظات الانتقادية التي ابداهها اليوم ، ما يتنافى وهذا التعهد •

لقد كان الاعلان الرسمي الذي ادلى به وزير الخارجية شولتز في ١٦ كانون الثاني/يناير، ايزانا بمشروع الولايات المتحدة الذي كان تقديمه من نائب رئيسها في ١٨ نيسان/ابريل هو بكل تأكيد الحدث الرئيسي للفترة الربيعية من دورتنا • ولا شك في أن مشروع الاتفاقية يمثل محاولة لم يسبق لها مثيل من جانب احدى الدولتين العسكريتين الرئيسيتين لاجاد حلول معقدة للمشاكل التي تتطوى عليها مسألة حظر الأسلحة الكيميائية • وقد لاحظ وفد مع الارتياح ان المشروع لا يمثل فقط وجهات نظر الولايات المتحدة المفصلة بشأن كافة جوانب الاتفاقية المقبلة ، ولكنه يتضمن أيضا مساهمات العديد من الوفود الاخرى في مؤتمر نزع السلاح ، بل ونتائج عملية التفاوض الجماعي خلال العام الماضي • ويؤمن وفد بأن المشروع المقدم من الولايات المتحدة سيصبح أساسا هاما للمفاوضات في المستقبل بل وأحد عناصرها الحاسمة • وتشكل تلك الوثيقة دليلا على تصميم الولايات المتحدة الامريكية على الوصول بهذه المفاوضات الى نتيجة طيبة في اقرب وقت ممكن • والتأكيدات المقدمة من نائب الرئيس بوش والتي كررها منذ برهة السفير فيلدز من أن الولايات المتحدة قدمت مشروعها وهي عازمة كل العزم على توفير المرونة التفاوضية حيثما يقتضي الأمر ذلك ، تبرز أهمية هذا الحدث •

وحسبما يتوقع فيما يخص مثل هذا الموضوع البالغ التعقيد ، يتضمن مشروع الولايات المتحدة جوانب عديدة ستثير الجدل داخل المؤتمر ، بل وأثارته بالفعل الى حد ما • وتعد بعض الآراء المتعلقة بالتحقق جديدة وجريئة • وأيا كان الموقف الذي تتخذه الوفود تجاه اجزاء معينة من نظام التحقق الموصى به ، فلا بد من الاعتراف بأن المشروع يوفر حوافز جديدة من شأنها تنشيط المناقشات الجادة •

ومما له أهمية في هذا السياق أن تؤخذ آراء الولايات المتحدة بشأن التحقق ، وبصفة خاصة مفهومها الجديد للتحقق الخاص والتحقق بالتحدى ، على ظاهرها • وتعد احكام التفتيش الالتزامي بناء على الدعوة المفتوحة للتحقق من الامتثال للاتفاقية تدبيرا لا مثيل له في جرائمه • وينبغي للوفود لدى تقييمها للاقتراح المتعلق بذلك الا تكتفي ببحت ما تطلبه الولايات المتحدة من الآخرين ، ولكن ان تنظر أيضا فيما هي ذاتها على استعداد لتقديمه • والدعوة المفتوحة

معروضة على أساس المعاملة بالمثل • ومن الظواهر الجديدة أن تهدى دولة عسكرية لها وزنها استعدادا لدفع مثل هذا الثمن المرتفع لتكفل الامتثال لاتفاقية نزع السلاح • وكان لما أبداه وفد الولايات المتحدة من استعداد للاشتراك في التزام متبادل بفتح جزء كبير من منشآتها العسكرية الحساسة أمام التفتيش الدولي تأثيرا قويا على وفدى • وأيا كانت النتائج التي تسفر عنها المفاوضات ينبغي أن تنظر الى هذا العرض على أنه من مظاهر القوة في النهج الذى تتبعه الولايات المتحدة ، وينصح وفدى أن تضع الوفود الاخرى في اعتبارها دائما الابعاد السياسية لفلسفة الدعوة المفتوحة هذه • فهي تكفل نهجا حكيما ، بل ومزيذا ، يستهدف تغيير أسلوب الحكومات في معاملتها بعضها البعض في مجال هام من مجالات الأمن الوطني • ويفضل هذا المفهوم الجديد ، عند المقارنة ، عن بعض الآراء العتيقة التي تدعي ان الغموض والسرية المبالغ فيهما يشكلان النواة لسيادة الدول • ويستحق هذا النهج الخلاق الجديد مناقشة مستفيضة • ويتمنى وفدى أن تشارك جميع الوفود في هذه المحاولة بنوايا حسنة •

وفيما يتعلق بنا ، فاننا على استعداد لقبول التحدى الذى ينطوى عليه مشروع الولايات المتحدة • وسوف تتيح فترة ما بين الدورات القادمة الفرصة لنا جميعا للقيام بدراسة دقيقة للأحكام التي تبدو منافية لأول وهلة للآراء التي تبناها كل وفد خلال المفاوضات السابقة •

وقد قدم وفدى عدة أوراق عمل بشأن مسألة التحقق كان آخرها الوثيقة CD/326 التي تمت صياغتها في قالب الرسمي الذى تقتضيه صياغة المعاهدة المقبلة • وقد حاولنا دائما التوصل الى نظام دولي شامل ومتوازن ومتبادل للتحقق ، يجرى بدقة في اطاره قياس ومعايرة مستويات التطفل وجهود التفتيش على اساس معيار الفعالية وحدها • ومن هذه الزاوية تستحق احكام التحقق المعضلة الواردة في المشروع المقدم من الولايات المتحدة تقييما ايجابيا بصفة عامة •

ويعد تدمير الأسلحة الكيميائية ، بالنسبة لوضع بلد من بلدان وسط أوروبا ، هدفا ذات أهمية ملحة الى اقصى الحدود • بيد أن آلية التحقق من تدمير المخزونات ينبغي الا تكتنفها التعقيدات التي لا تستدعيها أغراض الاتفاقية • وفي هذا الصدد سيكون علينا أن ندرس بتعمق وبشيء من الترو تلك الأجزاء من اقتراح الولايات المتحدة المتعلقة بالتحقق من الاعلانات الأولية وسبق أن أشرت الى البيان الذى أدلى به الوفد السوفياتي في ٢١ شباط / فبراير ١٩٨٤ بشأن التحقق وتدمير المخزونات • وهذا مجال يبدو فيه حاليا توافق الآراء من حيث المبدأ أمرا محتملا • ويشعر وفدى بتفاؤل مشوب بالحذر بأننا سنتوصل عن طريق التفاوض الى أجوبة للمشاكل التفصيلية المتعلقة بالتحقق من تدمير المخزونات •

ويهمنا بقدر متساو ألا تترتب على الآليات المتوخاة للتحقق من عدم الانتاج ، بصورتها المنصوص عليها في المشروع المقدم من الولايات المتحدة ، أعباء لا ضرورة لها بالنسبة للصناعة الكيميائية المدنية • ففي جمهورية ألمانيا الاتحادية تشكل الصناعة الكيميائية دعامة هامة للأداء الاقتصادي العام • وبالتالي فانه من الاعتبارات المشروعة السعي الى تلافي التدابير التطفلية التي لا تؤدى مباشرة الى رفع مستوى فعالية عملية التحقق • وينبغي توجيه جهودنا المشتركة الى اقامة توازن صحيح بين مبدئين متعارضين : يتمثل أولهما في أن يكون للاتفاقية طابع عملي وأن يتسم التحقق الدولي بالفعالية ، ويتمثل الآخر في ألا تؤدى التقييدات التي تفرض بموجب الاتفاقية على أداء الصناعة الكيميائية الى قيود مفرطة وضوابط مرهقة وباهظة التكلفة • وينبغي ، استنادا الى تأييدنا العام

القوى للأحكام ذات الصلة من مشروع الولايات المتحدة المتعلقة بالتحقق من عدم الانتاج على أساس انتقائي وعشوائي ، أن يجرى فرز العديد من التفاصيل في محاولة جادة لتحقيق ذلك .

وقد اشتد نائب وزير خارجية ايران الموقر في تذكيرنا اليوم بأن مفاوضات بشأن الحظر الدائم للأسلحة الكيميائية لا تدور في فراغ ، بل أن انتاج واستعمال الأسلحة الكيميائية من الحقائق المروعة في عصرنا هذا ، سواء في منطقته أو في غيرها . وقد أحاطت الحكومة الاتحادية علما بقلق بالغ بالتقرير المقدم من الخبراء الذين زاروا ايران بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استعمال الوسائل الكيميائية في الحرب بين ايران والعراق . وعلى أساس هذا التقرير ، يجب افتراض أن أحد الطرفين في النزاع قد استعمل بالفعل الأسلحة الكيميائية . وقد أعلنت الحكومة الاتحادية موقفها ازاء هذه الأحداث بصورة لا لبس فيها . وأعربت عن أسفها وادانتها لاستعمال الأسلحة الكيميائية وما ينطوي عليه ذلك من انتهاك واضح لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استعمال مثل هذه الأسلحة في الحرب ، وتؤكد مرة أخرى النتائج التي توصلت اليها بعثة الأمم المتحدة الأهمية الحيوية لبرام حظر مكر ، عالمي وشامل وموثوق بقابليته للتحقق ، على جميع الأسلحة الكيميائية .

وأسمحوا لي بالعودة الى ما أرجو أن يكون جانباً أكثر ايجابية في مفاوضاتنا بشأن الأسلحة الكيميائية . وأنتم تعلمون ، سيدى الرئيس ، كما يعلم الزملاء بالدعوة الموجهة الى جميع أعضاء المؤتمر ، وإلى المراقبين المهتمين ، للاشتراك في حلقة التدارس الدولية المعنية بالأسلحة الكيميائية والمقرر عقدها في شمالي ألمانيا خلال الفترة من بعد ظهر يوم ١٢ الى صباح يوم ١٤ حزيران / يونيو ١٩٨٤ . وحسبما أكدته في رسائل الدعوة الفردية ، تهدف الحكومة الاتحادية الى ارتباط هذه الحلقة أوثق ارتباط ممكن بعملية المفاوضات الجارية . ومن ثم ، فاني أشعر بامتنان عظيم للاستجابة التي حظيت بها الدعوة وأود الاعراب عن شكرى لجميع الوفود التي رشحت ممثليها . وقد وجهت بالبريد رسائل لجميع المرشحين للإشعار بتلقي استجاباتهم الكريمة ولتحديد مواعيد السفر وتحديد عناصر أخرى تتعلق بالبرنامج . ويتطلع وفد الى الترحيب بالمشاركين في جمهورية ألمانيا الاتحادية ويأمل في أن تحقق حلقة التدارس نتائج تساعد في المفاوضات بيننا .

وختاماً ، أسمحوا لي بالعودة الى الاتفاق الواسعة للعملية الدولية لنزع السلاح . فمنذ بضعة أيام اجتمعت الدول الأعضاء في منظمة حلف وارسو ونشرت بلاغاً يصف أعمالها . وترحب جمهورية ألمانيا الاتحادية باللمحة البناءة للبلاغ الصادر عن وزراء خارجية حلف وارسو وتلمس فيه تأكيداً لجهودها الدائمة ، جنباً الى جنب مع شركائها في حلف الأطلسي ، من أجل تكثيف الحوار والتعاون على أساس عريض مع بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي . وترى في صياغة البلاغ دليلاً ايجابياً على أن وزراء خارجية حلف وارسو قد وضعوا في اعتبارهم الإشارة الواردة في اعلان حلف شمال الأطلسي الصادر في بروكسل في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ . ويقول البلاغ أنه لا توجد مشاكل تستعصي على الحل بالمفاوضات وأنه ينبغي ألا تضيع أية فرصة لمحاولة العودة الى المفاوضات . ويتفق هذا القول مع تفكير حكومتي . بيد أنه ينبغي أن يطبق أيضاً على المفاوضات النووية الهامة التي قطعها مؤخراً الاتحاد السوفياتي . وفي هذا الصدد ، أكد أعضاء حلف الأطلسي في اعلان بروكسل ، وكرروا بعد ذلك مراراً ، أنهم على استعداد ، في أي وقت ودون شروط مسبقة ، لاجراء مفاوضات بشأن الحد من الأسلحة النووية وتخفيضها . ونظراً لأهمية الموضوع بالنسبة للأمن العالمي وللأعمال المنوطة بنا ، وجدت أنه من الملائم الإشارة الى هذا العرض عند رفع الجلسة .

الرئيس : لقد استنفدنا الآن الوقت المخصص لصباحة هذا اليوم . وإذا لم أسمع اعتراضاً ، فسأقترح تعليق الجلسة العامة الآن على أن تستأنف الساعة ١٥/٠٠ . أعلن تعليق الجلسة العامة .

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : أعلن استئناف الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .
وأقترح الآن أن نستمع الى المتكلمين المدرجين لجلسة بعد الظهر . ولدى على قائمة المتكلمين تشيكوسلوفاكيا ، والهند ، وكندا ، وأندونيسيا ، وأستراليا ، وهنغاريا .
وأعطي الكلمة الآن لممثل تشيكوسلوفاكيا ، السفير فيفودا .

السفير فيفودا (تشيكوسلوفاكيا) : سيدى الرئيس ، أسمحوا لي أولاً أن أقول بضع كلمات أعرب فيها عن تقديري لأنشطتكم خلال هذا الشهر . ومن ناحية شخصية للغاية ، أربغ أيضاً في التتويه بنطقكم السليم لاسمى .

ولما كانت هذه هي الجلسة العامة الأخيرة للفترة الربعية من دورتنا ، أعتقد ، شأني في ذلك شأن العديد ممن سبقني من المتكلمين ، أنه من المناسب القاء نظرة سريعة الى الوراء على ما تم اجرازه خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة .

فعقب اقرار جدول أعمال هذا العام الذى أفسح فيه مجال مناسب للبنود ذات الأولوية ، بما في ذلك البند الخاص بمنع نشوب حرب نووية ، يأمل وفدى في أن يصبح المؤتمر قريباً في وضع يسمح له أن يعالج بفعالية جميع بنود جدول الأعمال . وقد سبق في بداية الدورة أن أوضحت مجموعتنا بجلاء ما نعينه بمعالجة البنود بفعالية . وكانت المذكرة التي قدمناها في ١٧ شباط/فبراير والصادرة بوصفها الوثيقة CD/434 واضحة في هذا الصدد . فهي تتضمن مقترحات بشأن انشاء أجهزة عاملة معنية ببنود جدول الأعمال ، كل على حدة ، كما تتضمن ولايات مقترحة تدعو الى اجراء المفاوضات ذات الصلة .

ومن المؤسف أنه بعد انقضاء شهرين من اقرار جدول الأعمال ما زلنا أبعد ما نكون عن انشاء هيئات فرعية معنية ببنود ذات أولوية مثل منع نشوب حرب نووية ، وحظر التجارب النووية ، ونزع السلاح النووي ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وليست هذه الحالة جديدة للأسف في هذه الهيئة ، والأدوار الرئيسية التي يضطلع بها فرادى المشتركين تكاد لا تتغير . وما زالت هناك بضعة وفود لا تفتأ ، رغم معارضة الأغلبية العظمى في هذا المؤتمر وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تضع العقبات في سبيل انشاء هيئات المؤتمر الفرعية ومنحها ولايات تفاوضية بشأن البنود ذات الأولوية المشار اليها أعلاه . ومن الواضح تماماً أنه لا محل الآن بالمرّة لمحاولات تلك الوفود التعسف في تضيق اختصاصات تلك الهيئات الفرعية .

وكان من بين الدلالات الايجابية القليلة للفترة الربعية من دورتنا انشاء اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية التي تنص ولايتها على " البدء في عملية المفاوضات التامة والكاملة لوضع وتحضير الاتفاقية " وفيما يتعلق بما اذا كنا قد بدأنا في تنفيذ الولاية ، ينبغي الاعتراف ، لدى استعراض ما أنجز حتى الآن ، أنه كان من الممكن إنجاز أكثر كثيراً مما تم اجرازه في

أطار اللجنة المخصصة وأفرقتها العاملة الثلاثة لو أن جميع الوفود اشتركت بصورة ايجابية في أنشطتها • وفي الوقت ذاته ، نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها رئيس اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية ، السفير ايكبوس ، وكذلك رؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة • وقد جرى المزيد من تبادل الآراء المفيد كما بدى في صياغة بعض الجوانب • وأحرز بعض التقدم فيما يتعلق بعدة مسائل مثل نطاق الاتفاقية المقبلة والتعاريف الخاصة بها • وشاهدنا أيضا دلائل على النوايا الحسنة من جانب العديد من الوفود وجهودا رامية الى تضيق شقة الخلاف المتبقية • بيد أنه ثبت بصفة عامة مرة أخرى ، أنه بإمكان عدد محدود للغاية من الوفود ، بل بإمكان وفد واحد ، الحيلولة دون تحقيق تقدم ملموس • ولكن اسمحو لي بأن أذكر الزملاء الموقرين بأننا قدمنا آراء أكثر تفصيلا بشأن ما تم احرازه في اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية في البيان الذي أدليت به في ١٢ نيسان / أبريل •

ونظرا لما تقدم ، سوف أقصر الآن على تكرار الاعراب عن أسف وفدى العميق لأن الاقتراح الهام المتعلق بالتحقق من تدبير مخزونات الأسلحة الكيميائية المقدم من السفير اسرائيليان في ٢١ شباط / فبراير لم يقابل بتحرك مماثل من قبل البلدان الغربية ، ولا سيما الولايات المتحدة • ولم ينجح مشروع الاتفاقية الذي قدمته في ١٨ نيسان / أبريل في تحقيق هذه الخطوة البناءة • وفضلا عن أن المشروع لا يحاول الاقتراب قيد أنملة من مواقف البلدان الأخرى ، فانه يثير مطالب لا أساس لها ، وبصفة خاصة في مجال التحقق • ولم يكن واضعوا مفهوم "الدعوة المفتوحة" على علم فحسب بأنها غير مقبولة لدى العديد من الدول ، بل لا شك أنهم وضعوها انطلاقا من هذا الاعتبار • فمن السذاجة سياسيا افتراض أن تكون الدول حقا على استعداد لفتح جميع منشآتها العسكرية ، بما في ذلك المنشآت ذات الأهمية الاستراتيجية ، في غضون ٢٤ ساعة من تلقي الاشعار ، أمام المفتشين الدوليين الذين يبحثون بحثا عشوائيا عن الأسلحة الكيميائية "المخبأة" • ونعتقد أن ذلك ينطبق انطباقا تاما على الولايات المتحدة ذاتها •

ونرى أيضا أن مشروع الاتفاقية المقدم من الولايات المتحدة متخلف الى حد ما عما أحرز حتى الآن في مؤتمر نزع السلاح • فعلى سبيل المثال ، تعريف "المادة الكيميائية السامة" المستخدم غير مقبول علميا ، لاستعماله مصطلح "الفعل الكيميائي" وهو مصطلح غير معروف لعلماء السموم في العالم بأسره • ويقتصر تعريف السلائف على صلتها بالانتاج ولا يتضمن استخدامها كعنصر في الأسلحة الثنائية أو المتعددة العناصر ، وليس هناك أيضا تعريف للسلائف الرئيسية • وكل ما نجده بدلا من ذلك لا يتعدى قائمة عشوائية غير كاملة من هذه المركبات متناثرة في الجدولين ألف وجيم •

ومفهوم القوائم الخالية من التعاريف ومحاولة ربط التدابير المختلفة بالقوائم فحسب ، حسبما يتجلى أيضا في المادة المتعلقة بالأنشطة المباحة ، أمر لا يرتضيه وفدى • وأنا مقتنعون بأنه عند توقيع الاتفاقية ، يجب أن يكون هناك خط واضح وملزم ، وهو خط لا يستطيع رسمه الا بوضع تعاريف تقوم على أساس علمي ، وتتعين بمعيار الغرض المحدود ، وتكون وجيزة الصياغة •

لقد جرى العرف على اعتبار موضوع الأسلحة الكيميائية الثنائية العنصر موضوعا تنفادى صحافة الولايات المتحدة الخوض فيه • بيد أنه مما يثير الدهشة اغفال الإشارة اليها حتى في مشروع اتفاقية شاملة • ومن هذه الناحية على الأقل يتسم مشروع الولايات المتحدة "بالثبات على المبدأ" • ويتجلى ذلك بوضوح تام في الجدول ألف الذي يقال أن معظم المواد الكيميائية الخطرة قد أدرجت بايجاز فيه • ويؤكد أن مثل هذا الجدول ينبغي أن يشمل أيضا جميع السلائف

الرئيسية من المواد الكيميائية المهلكة فائقة السمية • ولا يرد شيء من ذلك في مشروع الولايات المتحدة • فعلى سبيل المثال " تنوسيت " السليقة الرئيسية للعامل المؤثر على الأعصاب المهلك والفائق السمية الذي يعد أشد العوامل سمية في عصرنا والذي يشكل جزءاً جوهرياً من ترسانة الولايات المتحدة الكيميائية ، وهو غاز VX أو O-ethyl O-2-diisopropylaminoethyl methyl-phosphinite .

ومن أوجه القصور أيضاً في مشروع الاتفاقية نهجها غير المتنوع فيما يخص تدمير الأسلحة الكيميائية ، والافتقار الى جدول زمني للتدمير حسب خطورة عناصر معينة داخلية فيها ، حتى يمكن تلافي حصول طرف ما على ميزة عسكرية أثناء فترة التدمير •

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية القديمة ، ففي هذا المقترح أيضاً وجهة نظر غير معقولة تتطوى على مفارقة تاريخية ، ولا ترتضيها البلدان الصغيرة التي لا تمتلك أسلحة كيميائية ، وبالتالي ليس لديها مرافق لتدميرها • وينبغي أن يكون لهذه البلدان (التي تشكل غالبية الدول الأطراف في الاتفاقية المقبلة) الحق في أن تتجه الى بلدان أطراف أخرى أو الى اللجنة الاستشارية لالتماس الخبرة العملية و/أو المساعدة في التدمير المأمون لما لديها من أسلحة كيميائية قديمة ونادرة الوجود بدلا من أن تخضع للتحقق بشأن ما اذا كانت بعض الكيلوغرامات من المواد السمية قد دمرت فعلاً أو تم نقلها المزعوم الى ترسانات كيميائية لا وجود لها • فضلاً عن ذلك ، يبيد عدد من الوفود ، بما في ذلك وفدي ، تحفظات قوية بشأن تحديد أماكن الأسلحة الكيميائية بدقة في الاعلانات الأولية •

ولكي نحقق بعض النتائج الملموسة خلال الفترة الصيفية من دورتنا ، ينبغي لجميع الوفود ادراك أن السبيل الوحيد الى ذلك هو محاولة التوفيق فيما بينها ، والتوصل الى حلول مرضية لجميع الأطراف ، وتضييق شقة الخلاف القائمة بدلا من توسيعها •

السيد دوبي (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : سيد الرئيس ، شد ما يخطب

وفدي حقيقة بتهوكتكم ، أنتم ممثل جارتنا الحميمة سرى لانكا ، منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح خلال شهر نيسان / أبريل • لقد تمتعت الهند وسرى لانكا على مدى قرون عدة بعلاقات الأخوة القائمة على الاعتبار التاريخية ، والثقافة والقيم الروحية ، والفلسفة الدنيوية • ويليق في هذا المؤتمر لنزع السلاح التذكير بأن بلدينا كليهما هما ورثة ذلك التقليد المجيد المأثور عن الأباطور آشوك ، الذي أعلن منذ ٢٥٠٠ عام نبذ الحرب كأداة لسياسة الدولة ، فنزع سلاح جيشه ، وكرس بقية عمره داعياً الى السلم ونبذ العنف • وهكذا لم يتلق بلدانا درس نزع السلاح اليوم أو خلال هذا القرن ، بل تلقياه منذ آلاف السنين • والآن وقد أوشكت فترة رئاستكم للمؤتمر على الانتهاء ، أود أن أسجل تقدير وفدي العميق لما بذلتموه من جهود لا تكل وما أبديتموه من مهارة دبلوماسية ملحوظة بمساعدتنا في جهودنا من أجل حل بعض القضايا الاجرائية والموضوعية التي واجهتنا منذ بداية الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح •

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري العميق والخالص لما أسهم به الرئيس السابق ، السيد يون داتكو ، سفير رومانيا ، في أعمال المؤتمر • فقد بذل قصارى جهده ، من خلال مشاوراته العديدة والأسلوب الفعال الذي أدار به المداولات في الجلسات العامة ، في مساعدة المؤتمر على احراز تقدم في مجالات شتى من المفاوضات •

وأعترم اليوم أن أتناول في كلمتي البند ٥ من جدول الأعمال المعنون : منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . لقد اتضحت أخطار امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ودعت الوثيقة الختامية الصادرة عن تلك الدورة الى اجراء مفاوضات دولية ملائمة لمنع سباق التسلح هذا . واستغرق الأمر أربع سنوات منذ ذلك الحين لادراج بند في هذا الخصوص في جدول أعمال لجنة نزع السلاح ، حسب تسميتها في ذلك الوقت . وخلال السنتين الماضيتين اللتين أدرج فيهما هذا البند في جدول الأعمال ، وعلى الرغم من فرط رغبة المجتمع الدولي التي تجلت في مختلف قرارات الجمعية العامة الداعية الى البدء في المفاوضات بشأن هذا الموضوع بغية التوصل الى اتفاق أو اتفاقات ، لم تتمكن هذه الهيئة من البدء في أى عمل بشأن هذه القضية الحاسمة . وحدث خلال هذه الفترة تحول سريع ومخيف في الحالة على الأرض بالنسبة لسباق التسلح في الفضاء الخارجي . وتحدث حاليا في هذا المجال تطورات ذات آثار فاجعة على مصير البشرية . ورغم ذلك ، فمزال مؤتمر نزع السلاح يقف مكتوف الأيدي نظرا لعدم التوصل الى ولاية للجنة المخصصة التي سيجرى انشاؤها لمناقشة هذا الموضوع .

ومنذ ألفي عام تقريبا ، كان ثمة ملك في ايطاليا يعزف على القيثارة وروما تحترق . وها نحن نرى اليوم أربعين من الممثلين الموقرين للحكومات ذات السيادة الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح المنوط بهم ما قد يكون أخطر مسؤولية في العصر الحديث ، في محاكمة حول ولاية لأعمالهم بشأن هذا الموضوع بينما الفضاء الخارجي في طريقه الى التسلح الى درجة التشبع . والفارق هو أنه في حين كتب البقاء لمدينة روما رغم عكوف الملك الروماني على قيثارته ، فإن عواقب منازعاتنا قد تحرم الجنس البشري من آخر فرصة لبقائه .

وهناك دلائل أكثر من كافية على أن تسليح الفضاء الخارجي قد بدأ بالفعل على نطاق واسع وأنه ، ما لم يكبح ، سيتخذ أبعادا يتعذر معها التحكم فيه أو السيطرة عليه . والحق أن تقدم تكنولوجيا الفضاء قد ساهم منذ بدايته في الخمسينات في تعزيز قوة ، ودقة ، وتطور ، منظومات أسلحة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، الا أن السنوات القليلة الماضية شهدت تطورا في أنشطة عسكرية متولدة عن تكنولوجيا الفضاء يمكن تبيينها مباشرة وبوضوح . وفضلا عن ذلك فإن تزايد توجه تكنولوجيا الفضاء نحو التسلح قد أدى الى تطوير آلة الحرب لدى كل من الدولتين العظميين التي تشمل بعض أخطر منظومات الأسلحة مثل الرؤوس الحربية النووية الحرارية ، والقذائف وقازفات القنابل الاستراتيجية والمتوسطة المدى ، وغيرها من الوسائل التي تركز في الفضاء لشن حرب فضائية شاملة . وآخر ما استحدث في هذا المجال هو الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية وشبكات القذائف المتمركزة في الفضاء والمضادة للقذائف التسيارية .

ولم تعد هذه الأسلحة الأخيرة وفقا على الخيال العلمي ، بل هي في طريقها السريع الى أن تصبح حقيقة واقعة . وترددت تصريحات على أعلى المستويات تشير الى اعتزام تطوير هذه الأسلحة . وقد خصصت موارد مالية ضخمة تصل الى مليارات الدولارات لأغراض البحث المتعلقة بهذه الأسلحة وتطويرها . وثمة بالفعل منظومة مضادة للتوابع الاصطناعية ، بينما تجرى التجارب لاستحداث منظومة أكثر تطورا . وفي المحاولات المتكررة لايجاد ثغرة في الصكوك القانونية الحالية للمضي قدما في تطوير هذه الأسلحة ما يوفر دليلا اضافيا على ذلك ، اذا كان الأمر في حاجة الى دليل . وفضلا عن ذلك ، نجد أن اللغة المستخدمة بالفعل في التبرير المنطقي والمرتبطة حتى

الآن بسباق التسلح النووي والقائمة على مبدأ التكافؤ أو الردع ، قد بدأ استخدامها أيضا في سياق سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وقد ذكر مؤخرا أحد كبار المسؤولين في إحدى الدولتين العظميين أن حكومته قررت تطوير المنظومة المضادة للتوابع الاصطناعية لأن الطرف الآخر يخوض السباق هو الآخر ، مما يجعل لزاما على بلده أن يلحق به ويحول دون سيطرته على الفضاء الخارجي من جانب واحد •

وفي ضوء هذه الخلفية سيكون من السذاجة الاعتقاد بأن البرنامج الذي بدأ بالفعل سيظل مقصورا على مرحلة البحث والتطوير • فالتطورات التكنولوجية ذات الطابع العسكري زخمها الخاص الذي يخلق الحافز على نشر الأسلحة بمجرد أن تصبح مجدية من الناحية التقنية • ولا تمثل المشاكل التكنولوجية التي مازالت دون حل عقبة كأداء لأنه يتضح من التجربة السابقة في مجال استحداث منظومات الأسلحة المتطورة أنه يمكن التغلب على هذه المشاكل إذا عقدت الحكومات العزم على ذلك ، بل وقد قيل علنا ان منظومات الأسلحة هذه تستحق التطوير حتى اذا كان من المتعذر حل جميع المشاكل التكنولوجية المتعلقة بها •

ومن ثم فقد حان الوقت لبحث الآثار الخطيرة التي تترتب على منظومات الأسلحة الجديدة هذه وشرح هذه الآثار لشعوب العالم أجمع • واعتزم تكريس الجزء المتبقي من بياني لهذا الغرض • ومن الآثار الأقل خطورة نسبيا وان كثرة الكلام عنها فيما يتعلق بنشر هذه المنظومات أنها ستجعل نظرية الردع عديمة الجدوى ، وتؤدي بوجه عام الى اشاعة عدم الاستقرار في نظام الأمن الدولي • ولن يشعر الكثيرون بيننا هنا بالأسف أزاء هذه النتيجة لاعتقادنا بأن الردع النووي لا يوفر أي استقرار ، بل على العكس تماما من ذلك ، قد أدى نظرا لاستخدامه كمبرر رئيسي لسباق التسلح النووي ، الى حالة من تفاقم عدم الاستقرار • ويعد استخدام كلمة "استقرار" في الحالة الراهنة غير المستقرة أساسا دعابة قاسية • فهل يمكن التفكير حقا في الأمن أو الاستقرار مع وجود المخزونات المتراكمة الضخمة والمتزايدة من الأسلحة النووية ؟ وثمة سبب آخر أيضا للقلق أزاء استخدام المنظومات الجديدة من هذه الأسلحة التي من شأنها الفصل بين مقومات أمن الشركاء في الأحلاف وجعل منظومات الردع النووي التابعة للدول الحائزة للأسلحة النووية بينها عقيمة وعتيقة • ويخشى أيضا أن تعجز الشبكات الدفاعية من القذائف المضادة للقذائف التسيارية عن انقاذ أوروبا شرقا وغربا — من الدمار الذي تخلفه حرب نووية تستعمل فيها القذائف الانسيابية التي تنطلق على ارتفاعات منخفضة ، والقذائف المتوسطة المدى ، والأسلحة النووية التعبوية التي تسقطها الطائرات أو التي تستعمل كذخيرة للمدفعية • وفي محاولة لتهدئة هذه المخاوف ، أعطيت تأكيدات في الأسابيع الأخيرة بأنه سيجري تصميم منظومات جديدة من الأسلحة قادرة على التصدي لا للقذائف العابرة للقارات فحسب ولكن للقذائف التعبوية أيضا وغيرها من القذائف النووية أو التقليدية التي يجوز استعمالها على مسرح الحرب الأوروبية •

بيد أنه تترتب على تطوير هذه الأسلحة آثار تتسم بقدر أكبر من الخطورة ولا يتردد ذكرها كثيرا • واذا لم يتم عكس الاتجاه الحالي وحظر تطوير هذه الأسلحة ، فسيكون "التسلح الكامل" هو أوخم الحواقب ، وسيفضي الى محرقة نووية "كاملة" • وليس هناك ما يبرر الادعاء بأن امتلاك الدولتين العظميين لشبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية سيجعل الأسلحة النووية عقيمة وعتيقة • فمن شأن شبكات الأسلحة هذه أن تعرض العالم لأخطار لم يسبق أن عرضه لها أية أسلحة أخرى •

فمن غير الحقيقي أن هذه الأسلحة ذات طابع دفاعي فحسب • والواقع أنه لا يمكن أن يقتصر استخدامها على أغراض الدفاع أو أن تقي بأغراض الدفاع كاملة • وفي هذا السياق ، يعد استخدام مصطلح " حرب الكواكب " فيما يتعلق بتطوير أسلحة حزم الأشعة أمرا مضللا الى حد خطير • فهذا المصطلح يشدد خطأ على الطابع غير العادي لهذه الأسلحة ويحاول الإيحاء بتأثيراتها • والواقع أن ما يحدث في الفضاء الخارجي يرتبط ارتباطا وثيقا بمصيرنا على الأرض • ولن يؤدي استخدام سلاح القذائف المضادة للقذائف التسيارية الى اشعال حرب فضائية على بعد سنوات ضوئية من كوكبنا ، بل سيؤدي الى اشعالها على هذه الأرض الطيبة • والواقع أنه حتى في نطاق التكنولوجيا المناطة حاليا ، لن يستغرق الأمر أكثر من ساعات كي تتحول الحرب في الفضاء الخارجي الى محرقة على الأرض •

وفي نفس الوقت ، ستكون هذه الأسلحة الوقائية المزعومة ، أسلحة هجومية أو أسلحة لتسديد الضربة الأولى • ويتضح ذلك من أن أشعة الليزر وحزم الجزيئات ليست قادرة فحسب على اعتراض سبيل القذائف المنطلقة وتدميرها ، بل تتوافر لها أيضا إمكانات تدميرها في صوامعها • وليس هناك أي ضمان بأن هذه الأسلحة الثنائية الغرض ستستخدم للدفاع فقط •

وفضلا عما تقدم ، سوف تفتح منظومات الأسلحة هذه الباب أمام سباق تسلح لم يسبق له مثيل ومن غير المحتمل أن يمكن التحكم فيه ، سواء في الفضاء الخارجي أو على الأرض • ومن الطبيعي أن يؤدي قيام إحدى الدولتين العظميين بتطوير واقامة شبكة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية الى محاولة من جانب الدولة العظمى الأخرى الى اقامة شبكة مشابهة • بل أن الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، اذا ما قررت أن قوة الردع النووي الخاصة بها قد أصبحت عتيقة ، قد تسعى بصورة فردية أو جماعية الى الحصول على شبكة قذائف مضادة للقذائف التسيارية خاصة بها ، بغض النظر عما ينطوي عليه ذلك من تكاليف •

وفضلا عما تقدم ، فإنه على الرغم من مئات مليارات الدولارات التي ستفق على الشبكات الجديدة من الأسلحة ، فإنها لن توفر الحماية التامة • وأود الاستشهاد بكلمات العالم الايطالي الحائز على جائزة نوبل ، يوجينيو مونتالي ، الذي قال في سياق مختلف الى حد ما أنه ليس السمك الصغير وحده الذي يفلت من الشبكة • فحسبما أشير اليه من قبل ، هناك فئات من القذائف مثل الانسيابية التي تنطلق على ارتفاعات قريبة من سطح الأرض وقاذفات القنابل المتسللة التي لا يتوقع أن تكون على مرمى من الشبكات الجديدة من أسلحة القذائف المضادة للقذائف التسيارية • فاذا وضعت في الاعتبار أدنى نسبة للتسلل ، نجد أن قدرا كافيا من الأسلحة النووية سيفلت من شبكة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ليصل الى أهدافه وينزل الدمار بالحضارة الانسانية • وبالإضافة الى ذلك ، ستكون الشبكة الجديدة معرضة لتأثير التدابير المضادة التي يمكن أن تتخذ اشكالا مختلفة • وعلى الرغم من كل هذه الثغرات ، تلمس لتطوير هذه الأسلحة مبررات ساخرة تسوغها بأنها ستدمر قدرة الطرف الآخر على تسديد الضربة الأولى الى أقصى حد ممكن وتفرض عليه عبئا ماليا وماديا غير محتمل فيما يتعلق بعملية تطوير شبكة قذائف مضادة للقذائف التسيارية خاصة به •

وبالإضافة الى ذلك ، هناك أسباب قوية تدعو الى الاعتقاد بأن تطوير واحتياز شبكات جديدة من هذه الأسلحة سيؤدي في ذاته الى نشوب حرب نووية • فاذا نظرنا أولا الى المنظومات المضادة للتوابع الاصطناعية ، سنجد أن حدث تدمير تابع اصطناعي للخصم لن يذهب بددا في خواء

الفضاء الخارجي ، بل سيكون هجوماً على عنصر من أكثر العناصر تقدماً في آلة حرب الطرف الآخر ، الأرجح أن يستثير انتقامه .

وفيما يتعلق بالشبكة الجديدة للقدائف المضادة للقدائف التسيارية ، سوف ينشأ وضع بالغ الخطورة حين يكون في مقدور إحدى الدولتين العظميين إقامة شبكة خاصة بها بينما الدولة الأخرى ما تزال تحاول اللحاق بها — وهو وضع قد يستمر لوقت طويل . ويمكن تخيل سيناريوين في هذه الحالة . ففي إطار السيناريو الأول يمكن أن تقرر الدولة الأولى أنها تستطيع القضاء على قوة قدائف الدولة الأخرى عن طريق تسديد الضربة الأولى وحماية قوتها الخاصة من الانتقام . وعلى ذلك فإن التكنولوجيا الجديدة للقدائف المضادة للقدائف التسيارية تجعل استخدام الأسلحة النووية أيسر وأسلم بالنسبة للدولة التي تحرز التفوق في هذا الميدان . وفي إطار السيناريو الثاني ، قد تستفز الدولة العظمى الثانية التي لم تلحق بالأولى إلى شن هجوم نووي واقٍ بدافع من الذعر .

وحين تقيم كل من الدولتين العظميين شبكة في الفضاء للقدائف المضادة للقدائف التسيارية ستتغير بصورة أساسية أوضاع الأمن الدولي والعلاقات الدولية بأكملها . وسيرجع العالم إلى عهد الاستقطاب الثنائي الذي ساد في أوائل الخمسينات ولكن في ظروف متفاوتة نتيجة للزيادة الهائلة في قوة منظومات الأسلحة وفعاليتها . وسترتب عن العودة إلى الاستقطاب الثنائي الاستراتيجي للعالم عواقب من الخطورة بحيث تستفحل الهيمنة التكنولوجية والاقتصادية والسياسية ، وتغدو جميع الدول الأخرى في مركز التبعية الأمنية ، ويلجأ إلى الحروب النووية المحدودة أو الطويلة في ساحات محددة الموقع دون تحسب من أن تجتاح هذه الحروب أراضي الدولتين العظميين ، بل وتشجيع دول بديلة على استحداث أسلحتها النووية الذاتية لاستخدامها في الأغراض الاستراتيجية لتلك الدولتين . وفي هذه الحالة يكون نزع السلاح هو الضحية الأولى .

وأخيراً ، فإن البواعث الأساسية التي ستدفع الدولتين العظميين أو غيرهما من الأمم المتقدمة تكنولوجيا إلى تطوير المنظومات الجديدة من الأسلحة ، وكذلك الموقف الذي سيعترب على امتلاك هذه الأسلحة سيكون مناقضاً لأهداف إقامة نظام اقتصادي أو سياسي دولي جديد . ويتمثل الموقف بأكمله وراء سباق التسلح هذا في اكتساب القوة والسيطرة المطلقتين بغض النظر عن الثمن الذي يدفع مقابل ذلك . ويتنافى هذا الموقف مع روح التعاون لتحقيق المساواة والعدل والانصاف . ومن شأنه تغيير طبيعة الحوار بين الشمال والجنوب والمفاوضات العالمية الأخرى .

ونظراً لما تتطلبه منظومات الأسلحة هذه من موارد هائلة ، فقد يؤدي التنافس في تطويرها إلى تقويض أسس الاقتصاد العالمي . وليست هناك أية أنواع من الأسلحة أو أية مجالات لاستعمالها تتطلب على استهلاك للموارد أكبر مما ينطوي عليه تطوير ووزع الأسلحة في الفضاء الخارجي . وتتراجع التقديرات الخاصة بتطوير شبكة جديدة كاملة للقدائف المضادة للقدائف التسيارية من جانب إحدى الدولتين العظميين ما بين ١٢٠ و ٥٠٠ مليار دولار . وسوف تتضاعف وتتفاقم المشاكل الاقتصادية العالمية الراهنة إلى حد بعيد إذا ما تم حشد الموارد الهائلة التي يتطلبها تطوير منظومات جديدة من الأسلحة الفضائية . وفضلاً عن ذلك ، سوف يؤدي تحويل اليد العاملة الماهرة والموارد المادية التي تنطوي عليها هذه العملية إلى شل الأنشطة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية . ومن المحتمل أن يسفر ذلك عن نكسة لعملية الانتعاش واستمرار ركود اقتصادات البلدان المتقدمة أو على أحسن تقدير ، تباطؤ تقدمها خلال الجزء المتبقي من القرن . وستسفر هذه التطورات عن

آثار مدمرة بالنسبة للاقتصادات المتدهورة بالفعل للبلدان النامية • وقد يؤدي هذا الاحتمال الاقتصادي الكثيب الى احباط الهدف — احتلال مركز السيطرة والهيمنة المطلقة — الذي يجرى تطوير هذه الأسلحة لتحقيقه •

وفي مقالة منشورة في جريدة " لوموند " في ٢٧ آذار / مارس ١٩٨٤ ، نقل الصحفي الفرنسي ميشيل تاتوعن السيد كيورث ، المستشار العلمي للبيت الأبيض وأحد الدعاة للشبكة الجديدة من القذائف المضادة للقذائف التسيارية قوله أن " من الصعب تحقيق الاستقرار في ظروف متكافئة " • ولن يحتاج الأمر سوى خطوة صغيرة بعد ذلك للتصريح بأن برنامج تطوير شبكة القذائف المضادة للقذائف التسيارية سوف يسمح بتحقيق التفوق • ومن ناحية أخرى ، حين نادت حكومة الولايات المتحدة على أعلى مستوى في أوائل العام الماضي بتطوير منظومة جديدة من الأسلحة كان رد الاتحاد السوفياتي ، على أعلى مستوى أيضا ، أن " جميع المحاولات الى تحقيق تفوق عسكري على الاتحاد السوفياتي مقضي عليها بالفشل • ولن يسمح لها الاتحاد السوفياتي بالنجاح بأية حال " • وكما هو الحال بالنسبة لسباق التسلح النووي ، لن تكون المحصلة هي التفوق أو التكافؤ ، ولكن بلوغ مستوى جديد في تصعيد سباق التسلح سواء في الفضاء الخارجي أو على الأرض بما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة حاولت تحديدها بإيجاز •

ومن الأسئلة الرئيسية المطروحة على هذا المؤتمر : هل هذه الأسلحة يمكن اخضاعها للتحقق ، وإن لم تكن كذلك ، فهل يمكن عمليا حظرها ؟ وآراء الخبراء بعيدة عن الاجماع فيما يتعلق بإمكانية التحقق من تحديد هذه المنظومات من الأسلحة أو ازالتها • فعلى سبيل المثال ، ذكر المجلس القومي لاتحاد العلميين الأمريكيين في تقريره المؤرخ في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ " أن زيادة وزع وتجريب منظومة الاتحاد السوفياتي المضادة للتوابع الاصطناعية أمر يسهل التحقق منه • وإذا كانت هناك مشكلة بشأن التحقق ، فهي تتعلق بمنظومة الولايات المتحدة المتطورة الى حد أبعد بكثير " • ومن ناحية أخرى ، صرح بعض الخبراء بأنه من السهل التحقق من منظومة الولايات المتحدة الأكثر تطورا • ويرى خبير آخر أن الحظر المطلق ، بما في ذلك حظر تطوير المنظومات المضادة للتوابع الاصطناعية ، سيثير دون شك مشاكل تتعلق بالتحقق ، غير أنه ليس لمثل هذا الحظر أهمية حاسمة • أما حظر التجارب والوزع فيمكن رصده بالفعل وسيحقق الأهداف الرئيسية المتمثلة في منع التطوير والانتشار الاضافيين لهذه الأسلحة •

ومن المرجح ، على أية حال ، واستنادا الى أسلوب تطور التكنولوجيا العسكرية ، بما في ذلك ما يتعلق منها بمنظومات الأسلحة الفضائية ، أن تصبح معظم المنظومات الجديدة من الأسلحة غير قابلة للتحقق عاجلا أو آجلا • ووفقا لوجهة نظر أحد الخبراء ، فإن الأسلحة الجديدة ستقوم على تكنولوجيا مصغرة الى حد يصعب معه أن تخضع للتحقق • وقد أصبح تطوير منظومات الأسلحة التي تستعصي على التحقق يشكل الآن تحديا رئيسيا للدول التي تخوض سباق التسلح وتعتقد خطأ أنها تلتصم الأمن بتلك الوسيلة •

ما الذي سيحدث في تلك الحالة ؟ ألن يكون هناك تحديد أو نزع للسلاح لمجرد تعذر التحقق من هذه التدابير ؟ أن وفدي يعتقد أن هذا أمر لن يسفر الا عن بيان مدى خطأ هذا التشديد المطلق على التحقق ، وكيف أنه استخدم كذريعة لعدم الاشتراك في مفاوضات جادة وصادقة لوقف وعكس اتجاه سباق التسلح النووي ، وكذلك سباق التسلح في الفضاء الخارجي في الوقت الحالي •

إننا إذا وضعنا جميع الآثار المترتبة على التطورات الأخيرة في الاعتبار ، سنخلص إلى نتيجة واضحة هي أن الوقت الراهن هو وقت العمل ، فإذا نجحنا في التفاوض على وجه الاستعجال بشأن اتفاق أو اتفاقات ، سنكون قد أفلحنا في الحيلولة دون نشوء أحداث جولة لتكديس الأسلحة المستقبلية التي ستؤدي بنا إلى نقطة اللاعودة • وينبغي ألا تضللنا حجة أنه لا وجه للعجلة لأن المنظومات الجديدة من الأسلحة مازالت في مرحلة البحث والتطوير • إن هذه المرحلة بالذات هي التي ستتاح لنا فيها إمكانية حظر سباق التسلح الجديد هذا • وإذا لم نختم هذه الفرصة ، ستصبح هذه الأسلحة حقيقة أخرى مخيفة في حياتنا وقد تندمج في منظومات الأسلحة ككل وفي مفاهيم الأمن للدول الحائزة لهذه الأسلحة إلى درجة تجعل المفاوضات لتحديد لها أو حظرها أمرا عسيرا وعديم الجدوى مثل المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي • ويبدو في الواقع أننا بلغنا في بعض النواحي ، ولا سيما فيما يتعلق بالمنظومات المضادة للتوابع الاصطناعية مرحلة اليأس بالفعل •

وفي مثل هذه الحالة ، كيف نسمح لأنفسنا أن نرتضي ولاية غير تفاوضية للجنة مخصصة لهذا الموضوع ؟ كيف يمكن لأي شخص منا أن يقترح بكل صدق وإخلاص أنه ينبغي الاكتفاء بمجرد تعيين منظومات الأسلحة الفضائية هذه التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار ، أو تعيين القضايا المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، أو تحليل الثغرات في الاتفاقات الدولية الحالية التي تؤثر على سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، أو اتباع نهج تدريجي يبدأ أولا بمسألة حصانة التوابع الاصطناعية وينتقل منها إلى المنظومات الجديدة من الأسلحة ؟ ربما كان من الممكن قبول الاقتراح الأخير حين قدم في أوائل الستينيات ولكن لا يمكن قبوله الآن • أما فيما يتعلق بجعل تحليل المعاهدات الدولية الحالية ذات الصلة نقطة للانطلاق ، ربما كان لمثل هذا التدبير قيمة فيما مضى ولكن ليس اليوم • فكلنا يعلم الآن أنه على الرغم من هذه المعاهدات ، فالعمل جار على تطوير وتجربة المنظومات الجديدة من الأسلحة • وتتمثل مهمتنا الأولى والرئيسية في عكس هذا الاتجاه •

وجميع الظروف اللازمة للبدء في مفاوضات جادة بشأن هذا الموضوع متوفرة • والآثار الخطيرة المترتبة على التطورات الأخيرة هي أول ما يواجهنا • وقد حدثت هذه التطورات على الرغم من النظم القانونية القائمة ونتيجة لانتهاكها • ولن يفيد سوى نظام جديد في هذه الظروف •

وهناك أيضا مشروع معاهدة مقدم من الاتحاد السوفياتي بشأن هذا الموضوع • وقامت عمليا جميع الوفود التي علقت على هذا المشروع بتوجيه عنايتها إلى سماته الإيجابية وما ينطوي عليه من تحسين بالغ بالنسبة للمقترحات المقدمة من الاتحاد السوفياتي بشأن الموضوع ذاته في ١٩٨١ وقوبلت بترحيب خاص أحكام المشروع التي لا تنص فحسب على حظر وضع الأسلحة المتمركزة في الفضاء بل تنص أيضا على حظر تجربتها وتطويرها ، وحظر المنظومات الجديدة المضادة للتوابع الاصطناعية ، وإزالة القائم منها ، والتحقق من ذلك • وأثيرت بعض الأسئلة عن ملائمة الأحكام الخاصة بالتحقق • ولدينا هنا تأكيد من رئيس وفد الاتحاد السوفياتي بأن هذه الأحكام قابلة للتفاوض بغية إيضاحتها وتحسينها • وليس من المفترض أن يقتصر الأمر على مجرد التعليق العام على مشاريع الصكوك القانونية في البيانات التي يجري الادلاء بها في الجلسات العامة لهذا المؤتمر ، فالغرض الحقيقي من تقديمها هو أن تصبح أساسا لمفاوضات جادة •

وقد أتيحت لنا منذ بزوغ عصر الفضاء فرص الابتهاج العظيم بالمنجزات البشرية المتوالية في مجال غزو الفضاء • وقد شاطرنا في هذا الصدد حماس مواطني البلدان المعنية عند نجاح

كل مهمة قام بها مكوك الفضاء التابع للولايات المتحدة ، والمركبات الفضائية من طراز ساليوت وسويوز التابعة للاتحاد السوفياتي والمركبة الفضائية آريان التابعة للوكالة الفضائية الأوروبية ، وكأنها منجزاتنا الخاصة • وشاركت أمتنا بأسرها منذ وقت قريب جدا ، عن طريق التليفزيون في روعة منجزات اثنين من ملاحي الفضاء السوفيات وملاح فضاء هندي ، راكش شارما ، في الفضاء الخارجي • ونظرا لما تقدم ، فإننا نرتعد لمجرد تخيل ، ناهيك عن تقبل ، تحويل هذه المغامرات العظيمة للروح البشرية الى الاستخدام في أغراض التدمير التي يمكن أن تؤدي الى اشعال نار شاملة • واننا نحث بكل ما نملكه من قوة وإيمان على وقف هذا الاتجاه ومنع تطوير هذه الأسلحة الفضائية • ويجب علينا أن نبدأ ، دون مزيد من الابطال ، في وضع صك جديد أو صكوك جديدة لا مجال للشك في الحاجة اليها • ولحسن الحظ أن تكنولوجيا الفضاء ليست بعد موصومة بوصمة هيروشيما ، وما زال العالم يعترف برحلة اكتشاف الفضاء الأولى التي قام بها يوري غاغارين وطفرة نيل أرمسترونغ العظيمة من أجل البشرية • وسنتمكن عن طريق وقف تسليح الفضاء الخارجي ومنع سباق التسلح فيه ليس فقط من ابعاد الجنس البشري عدة بوصات على الأقل من حافة هاوية الدمار ، بل سنسهم أيضا في نزع السلاح وفي مواصلة الاستطلاع البشري للمكانات السلمية للفضاء الخارجي •

الرئيس: أشكر ممثل الهند على بيانه وأود أن أعرب عن امتناني الخالص والصادق للكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس من ممثل بلد مجاور صديق هو أيضا رئيس حركة عدم الانحياز •

وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا • السفير بيزلي •

السيد بيزلي (كندا) : سيدى الرئيس ، لقد طلبت الكلمة لكي أؤكد على ما تعلقه الحكومة الكندية من طابع ملح وأهمية على بعض قضايا تحديد الأسلحة ونزع السلاح المطروحة أمامنا وأن نقيم ، اذ نفعل ذلك ، ما نحززه من تقدم بصدها •

وأود ، قبل أن أفعل ذلك ، أن أشارك الآخرين في تهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح • لقد ارتبطت كندا وسرى لانكا منذ زمن طويل بعلاقات مثمرة ، دعمتها روابط الكومنولث ، وترجع الى ما قبل وضع خطة كولومبو ، بل وقد أذيعت على الملأ مؤخرا آراؤنا المشتركة بشأن السلم والأمن العالميين ، في الاعلان الذى صدر في نهاية مؤتمر قمة رؤساء حكومات الكومنولث الذى عقد في غوا في العام الماضي •

وطريقة المشاورات مع الرئيس كانت ، في رأينا ، موضع ترحيب وفعالة على السواء ، في معالجة القضايا الاجرائية المطروحة أمامنا • وكانت مبادرتكم وتصميمكم في هذا الصدد ، ولا يزالان ينطويان على قيمة عظيمة •

واننا اذ نعقب على بعض القضايا التي نرى أنها الأكثر إلحاحا وأهمية الآن أمام المؤتمر ، نقترح تناول الموضوع والاجراءات على السواء •

ونحن نعرف ، كملاحظة عامة، عن الأسف العميق لأنه لم يتسن احراز مزيد من التقدم في مؤتمر نزع السلاح هذا العام حتى بشأن القضايا الاجرائية • وثمة تساؤل جاد عما اذا كان لنا أن ندأب كل عام ، كما لو كانت البنود كلها جديدة علينا ، على ممارستنا هذه التي تتناول استعراض

ضرورة ، وصلاحيات الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح ، ويوافق معظمنا على أن الوقت الذي ينفق لا يتناسب مع النتائج المحرزة ، بل وقد يكون ، كما أوما إليه كثيرون ، غير ذي داع • ونحن نؤيد كل التأييد الجهود التي تبذل الآن لتحسين طرائق عملنا • ومع ذلك ، فإن المضي في العمل لا يمكن الخلط بينه وبين احراز التقدم •

كما أنه من نافلة القول ، في رأينا ، ترويد أنه من الضروري للحكومات أن تنفذ بصورة ملموسة الخطب البليغة التي طالما رددتها بشأن تحديد الأسلحة • فهذه الضرورة واضحة وقد أعرب عنها مرات عديدة • ان الشيء الضروري ، اذا ما كان لهذه الهيئة أن تحافظ على مصداقيتها ، هو أن تبدأ ، كنتيجة للمقررات التي اتخذت في العواصم ، في تسجيل التقدم الذي طالسب به الكثيرون ، والذي يعتبر ضروريا بصورة جلية من أجل الحفاظ على الأمن المتبادل وتعزيزه •

ان مجريات الأمور في مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بقضية الأسلحة الكيميائية قد تطورت ونضجت على ما يبدو وأصبح في وسعها في العام الحالي أن تكتسب أهمية ملحوظة • وكان لدى البعض من الجرأة ما جعلهم يقولون ، ربما من قبيل التفاؤل ، أن الخبرة المكتسبة في هذا المجال يمكن الاستفادة منها في دورة عام ١٩٨٤ في مجالات أخرى ذات أهمية عاجلة •

بيد أنه يجب أن أعترف بأنه اذا كان ذلك قد حدث ، فانه لم يكن واضحا لأول وهلة • والانطباع المتولد عن هذه العملية — والانطباع العام كذلك ، وهو أمر لا أشك فيه — هو أن هناك خطرا يهدد بتوزيع مواردنا المحدودة ، بطريقة قد تكون أيضا أكثر تهاونا ، على الكثير من القضايا التي لا تتصل بصورة رئيسية بالقضايا الهامة الراهنة • ان هذه الهيئة لا يعوزها الالتزام ، ولا تخيب عنها في الواقع مشاعر القلق العميق التي تسود أرجاء العالم ، ولكن ذلك يتناقض بشدة مع الافتقار الى احراز تقدم عملي في التفاوض بشأن المسائل المتعلقة بأكثر القضايا تعقيدا ، والحاحا — وحيوية — في عصرنا •

بيد أنه ليس من المفيد أو الانصاف ، في رأينا ، توجيه النقد الى مؤتمر نزع السلاح بسبب هذا الافتقار الى تحقيق تقدم • وفي التحليل الأخير ، تعكس دائما تقريبا المصاعب التي يعانيها المؤتمر أوجه قلق شديد ، ناشئة عن المفاهيم المتعلقة بالأمن الوطني ، وتلك المصاعب لا يمكن أن تحل الا في العواصم • ولسوء الحظ ، فإن الشيء المفقود في كثير جدا من الحالات هو الرغبة في التفاوض بجدية حول تلك القضايا ذاتها التي يطالب الرأي العام المستتير في العالم كله باتخاذ اجراء عاجل بشأنها •

وأود الآن أن اتطرق الى ثلاث من القضايا التي نعتبرها ذات أهمية قصوى ، والتي اقترح أن جهودنا الرئيسية يمكن أن تتركز عليها خلال الفترة الصيفية من دورتنا • وهذه القضايا هي معاهدة الأسلحة الكيميائية ، وحظر التجارب النووية ، والفضاء الخارجي • كما أزمع أيضا التعليق ، بايجاز شديد ، على مسألة الأسلحة الاشعاعية •

والمعروف أن أكبر تقدم أحرز كان في مفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية • وقد أسهم فيها جميع أعضاء المؤتمر : أولا ، من خلال ما ينوف على ٢٠٠ ورقة عمل قدمت لتشكيل أساسا لمفاوضاتنا ، وثانيا ، من خلال عملية التفاوض التي أسفر عنها تعزيز توافق الآراء (CD/416) في الصيف الماضي • وقد تواصل الزخم نتيجة عدد من التطورات الهامة منذ بداية العام • وتوجد ، بالطبع ثلاثة مشاريع معاهدات يرجع تاريخها الى عام ١٩٧٢ وأكثر من ٢٠ ورقة عمل أخرى ، تشمل أربعاً من كندا ،

وتتعلق بجوانب محددة من اتفاقية • لكن المحقق أن مشرع المعاهدة الذي قدمته الولايات المتحدة في ١٨ نيسان / أبريل ١٩٨٤ هو الأكثر شمولاً وتفصيلاً عن غيره ، والذي ، إذا أمكن وضعه موضع النفاذ غدا ، فإنه يضمن بالفعل اخلاء العالم من الأسلحة الكيميائية خلال عشر سنوات •

وقد أدلى الكثيرون بتعليقات على المبادرات الأخيرة التي قامت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على السواء في ميدان الأسلحة الكيميائية • ومن رأينا أن هذه التعليقات تعكس رغبة عامة في المضي في مفاوضات جادة تستهدف تحقيق نتائج عملية •

وقد رحبنا في بياننا الذي أدلينا به في مطلع هذه الدورة في ٢١ شباط / فبراير ، بالاقتراح السوفياتي الخاص بالتفتيش الموقعي لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية • وفي هذا الوقت ، قلنا مباشرة عقب كلمة السفير الإسرائيلي ، أن هذه المبادرة السوفياتية تعتبر تطوراً جديراً بأعظم ترحيب في عملية التفاوض الجارية حول حظر الأسلحة الكيميائية ، وتمثل خطوة هامة إلى الأمام • وذكرنا أيضاً أننا نأمل أن يكون لهذا الاقتراح السوفياتي آثاراً عميقة • ونحن نؤكد من جديد ارتياحنا لهذه المبادرة السوفياتية ، التي نثق في أنها سوف تساعد على توفير الزخم ، جنباً إلى جنب مع مشروع الولايات المتحدة المدرج أخيراً بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، في مفاوضاتنا بشأن هذا الموضوع •

إن الحقيقة المرة بشأن الأسلحة الكيميائية هي أن تقييد استخدامها كان يرجع في كثير من الحالات إلى الخوف من الانتقام أكثر مما كان يرجع إلى اعتبارات قانونية • ومهما يكن الموقف القانوني للمرء بشأن الطابع العالمي للمبادئ القانونية المتضمنة في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، فإننا يجب أن نفترض وجود اتفاق عام كاف بشأن الحاجة إلى حظر استحداث أسلحة كيميائية ، وإنتاجها ، وتخزينها ، واستبقائها ، ونقلها ، واستخدامها ، وأنه يوجد احتمال واقعي في التوصل إلى اتفاق • بيد أننا نرى ، بالمثل ، أنه يجب قبول المبدأ القائل بأنه ما لم يكن هناك ضمان كاف للتحقق من الامتثال لأحكام الاتفاقية من جانب جميع الأطراف ، فإن الدول سوف يساورها أشد الخوف من التخلي عن وسائلها الرادعة •

ولا يزال الكثيرون يدرسون مشروع معاهدة الولايات المتحدة الذي عرضه نائب الرئيس بوش في الأسبوع الماضي ؛ وكثيرون أيضاً ينتظرون زيادة إيضاح الموقف السوفياتي بشأن التفتيش الموضوعي لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية • والاختبار الآن هو ما إذا كان هذا الاقتراح سيوفر الزخم اللازم للتفاوض — وللمقبول العام ، فيما نعتقد — بشأن الاتفاق الأساسي الذي نسعى إليه •

إن اقتراح الولايات المتحدة هو ، كما أشرنا بالفعل ، هو الأكثر شمولاً ، وليس مما يثير الدهشة ، أنه الأكثر تفصيلاً • وهو ، مثل نهج الاتحاد السوفياتي ينطوي أيضاً على خطوة جريئة إلى الأمام على الطريق الذي نريد جميعاً السير فيه • وفيما يتعلق باقتراح الولايات المتحدة ، فإننا يجب التسليم بأن هذه المبادرة تعتبر محاولة حقيقية من جانب دولة عظمى للتوصل إلى نزع السلاح في مجال الأسلحة الكيميائية • ومهما يكن رد الفعل على النصوص المحددة ، فإنه يجب التسليم بأن مشرع المعاهدة يمثل تطوراً على قدر كبير من الأهمية • وفي حين أنه توجد شروط ، وخاصة في جوانب الامتثال الواردة في المعاهدة ، التي قد ينظر إليها على أنها صارمة ، فإن هذه الأحكام يقصد بها مع ذلك أن تطبق في كلا الجانبين ، وأن تطبق في الواقع على نحو عام • والولايات المتحدة إذ أدرجتها في المشرع ، فإنها أعطت الدليل ، مقدماً على رغبتها في الامتثال • ومن

رأينا أنه من الضروري التسليم في بداية مفاوضاتنا حول لغة المعاهدة أن البديل للتحقق الفعال هو اما الثقة المطلقة أو استمرار اعتماد الدولة على قدراتها الذاتية ؛ والبديل الأول قد يكون هو المثل الأعلى ، ولكنه غير واقعي لسوء الحظ ؛ والبديل الثاني هو نقيض المثل الأعلى ، ومن الواضح أنه غير مرغوب فيه . ومن الجلي أن تدابير التحقق التي تكون صارمة للغاية هي وحدها التي يمكن أن تدفع الدول الى وضع ثقتها — وأمنها الوطني — في أحكام معاهدة بدلا من التعويل على الذات . هذه حقيقة بديهية ، وأن كانت تتطلب أعظم قدر من الدراسة المتأنية . وقد تكمن أحكام التحقق الصارمة ليست فقط بديلنا الأمثل من التعويل على الذات ، بكل ما يقتن به من بواعث الرعب ، ولكنها البديل الأوحد .

ان مبادرة الولايات المتحدة ، الرامية الى استبدال مخزونات الأسلحة الكيميائية الرادعة بضمانات تعاهدية ، ومن ثم تشكل مساهمة هامة جدا صوب هدفنا المشترك في تحقيق حظر شامل على الأسلحة الكيميائية ، وهو أحد الأهداف الرئيسية الذي وضعت كندا نصب عينيها منذ زمن طويل . ونحن نعلن استعدادنا للمشاركة — بل وتصميمنا على المشاركة — بنشاط في تحقيق هذا الهدف ، ونشجع جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على النظر في الاقتراح بطريقة تتطوى على عقل مفتوح وعلى التعاون . وينبغي أن يقر في اذهاننا أننا موجودون هنا ليس فقط كممثلين لحكوماتنا ولكن أيضا بوصفنا ، من ناحية أعم تمثل الجماعة الدولية ككل . وإذا صادفتنا مشاكل ، فانه يجب مواجهتها باقتراحات عملية بديلة .

ومن الضروري أيضا ، في رأينا ، التسليم بأن اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية يمكن أن تخدم هدفا مزدوجا . فهي ، متى نجح التفاوض عليها ، وتم توقيعها ، سوف تسهم في تحقيق الأمن المتبادل وذلك بتعريف الحظر ومراقبته فيما بين الدول التي تحتاز الآن أسلحة كيميائية . بيد أنه من المهم أيضا ، بالمثل ، أن يكون لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية بعد أفقي لاستكمال هذا البعد الرأسي : كيما ينظم ويراقب انفاذ الحظر بين البلدان التي لا تحتاز حاليا أسلحة كيميائية . وبهذا المعنى الذي يرمي الى عدم الانتشار بوصفه هدفا أساسيا ، يمكن لمثل هذه المعاهدة أن تكون لها آثار عالمية حقيقية . بيد أنه قد تتناسب فاعليتها ، بل ودرجة نطاقها العالمي ، مع قوة انفاذها ، وهي مسألة سبق لنا تأكيدها .

وثمة أيضا اعتبار آخر يمكن أن تكون له أهمية بعيدة المدى : ذلك أنه في حين أن عملية التفاوض التي يقوم بها بشأن الأسلحة الكيميائية تعتبر هامة في حد ذاتها ، فانه قد تكون لها آثار تتجاوز الأسلحة الكيميائية . وحتى ما أحرزناه من تقدم حتى الآن انما يدل على أن الأمن المتبادل — والآليات الضرورية لضمانه — ليس مجرد نتاج عملية تؤدي فيها مكاسب الأمن التي يحصل عليها طرف واحد أو أكثر الى تقليص أمن الآخرين . ومن الجلي بالتأكيد أن التفاوض الناجح بشأن اتفاقية مقبولة بوجه عام لحظر انتشار الأسلحة الكيميائية يمكن أن يسهم في تحقيق الأمن للجميع .

وتوجد بطبيعة الحال مصاعب سياسية ، بل وحتى قانونية وكذلك مصاعب عملية وتقنية واجرائية . اذ أن كل حكومة لها منظورها الخاص لمصالحها الوطنية فيما يتعلق باتفاقية للأسلحة الكيميائية ، وهو شيء مفهوم . وكل هذه المصالح يجب أن توضع في الحسبان خلال عملية التفاوض كي يمكن صياغة وثيقة تمثل القاسم المشترك الأعظم لا تفاق بشأن الأهداف الأساسية التي نسعى اليها . وإذا أريد لعملية التفاوض أن تتجح ، فينبغي مواجهة هذه القضايا الصعبة سالفة

الذكر بصراحة وأمانة ، دون اللجوء ، كما أقترح ، الى المشادات أو القاء الشكوك على بواعث الطرف الآخر .

ان الحقيقة المتمثلة في استخدام الأسلحة الكيميائية في بعض مناطق العالم يمكن أن تؤكد الحاج وأهمية المهمة التي تواجهنا . وقد توخى هذا المؤتمر الحكمة ، كما نعتقد ، عندما استبعد مثل هذه الأحداث المأساوية من مفاوضاتنا الحالية ، باستثناء كونها تذكيرة دائمة بما ينطوي عليه عملنا من طابع ملح .

وأود ، قبل أن أختم ملاحظاتي حول موضوع الأسلحة الكيميائية ، أن أشير الى أن خبرتنا في هذه المسألة تؤكد قطعاً أننا نستطيع التغلب على المشاكل الاجرائية عندما تتوفر رغبة مشتركة — وربما ، في هذه الحالة التصميم — على تحقيق ذلك .

ونحن مغتبطون ، بالطبع ، لأنه أمكن التغلب على المشاكل الاجرائية ، ولأن تقرير الفريق العامل المخصص عن الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير حتى ٦ شباط/فبراير قد اعتمد في هذه الدورة بتوافق الآراء . بيد أننا ندرك أنه رغم التوصية التي تضمنها ذلك التقرير في أن تبدأ على الفور مفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، فإن المصاعب الاجرائية حالت مرة أخرى دون قيام هذه الهيئة بالشروع فوراً في المفاوضات . وحدث مثل هذه المصاعب الاجرائية ، في ضوء وثيقة تم التفاوض بشأنها بعناية وأصبحت قائمة بالفعل بتوافق الآراء ، وتتمثل أحد أهدافها الرئيسية في تجنب مثل هذا التأخير ، هو شيء مؤسف حقاً ، ويعتبر ، في رأيي ، بمثابة درس لكل الذين يهتمهم بيننا الحفاظ على كفاءة ومصداقية هذا المحفل . وهذه مسألة يجب أن نوليها أكبر قدر من الاعتبار والعناية ، ليس فقط كما ذكرت من قبل ، لأننا هنا بوصفنا ممثلين ، ولكن أيضاً لأننا مسؤولون — وان سلمنا بأنها مسؤولية متفاوتة الدرجة — أمام الرأي العام في بلدان كل منا . وسواء أحببنا ذلك أم لم نحب ، فإننا مسؤولون جمعياً أمام الرأي العام العالمي ، ونحن نحسن صنعاً اذا تذكرنا ذلك وعملنا على كفالة عدم اساءة استخدام هذا المحفل .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أفرد السفير ايكبوس بوصف المثال التقليدي " الخادم المؤتمر " ، فقد أثبت لنا كرئيس للجنة المخصصة لموضوع الأسلحة الكيميائية كيف يمكن ، مع الصبر والمثابرة ، المقترنين بالاهتمام والالتزام ، المضي بعملنا الى الأمام ، في مواجهة سلسلة من المشاكل الاجرائية ، بعضها مألوف وبعضها الآخر جديد . وبفضل ما يتمتع به من صفات ، وبفضل منسقي فريقه العامل : السادة أكرمان من هولندا ، وتيليكيه من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ودوارته من البرازيل ، أمكن لنا أن نستأنف عملنا الذي كان قد توقف دون مبرر . والواقع أن السفير ايكبوس قد أثبت لنا ، كما فعل سلفه السفير ماكفيل ، كيف نستطيع أن نشق طريقنا خلال متاهة من الاجراءات ، عندما يكون لدينا الدافع الكافي لأن نفعل ذلك .

وأود أن أذكر أنه كان من دواعي الشرف لنا أن السفير ايكبوس طلب الى كندا اجراء مشاورات نيابة عنه لتحديد كيف يمكن ادماج مسألة الاستخدام على أفضل وجه في نصوص الاتفاقية . ونحن من جانبنا سنقوم بمثل هذه المشاورات بطريقة موضوعية ودون تحيز بغية تحقيق أفضل النتائج الممكنة من أجل الجميع .

واذ أتطرق الآن الى قضية الحظر الشامل للتجارب النووية ، أجدني لست في حاجة تقريباً الى أن أذكر هذا المؤتمر بأن حظر التجارب النووية كان أحد العناصر الأساسية الأربعة لاستراتيجية

الحظر التي اقترحها رئيس الوزراء ترودو في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح ، في عام ١٩٧٨ • وهي لا تزال تعد هدفا أساسيا للحكومة الكندية • وكما ذكر رئيس الوزراء في ذلك الوقت ، فإن مثل هذا الحظر يمكن فقط تنفيذه عن طريق الاتفاق المتبادل بين الدول التي تقوم بمثل هذه التجارب • ولسوء الحظ فإنه ليس من الواقعية في شيء في الظروف الراهنة توقع قبول الحظر الشامل للتجارب من جانب طرف واحد •

وبالنسبة لهذا المؤتمر يوجد جانبان لحظر التجارب النووية ينبغي تناولهما • فهناك البعد الاجرائي ، أى الحاجة الى انشاء لجنة مخصصة ، وهذه مسؤولية الدول الأعضاء الممثلة هنا • وقد كان هدف حظر التجارب النووية هدفا أساسيا لنا جميعا — وأفترض على الأقل أنه الهدف الذي نسعى جميعا اليه — طوال عقدين من الزمان • والواقع أن معاهدتين جرى تنفيذهما أو على الأقل أخذتا في الاعتبار ، خلال الـ ٢٠ سنة الماضية ، وهما معاهدة الحظر المحدود للتجارب النووية المعقودة في عام ١٩٦٣ ، ومعاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية المعقودة في عام ١٩٧٤ ، قد نقلتنا بعض المسافة في الاتجاه الصحيح • وفي ٩ شباط / فبراير من العام الحالي ، ذكر رئيس الوزراء ترودو في مجلس العموم الكندي أن التصديق على تلك المعاهدة الأخيرة من قبل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يمكن أن يكون له تأثير عملي ورمزي على السواء في تهديد سحب الشك التي يبدو أنها لا تزال تعوق عملية التفاوض • وكان وقف جميع التجارب هو بالطبع الهدف الأصلي للمفاوضات التي أدت الى عقد معاهدة عام ١٩٦٣ • ومما يجدر ذكره أن رئيس الولايات المتحدة وصف الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية بأنه " خطوة غير كافية مطلقا بعد الحظر المحدود للتجارب النووية " • ونتيجة لذلك فقد بادر الى اجراء محادثات ثلاثية بخية تحقيق حظر تام في عام ١٩٧٧ • وأصبحت القدرة على التحقق من الامتثال أحد المجالات الأساسية للخلاف ، ولسوء الحظ توقفت تلك المحادثات في عام ١٩٨٠ •

وقد آل الميراث المختلف عليه لهذه المحادثات الى المؤتمر ، وظل تحقيق حظر للتجارب النووية هو الهدف المنشود ، سواء كان بعيدا أو غير بعيد ، للمؤتمر • ومن الضروري ، من وجهة النظر الكندية ، انشاء لجنة مخصصة باعتبار أن ذلك مسألة ملحة لتناول البعد السياسي ، وسوف توجه جهودنا صوب ذلك الهدف • ومن الضروري أيضا في الوقت ذاته ، في رأينا ، أن نسلم بأن التقدم سيكون ضئيلا ما لم تحل الجوانب العملية للتحقق من الامتثال • فلنبدأ في اقامة الآلية بأسرع ما يمكن كي تمكننا من تحديد ما اذا كنا نستطيع التوصل الى حل لهذه المشكلة •

ويستتبع ذلك من وجهة نظر هذا المؤتمر ، أن أهمية الفريق المخصص لخبراء الظواهر — الاهتزازية وبرنامج عمله المستمر ليست في حاجة الى زيادة تأكيدها • ونحن نعتزم تكثيف تأييدنا لأنشطة الفريق المخصص وننتقل الى الاشتراك في المؤتمر الدولي لتبادل البيانات الاهتزازية في خريف ١٩٨٤ ، وأن تطوير مثل هذه العروض العملية هو الذي سيوفر البيانات الأساسية لمساندة العمل السياسي والدبلوماسي للمؤتمر ، المتمثل في التوصل الى حظر شامل للتجارب النووية ، مما يساعد على وضع حد لاستحداث الأسلحة •

ومن رأينا أن مناقشتنا بشأن ولاية اللجنة المخصصة لموضوع حظر التجارب النووية تقتصر الى التماسك بحيث تهدو تقريبا أنها مصطنعة • ويزعم البعض أن ولايتنا الراهنة لم تتفد بعد ، في حين يؤكد آخرون أن احراز تقدم صوب حظر التجارب لا يمكن أن يتحقق ما لم تمنح اللجنة على الفور ولاية التفاوض • ان ما يثبت امكانية احراز تقدم جوهري ، وأن من الممكن التوصل الى مثل هذا

الاتفاق بالفعل ، هو الانجازات التي حققها الفريق المخصص لخبراء الظواهر الاهتزازية الذي يعمل هو بالذات في نطاق ولاية محدودة . فهل ينبغي أن نستمر في اضلعة الوقت ، بل وأن نرجع القهقري ، بسبب الخلاف ، على سبيل المثال ، حول ادراج كلمة " مفاوضات " في التفويض ؟ أليس من الممكن المضي قدما في عملنا دون انتهاج العنف — الذي يعبر عنه كمسألة مبدأ — ضد موقف أى من المشتركين ؟

واذا نحن نظرنا الى عملنا في موضوع الأسلحة الكيميائية كمثال ارشادي — أو كسابقة ، اذا شئتم — نجد أننا استطعنا القيام بالكثير من العمل المفيد ، الذي توج بوثيقة تقوم على أساس توافق الآراء ، بموجب ولاية لا تتضمن كلمة " تفاوض " . ان علينا أن نستبعد أى سوء فهم . ونحن نستطيع قبول ولاية " التفاوض " في موضوع حظر التجارب النووية . بل أننا نؤيد هـا في الواقع بشدة . ولكن هل تستحق هذه المسألة أن تكون لها الأسبقية على أى عمل مفيد مهما كان نوعه ؟

ان مثل هذه العقبة يجرى تفصيلها حسب الطلب لأن شخص — وأعتقد أنه لا يوجد مثل هذا الشخص هنا — لا يريد أن يتحقق أى تقدم مهما يكن بشأن هذه المسألة . وفيما يختص بهذه المسألة وحدها قد نكون الآن معرضين لخطر تدمير مصداقية — وبالتالي كفاءة — مؤتمر نزع السلاح .

اننا نؤيد نهج السير خطوة — خطوة : دعونا نتفق قبل كل شيء على مسألة التفويض . ان من رأينا أنه ينبغي حينئذ السعي لتحقيق تفاهم مشترك بأسرع ما يمكن في مجال واحد ، قد يكون شرطاً مسبقاً لحرار مزيد من التقدم ، وذلك عن طريق التحقق من الوسائل الكفيلة بالتوصل الى اتفاق ، ثم نتحرك بعد ذلك بسرعة الى المجال التالي . ومن الجلي أن المفاوضات يجب أن تكون هدفاً — وهذا بالتأكيد هو موقف كندا — ولكن الأسس الضرورية لمفاوضات عملية يمكن ويجب أن توضع أولاً .

ويجب الآن أن أتناول موضوعا يكاد يكون في غنى عن تأكيد أهميته والحاحه . وأعني بذلك مسألة تحديد الأسلحة والفضاء الخارجي .

لقد شهدنا بكثير من القلق والأسف العجز الواضح لمؤتمر نزع السلاح في معالجة المشاكل الحقيقية والملحة للغاية المتعلقة بتحديد الأسلحة والفضاء الخارجي ، وهذه مسألة يمكن أن تترتب عليها آثار تهدد الاستقرار على نحو خطير ، ناهيك بالنفقات المالية المحتملة ذات الأبعاد التي يكاد لا يمكن تصورها . وليس من المفيد ، كما نعتقد ، محاولة القاء المسؤولية على أحد فيما يتعلق بعدم التحرك في هذه المسألة . والحقيقة هي أنه لم يشكل فريق عامل مخصص في العام الماضي ولم نستطع حتى الآن الاتفاق على انشاء هيئة فرعية في الدورة الحالية . واسمحوا لي أن اقترح أن نستخدم ، كما هو الحال في هدفنا المتعلق بحظر التجارب النووية ، الخبرة المكتسبة في مجالات أخرى من المفاوضات لتحديد الأمور الأساسية المطلوبة . اننا نواجه موقفاً يكاد يكون فريداً من نوعه وهو أن هذا المؤتمر أتيحت له الفرصة — والتحدى — لمعالجة قضية جديدة ، وموضوعية ، وحيوية . ومهما يكن مدى الولاية المتفق عليها ، في البداية ، فالمؤكد أن أحداً لا ينكر أن بعض البحوث الأساسية تعتبر لازمة . وليس من غير المعقول افتراض أن اجراء دراسة استقصائية حول المعاهدات والقوانين الدولية فيما يتعلق بالموضوع تعتبر بمثابة خطوة أولى ضرورية . ويترتب على ذلك أن الجوانب المتعلقة بالتعريف تشكل أيضاً عناصر أساسية وضرورية يجب تناولها في البداية .

ومن ثم فاني أقترح أننا يمكن ويجب أن نتفق فوراً على شكل اللجنة المخصصة التي تتولى أمر هذه الجوانب والجوانب الأخرى لمسألة الفضاء الخارجي ، إذا أمكن . وإذا نحن اتخذنا التجربة الماضية كمثال ، فإن اللجنة المخصصة سيكون لديها أكثر مما يكفيها من مثل هذه الولاية فيما يتعلق من الفترة الصيفية لهذه الدورة . وعلى أي حال ، فإنه عند انجاز هذه الولاية المبدئية بنجاح ، وبسرعة فيما نأمل ، فإن المؤتمر يستطيع حينئذ الانتقال الى جوانب أخرى أكثر تفصيلاً وارتباطاً بهذه القضية .

وإذا كان هناك أي شك في الموقف الذي تنتهجه كندا في هذه المسألة ، فاني أود أن أذكر المؤتمر بأن رئيس الوزراء ترودو وحث المجتمع الدولي ، في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، في حزيران / يونيو ١٩٨٢ ، على التفاوض بشأن معاهدة لحظر الأسلحة التي تستخدم في الفضاء الخارجي . والواقع أن وفد كندا كان أحد أوائل الوفود التي قدمت لهذا المؤتمر ورقة عمل حول الموضوع في عام ١٩٨٢ . وقد تناولت هذه الورقة ملامح المنظومات المؤدية الى الاستقرار أو الى عدم الاستقرار في الفضاء . ورسالتنا اذن هي أنه في معالجتنا لقضية الفضاء الخارجي قد يكون من الضروري النظر ، بعد اجراء كل المداولات الواجبة ، في كافة الآثار النهائية على أساس كل منظومة على حدة . وعلى سبيل المثال ، فإن جوانب تحديد الأسلحة المتعلقة بالتوابع الاصطناعية الاستطلاعية قد تفوق بكثير قدراتها المستهدفة .

بيد أن رئيس الوزراء ذكر بعد ذلك في مجلس العموم في ٩ شباط / فبراير ١٩٨٤ أنه يعتزم أن يعمم في مؤتمر نزع السلاح اقتراحاً لحظر المنظومات العالية الارتفاع المضادة للتوابع الاصطناعية . وقد باشرت الحكومة الكندية الآن عدداً من الدراسات البعيدة المدى حول بعض جوانب قضية الفضاء الخارجي . ونحن ننوئ الاسهام بصورة مبتكرة في المداولات المتعلقة باللجنة المخصصة المقترحة ، مستعينين في ذلك بما تخلص اليه نتائج البحوث . ونحن نقترح تناول مسألة الفضاء الخارجي ككل وكذلك الجوانب المحددة المتصلة بالارتفاع المنخفض والعالي . والتمييز بين الارتفاع المنخفض والعالي يستحق في رأينا اهتماماً خاصاً ، وهو ما لفت اليه رئيس الوزراء ترودو الانتباه في خطاب ألقاه في مونتريال في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي بشأن المنظومات المضادة للتوابع الاصطناعية . ونحن نعتمد ، في مرحلة ملائمة ، أن نسهم في عدد من أوراق العمل التي ستوفر مناقشة أكثر تفصيلاً للموضوع ، وخاصة فيما يتعلق بالارتفاعات العالية .

واعتزم الآن التعليق بإيجاز شديد على مسألة الأسلحة الاشعاعية . وهذه القضية ، التي كان يبدو منذ زمن طويل امكان احراز تقدم فيها ، هي قضية يبدو لنا أنها كانت تفتقر بشكل غريب الى الخيال والالتزام . وقد بذلت جهود كبيرة من قبل الرؤساء المتعاقبين للجنة المخصصة لموضوع الأسلحة الاشعاعية وأخص منهم على سبيل المثال السفير فيغينر ، من جمهورية ألمانيا الاتحادية . وفي العام الماضي ، ترأس الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أفرقة اتصال حاولت التوصل الى توافق في الرأي ولكنها تعثرت في النهاية قبل بلوغ الهدف . واني أقترح أنه يجب علينا جميعاً أن نستعرض مواقفنا واضعين نصب أعيننا هدف التوصل الى اتفاق واعتماد مشروع معاهدة خلال الدورة الصيفية . وعلينا أن ننظر في الفرص المتاحة . فأولاً ، هذا مجال يتفق فيه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، كما يتبين من مقترحاتهما في عام ١٩٧٩ . وهذا بالتأكيد يعتبر في حد ذاته حقيقة هامة في حياة هذا المؤتمر . وثانياً ، فإن وضع مشروع معاهدة يمكن أن يؤدي الى حظر الأسلحة بصورة فعالة قبل استحداثها ووزعها . والواقع أن ذلك يمكن أن يستبعد بحث واستحداث

مثل هذا النظام • وأخيرا ، وهو شيء ليس أقل أهمية ، فإن مشروع المعاهدة يمكن أن يرفع من معنويات المجتمع الدولي ، وهو أمر لا يحتاجه فحسب بكل المقاييس ، بل ويستحقه أيضا • أننا نستطيع أن نبحث برسالة أمل ، تمس الحاجة إليها بشدة ، وتتعلق بمشكلة موجهة نحو المستقبل وقد تحوى دروسا يمكن تطبيقها على قضايا أخرى •

أننا نسلم بأن هناك اعتقادا راسخا بأن المعاهدة المشتركة لعام ١٩٧٩ يجب أن تتناول جوانب أخرى • وفي حين أننا لا نختلف مع هؤلاء الذين يقولون أن مثل هذه المسائل الأخرى يجب تناولها ، فإننا نقترح أن يجرى ذلك في مفاوضات لاحقة • والوفد الكندي يؤيد استعراض القضايا التي تتعلق مباشرة بالأسلحة الاشعاعية بهدف تبسيط عملية التفاوض • والواقع أننا يمكن أن نشق على مشروع يقوم على أساس المعاهدة الأصلية لعام ١٩٧٩ • والواقع أنه مما يثير الحرج لنا ، وللمؤتمر فيما أعتقد ، أن تظل هذه القضية الواضحة نسبيا بدون حل • وسيكون من بواعث ارتياحنا جميعا حذف الأسلحة الاشعاعية من جدول أعمالنا بالتوصل الى توافق الرأى على مشروع معاهدة • وهذا يتيح لنا ، بالتالي ، تركيز انتباهنا على قضايا موضوعية أخرى •

وقبل أن أختم كلمتي أود أن أوجه عناية المؤتمر الى أن الحكومة الكندية تقدمت في الأسبوع الماضي الى البرلمان بمشروع قانون لإنشاء " معهد كندى للأمن والسلم الدوليين " يكون مستقلا وتموله الدولة • وللمعهد غرض مزدوج • أولا ، زيادة المعرفة بالقضايا المتصلة بالسلم والأمن الدوليين ، مع التأكيد بوجه خاص على الدفاع ، وتحديد الأسلحة ونزع السلاح عن طريق جمع ونشر معلومات وأفكار حول هذه المواضيع • وثانيا ، تشجيع المناقشات العامة حول قضايا السلم والأمن الدوليين • ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تعزيز المنح الدراسية ، ودعم البحوث وتمويلها واجرائها ، وكذلك عن طريق رعاية أو عقد المؤتمرات أو الحلقات الدراسية في جميع أنحاء كندا •

وتضع الحكومة الكندية في اعتبارها أن يتمتع المعهد بأقصى حد من المرونة والاستقلال ، وأن تكون له حرية اجراء البحوث وجمع المعلومات ونشرها ، وكذلك حرية النشر حسبما يراه ملائما • ويتجه أملنا الى إنشاء معهد ذى طابع عالمي يسهم الى حد كبير في تعميق وتوسيع وعي كندا وتفهمها للمسألة الأساسية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ، والعمل ، في غضون ذلك ، على تعزيز قدرتنا للاسهام على الصعيد الدولي في حل المشاكل الحيوية المتعلقة بتحديد ونزع السلاح •

وأود الآن ، اذ أختم كلمتي ، أن أعرض بعض ملاحظات أخرى وجيزة جدا بشأن المفاهيم العامة لهذا المؤتمر وقدرته على التفاوض بشأن عقد اتفاقيات • وأعتقد أننا جميعا نتفق على أن الجماعة الدولية من حقها أن تتوقع تحقيق تقدم حول المسائل الملحة المتعلقة بتحديد ونزع السلاح ، من محفل كهذا يحمل ، قبل كل شيء اسم " مؤتمر نزع السلاح " • وسواء كان اللوم يقع على الحكومات أو على ممثليها هنا ، بما فيهم نحن أنفسنا ، أو على كليهما معا ، فإنه ليس لدينا ، للأسف الكثير مما يمكن أن نعرضه عما حققناه من عمل خلال هذه الدورة الربيعية • وفي يقيننا أنه يجب علينا أن نستخدم بطريقة أفضل الفترة الصيفية من دورتنا بحيث نستطيع أن نقدم الدليل على حدوث تقدم ملموس لشعوب العالم ، التي تتوقع منا الكثير — أكثر كثيرا مما قدمناه حتى الآن •

الرئيس : أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئيس •

وأعطي الكلمة الآن لممثل أندونيسيا ، السفير سوتووارد ويو •

السيد سوتوواردويو (أندونيسيا) : سيدى الرئيس، حيث أني أتكلم اليوم لأول مرة أمام هذه الهيئة الموقرة، فاسمحوا لي، قبل كل شيء، أن أهنيكم على الأسلوب الممتاز الذى أدريتم به شؤون رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال دورتنا الحالية الربيعية في الشهر الماضي. ويسر وفد بلادي كثيرا أن أراكم، وأنتم الممثل الموقر لبلد آسيوى صنو لبلدى، تربطه بأندونيسيا أطياب العلاقات، تشغلون كرسي الرئاسة.

وسيواصل وفد بلدى، كما فعل دائما، تقديم تأييده القلبي وتعاونيه الكامل للرئاسة. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير المخلص لوفد بلدى لسلفيكم الموقرين، السفير توربانسكي من بولندا، والسفير داتكو من رومانيا، للطريقة المثالية التي أديا بها مهمتهما الدقيقة في الشهرين الماضيين.

واسمحوا لي أيضا، كقادم جديد، بأن أعرب عن امتناني للممثلين الموقرين، وأنتم منهم، يا سيدى الرئيس، بوصفكم رئيس وفد سرى لانكا، الذين أعربوا عن ترحيبهم الحار لي وللقادمين الآخرين الجدد في الكلمات التي ألقوها. واني أتعهد لهم باستعداد وفد بلدى دائما لأقامة أفضل علاقات العمل الممكنة، وللتعاون في متابعة هدفنا المشترك في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وأوجه شكرى أيضا الى الأمين العام، السفير جايبال، والى نائب الأمين العام، والى الأعضاء الآخرين في الأمانة لما أبدوه من رعاية ومساعدة صادقة لي ولأعضاء وفد بلدى.

واني شخصيا أعتبر أنه من دواعي الشرف والفخر العظيم حقا أن أشارك في هذه الهيئة التفاوضية الوحيدة والمتعددة الأطراف لشؤون نزع السلاح، التي تضم بين أعضائها العديد من الشخصيات البارزة. وينبغي أن أعترف أني كنت واجف القلب عندما غادرت بلدى قادما الى جنيف.

وأؤمل، بعد أن قلت هذا، ألا يكون في كلماتي ما ينطوى على الازدراء أو السخرية إذا أنا مضيت مباشرة وضممت صوتي الى أصوات الرثاء واللوم التي سمعت داخل وخارج هذه القاعة، معربة عن الأسف على التقدم الضئيل، أو الافتقار الى تقدم جوهرى في عملنا الجماعي حتى الآن.

وقد قام المتكلمون الذين سبقوني بتقييم ما انجز من عمل، وما لم ينجز، في دورتنا الحالية، وفي خلال الفترة التي عرف فيها هذا المؤتمر باسم لجنة نزع السلاح. ولا يمكن، بأية مقاييس، انكار أن النتائج التي أحرزت حتى الآن كانت ضئيلة حقا بصورة مؤلمة. فهل ينبغي لنا أن نقبل الرأى الاستسلامي القائل بأن مفاوضات نزع السلاح، بما فيها مداولاتنا هنا، مقضي عليها بالفشل لا محالة، أو قد يمكن، على أحسن الفروض، ألا تحقق سوى نتائج محدودة؟

لقد أفادنا متكلمون عديدون بنتائج تحليلهم للموقف أو شرحوا الفلسفة الكامنة وراء مفاوضات نزع السلاح، وحدثونا ان لم تكن نحن من يستحق اللوم، عما لا يمكن لنا أن نتوقعه أو لماذا لا ينبغي لنا أن نصر على السير في هذا الطريق أو ذاك، أو كيف ينبغي أن نتصرف كيما نكون بنائيين. وإذا أنتم سألتهموني، يا سيدى الرئيس، لقلت ببساطة فكر لا يزال مشوشا، أني أميل الى الاتفاق مع معظمهم، ان لم يكن معهم جميعا. واني أميل الى الاتفاق لأنني، وهو ما ينبغي الاعتراف به، أجد صعوبة في اكتشاف أى خطأ في تحليلهم. أعني أن منطقهم العقلاني هو، إن جاز القول، منطق لا سبيل الى الطعن عليه.

غير أنني إذا تصرفت ، حينئذ ، على ضوء ذلك واتخذت موقفا يؤدي إلى القبول ، أو الاستسلام لما يمكن أن يبلغ حالة الجمود فيما يتعلق بمعظم ما يشكل في نظر وفد بلدي والكثير من الوفود الأخرى ، وخاصة مجموعة الـ ٢١ ، بنودا لها أولوية عالية في جدول أعمالنا ، فإن ذلك سيزعج ضميري ، لأنه يعني التسليم بأن الأغلبية الساحقة من سكان العالم الذين يظهرون الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ولمختلف قرارات الجمعية العامة التي نسترشد بها في عملنا ، كانوا على خطأ .

ومن ثم فاني أشعر أنه يجب أن أوجه تحذيرا ضد " العقلانية " أو " العقلانية المفرطة " إذا شئتم ، التي أعني بها الموقف الذي يتمثل في أخذ ما هو عقلائي ، أو على الأصح ، نظرا للقدرة المحدودة للإنسان ، ما يبدو أنه عقلائي في أي وقت معين ، بما في ذلك الوقت الراهن ، مثلا ، باعتبار أنه الحقيقة النهائية ورفض أي شيء آخر باعتباره أنه لا يستحق أي مزيد من الدراسة .

ولعلي أستطيع أن أجعل نفسي واضحا إذا ذكرت تلك الحكمة القديمة المعروفة في بلدي . أن شيئا واحدا ، وعلى سبيل المثال شيء نفعله وقد يزعم أناسا آخرين ، قد يؤدي إلى ردود فعل مختلفة من أشخاص مختلفين حتى ولو كانت الرسالة التي يريدون نقلها إلينا هي نفس الرسالة بالفعل . فقد يجيء إلينا شخص مثقف ويقول لنا أن ما نفعله خطأ . بل أنه قد يخبرنا لماذا هو خطأ . وقد يأتي شخص أقل ثقافة ليطلب إلينا التوقف عما نفعله . ثم يحتمل أن يجيء رجل آخر أقل ثقافة أيضا بكثير ويعرب عن غضبه مكيلا لنا السباب .

إن ردود الفعل لدى هؤلاء الأشخاص الثلاثة مختلفة ، ولكن ما يريدونه جميعا منا هو نفس الشيء . والأمر يتوقف علينا في نوع الاستجابة . والرجل العاقل ، وفقا للحكمة القديمة ، لا يقابل بالمثل غضب الرجل الثالث ، ولا يتجاهل الرجل الثاني ، ولا يهمل في ابداء الاهتمام بالرجل الأول . وبصرف النظر عن الطريقة التي تعرض بها الحالة عليه ، فإن استجابته لا تتغير . فهو يفعل الشيء المعقول المتوقع منه ، وهو أن يتوقف عما يفعله .

إن هذه الحكمة الشرقية تتطوى على كثير من الدلالات . والشيء الذي أريد أن أوضحه هو أن نقص المعرفة الكافية و/أو الخبرة من جانب بعض الأعضاء من زملائنا تجاه بعض المسائل المتعلقة بموضوع معين لا ينبغي أن تكون سببا يبرر لبعض الأعضاء الآخرين وقف المناقشات أو الحيلولة دون إجراء مفاوضات بشأن هذا الموضوع بالذات .

ويرى وفد بلدي ، على عكس ما أشير إليه في هذه القاعة ، أن عملية التعلم يمكن ، إذا وصل الأمر إلى هذا الحد ، أن تحدث في الوقت نفسه الذي تجرى فيه عملية المناقشة والتفاوض . وهذا الرأي يدل ، بالطبع ، على الاستعداد لاكتساب المعرفة الضرورية كي يمكن المشاركة في العمليات . إن لم يكن بذكاء ، فعلى الأقل بصورة معقولة ، وبالتأكيد مع أفضل النوايا في العمل بطريقة بناءة . وثمة نقطة أخرى ، هي نتاج لما حاولت أن أوضحه ، وهي أنه يجب على المرء أن يحتفظ بعقل مفتوح . وينبغي على المرء أن يكون مستعدا دائما لأن يحاول تبيين وجهات نظر الآخرين ، والتسليم بأية ميزة قد يجدها في حججهم وأن يغير وجهة نظره تبعاً لذلك حين تثبت الأحداث اللاحقة أو التطورات الجديدة في المفاهيم البشرية أن وجهة نظر الطرف الآخر هي الصحيحة .

إن العقل المفتوح والواقعية والمثالية هي شروط لا غنى عنها لأية مناقشات مثمرة . وينبغي أن أقول على ضوء الحالة الراهنة لمداولتنا ، ولمفاوضات نزع السلاح بوجه عام ، أن ما تمس اليه الحاجة في الوقت الحاضر بوجه خاص هو جرعة كبيرة من المثالية . أنني لا أزال واقعا بما فيه الكفاية

بحيث لا أتوقع أنه يمكن حمل كل شخص على التصرف وفقا لروح حكمة شرقية أخرى تقول أن الحقيقة يمكن الوصول إليها عن طريق أداء أعمال تتطوى على التضحية بالذات .

غير أنه لا يسعني في هذا الصدد إلا أن أتذكر الشعار الذي استخدمه التظاهريون من أجل السلم كثيرون طوال سنوات عديدة مطالبين " باعطاء السلم فرصة " ، وهم يحنون بذلك أنه يجب القيام بشيء من " التضحية " ، في الشكل الذي قد يبدو أنه " أقل أمنا " ، كي يمكن ضمان سلم دائم . وهذه الروح ذاتها ، كما أظن ، هي التي ألهمت الى حد ما رئيس وزراء المملكة المتحدة هارولد ماكميلان ، الذي قال معقبا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي لم تكن قد تمت بعد في عام ١٩٥٩ ، " ينبغي علينا أن نتحمل بعض المخاطر من أجل الحصول على مثل هذه الجائزة العظيمة " .

وفي ضوء الوضع الحالي ، فإن الفرصة التي لا تزال قائمة في الوقت الراهن ، كما أشير الى ذلك في هذه القاعة ، لوقف الانزلاق المستمر للعالم صوب محرقة تتطوى على الإبادة الشاملة ، قد تكون هي الفرصة الأخيرة ، وإذا لم يتم اغتنامها الآن ، فإنها قد لا تعود أبدا ، ونظرا الى أنه لا يوجد بديل أفضل ، أفلا يكون " تحمل المخاطر " المشار اليه هو الشيء الواقعي قبل كل شيء ، بل والعقلاني أيضا ؟

وفيما يتعلق ببنود جدول أعمالنا ، فاني سأعفي المؤتمر من إعادة ذكر موقف وفد بلدي ، المعروف جيدا . ويكفي أن أقول أن موقف وفد بلدي تجاه كل تلك البنود الثمانية ، كما شرحه سلفي في دورة السنة الماضية ، لم يطرأ عليه تغيير . وعلاوة على ذلك ، فإنه في مواضيع مثل الحظر الشامل للتجارب النووية ، ومنع نشوب حرب نووية وما يتصل بذلك من مسائل ، ووقف سباق الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي ، ومنع سباق الأسلحة في الفضاء الخارجي ، فإن المتكلمين الآخرين في مجموعة ال ٢١ شرحوا وجهات نظرنا المشتركة بصورة أكثر بلاغة ووضوحا من أن أجرجو على الأمل في أن استطيع مجاراتهم . ان وفد بلدي يؤيد كل التأييد موقف مجموعة ال ٢١ في تلك البنود وغيرها كما أوضحه المتحدث باسمها ، بما في ذلك طلب انشاء اللجنة المخصصة للملائمة ، التي يجب منحها ولاية كافية .

ويرحب وفد بلدي بالتقرير الثالث لفريق الخبراء المخصص المعني بالظواهر الاهتزازية ويزجي الشكر لأعضائه لما أدوه من عمل ممتاز . ونحن نأمل أن يقربنا أكثر من بداية عمل حقيقي يضطلع به هذا المؤتمر بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب النووية .

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية ، أود أن أقول كلمات قليلة وأريد قبل كل شيء أن أعرب عن التقدير الخالص لوفد بلدي لرئيس اللجنة المخصصة لموضوع الأسلحة الكيميائية ، السفير رولف ايكبوس من السويد ، لاخلاصه المثالي وجهوده الدؤوبة في اعداد هيكل عمل للمفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية .

ويرحب وفد بلدي بموافقة الاتحاد السوفياتي ، التي أعلنها السفير الإسرائيليان في شباط / فبراير الماضي ، فيما يتعلق بموقف الاتحاد السوفياتي بشأن مسألة الوجود الدائم ، لأغراض التحقق ، لممثلين للرقابة الدولية ، في مرافق متخصصة خلال عملية تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية . كما يرحب وفد بلدي بمشروع الاتفاقية المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية الذي قدمه نائب رئيس الولايات المتحدة في ١٨ نيسان / أبريل . ونحن نأمل أن يؤدي هذان التطوران الهامان الى

تيسير عمل المؤتمر بحيث نستطيع الحصول في القريب العاجل على وثيقة متفق عليها ، ومقبولة منا جميعا • ان الطابع الملح للتوصل الى اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية قد برز مرة أخرى في بيان نائب وزير خارجية ايران الذي استمعنا جميعا اليه هنا صباح اليوم •

ووفد بلدى على استعداد تام للاضطلاع بنصيبه في تلك العملية المتعلقة بالتوصل الى اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية • ولكن اسمحوا لي بأن أؤكد هنا أن وفد بلدى ليس مستعدا لان يفعل ذلك اذا كان هذا ينطوى من الوجهة العملية على تكريس أهمية أقل لهنود أخرى في جدول الأعمال ، يوليها وفد بلدى أولوية عالية •

الرئيس : أشكر ممثل أندونيسيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها

للرئيس •

وأعطي الآن الكلمة لممثل أستراليا ، السفير بتلر •

السيد بتلر (أستراليا) : تحدث اليوم عدد من الوفود للتعليق على هذا الجزء الربيعي من دورة مؤتمر نزع السلاح • والواقع أن الممثل الموقر للاتحاد السوفياتي قدم ما وصفه "تقييم" وفد بلاده للحالة • والآن، لن أدعي أنني سأقوم بتقديم تقييم ، ولكن وفدى بلادى يرغب في أن يسجل في هذه الجلسة العامة الأخيرة بعض الآراء الخاصة بالقضايا التي واجهناها والمهمة التي نتظرنا •

هناك استعارة لتصوير البطولة تستخدم في اللغة الانكليزية ، تتحدث عن رجل استطاع البقاء في مواجهة صعب جمّة " بانتزاعه النصر من براثن الهزيمة " • وفي رأى وفد بلادى أن عملنا خلال الأشهر الثلاثة الماضية لا يمكن وصفه على هذا النحو • والواقع أننا نخشى أن يكون من الأنسب وصف عملنا بأننا بذلنا جهودا كبيرة لم تثمر وأن النتيجة الممكنة ربما كانت انتزاع الهزيمة من براثن الانتصار •

وتقدر أستراليا تقديرا عميقا عضويتها في مؤتمر نزع السلاح ، اذ تمكنها هذه العضوية من الاشتراك في مفاوضات ومناقشات قضايا حيوية في جدول الأعمال السياسي الدولي اليوم ، ومن المشاركة في المحاولة المبذولة لحل أكبر تحد في عصرنا — ألا وهو التوصل الى إنهاء سباق التسلح وضمان السلم والأمن من خلال تحديد الأسلحة •

وهذا العمل مصمم يستهدف الوفاء بالوعد الأساسي الذي نعتقد أن كل الحكومات المسؤولة قد تعهدت به لشعوبها ، وهو المعنى الأساسي للمبادئ التي أعلن من شأنها ميثاق الأمم المتحدة ، ألا وهو أن لكل الشعوب الحق في السعي نحو مستوى معيشة أفضل والعيش في اطار من السلم • ان مؤتمرا فريد في منشئه وفي ولايته • وله وظيفتان ، التفاوض من أجل وضع اتفاقات بشأن نزع السلاح وتوفير محفل متعدد الأطراف من أجل اجراء مناقشات سياسية بشأن قضايا سياسية حيوية تشكل في الواقع اطارا للسلم • وهذه المناقشات هي أكثرها أهمية نتيجة لظروف التوتر السياسي الحالية وذلك لأن الطريقة الوحيدة لخفض هذا التوتر هي مناقشة القضايا وأسباب القلق ومصدره • وينبغي أن يؤدي ذلك الى خطوات عملية للتفاوض • فالتفاوض هو الوسيلة التي يمكن عن طريقها اضافة الحقيقة على أعمالنا • وهذا ما تدعونا اليه ولا يتنا •

انني في أول بيان أدليت به نيابة عن حكومتى في هذا المؤتمر ، في ١٤ شباط / فبراير من هذا العام ، سألت سؤالاً هو " ما هو الداعي الى الخوف من عملية المفاوضات ؟ " واليوم أكرر نفس السؤال — ما هو الداعي الى الخوف ؟ •

ان مفهوم استراليا للمفاوضات يختلف عن المفهوم المعزى الى لينين ، الذى قال " لا تدخل في مفاوضات عندما يمس الأمر المصالح الحيوية " • من منا باستطاعته الشك في أن الموضوعات المدرجة في جدول أعمال هذا المؤتمر تمس مصالحنا الحيوية جميعاً ؟ انه يجب علينا التفاوض بالتحديد لأن المصالح الحيوية في خطر • ورأى استراليا في المفاوضات هو أنها يجب أن تكون عملية يجرى من خلالها أولاً اكتشاف الطابع الحقيقي لهذه المصالح الحيوية وتحديد • وأن نقودنا بعدئذ الى ادراك المصالح والأهداف المشتركة •

وأجل هذه الأهداف بالتأكيد هو تخفيض ، وكلما أمكن ، ازالة ، هذه الأسلحة التي تهددنا جميعاً بصورة مرعبة اليوم • والدخول في مفاوضات بناءً على هذه الشروط لا يهدد أحداً ، وإذا ثبت في نهاية اليوم أن نهجنا لحل مشكلة تحديد الأسلحة لم يكن فعالاً أو لم يكن عملياً فعلياً أن ندرك أن المفاوضات كانت مثمرة ، حتى في هذه الحالة ، لأنها قد بينت لنا أننا بحاجة للبدء مرة ثانية في اتخاذ نهج آخر وأن نكون أكثر أبداعاً •

ومن ناحية أخرى ، إذا كانت المفاوضات ناجحة ، أى إذا تحقق هدف من أهداف تحديد الأسلحة بطريقة مقبولة لكل منا بحيث لا تهدد الأمن ، فالخطوة التالية تصبح مفتوحة أمامنا جميعاً وهي اعتماد ذلك الاتفاق وتنفيذه •

واليوم سعى عدد من المتحدثين الى القاء اللوم على بعض الوفود لعدم احراز تقدم خلال الأشهر الثلاثة الماضية • وفي رأى وفد بلادى ، أن القاء اللوم أمر يدعو الى الأسف العميق • فماذا يحقق ذلك ؟ هل تبادل الألفاظ النابية يساعدنا على التوصل الى الاتفاق في الرأى الذى نسعى اليه جميعاً ؟ هل يخلق جواً أفضل للمفاوضات ؟ أظن أننا جميعاً نعرف الجواب • هذا سلوك سلبي وغير بناءً وينبغي ألا يحدث ، والأسوأ من هذا أن ذلك حدث عدة مرات دون اعتبار للحقيقة • فأحد الوفود ، ولا أود أن أسميه ، قال هنا هذا الصباح أن الافتقار الى احراز تقدم بشأن قضية حظر التجارب النووية تقع تبعته بالكامل على أحد الوفود والمجموعة التي هو عضو فيها • وهذا الاتهام غير حقيقي ، فقد تجاهل أن مجموعة البلدان التي ينتسب اليها البلد الذى وجه الاتهام تمنع هي نفسها احراز تقدم نحو الولاية بشأن الفضاء الخارجي •

وهذه الادعاءات لا طائل من ورائها ، وهي لا تؤدى الى نتائج فعالة ولا تساعدنا ، بل أنها ادعاءات مدمرة بوجه خاص لأنها تقوم في واقع الأمر على تشويه الحقيقة •

وأود أن أوضح أن وفد بلادى لديه تعليمات أن يفعل كل ما في وسعه لأن يضيق الى أدنى حد ما المدى الذى يتاح فيه الخلافات الاجرائية أو الرسمية ، والخلافات المتصلة بالقواعد وليس الجوهر ، أن تحول أنظارنا عن العمل الفعلي • لقد بدأ هذا المؤتمر بداية طيبة في الأسبوعين الأولين باعتداده جدول الأعمال وبرنامج العمل ، الا أن برنامج العمل هذا لم يبدأ بعد تقريباً ، وذلك لأننا نواصل الجدال حول الشروط الاجرائية التي يجب أن نبدأ عملنا على مقتضاها • وتأسف استراليا أسفا عميقاً لهذه الحالة • ولسنا من السذاجة بحيث لا ندرك أن الخلافات الاجرائية أو الرسمية غالباً ما تخفي وراءها قضايا جوهرية حقيقية • ولذا ينبغي أن يوضع حد لذلك •

ويبدو أن بعض الوفود أكثر اهتماما ، كما أشار زميلنا الكندي منذ عدة دقائق ، لتعريف كلمة معينة في مشروع ولاية ، منها بمواصلة العمل الذي بين أيدينا . وفي أغلب الأحيان لا تتمكن هذه الوفود من أن توضح ، بطريقة مقنعة ، السبب في أهمية هذه الكلمة أو تكون عاجزة عن أن تثبت أن العمل لا يمكن أن يتقدم بطريقة عملية إذا وجد حل وسط لصيغة الولاية ذات العلاقة .

يجب علينا جميعا أن نعمل بنشاط خلال العطلة المقبلة لكي نستطيع حل القضايا الاجرائية المتعلقة وللتمكن من البدء فوراً في العمل الحقيقي بجدول أعمالنا كله في بداية الجزء الصيفي من دورتنا .

وأحد التطورات الايجابية الواضحة خلال هذا الجزء من هذه الدورة الذي ينتهي اليوم هو تقدم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى المؤتمر بمشروع معاهدة بشأن الأسلحة الكيميائية . وفي اليوم الذي قدمت فيه المعاهدة الى المؤتمر ، تحدثت نيابة عن حكومتي قائلان بأن حكومة الولايات المتحدة قد أعطتنا فرصة وينبغي ألا نضيعها وأنه لن يغفر لنا أحد إذا أضعناها ، ولا تزال هذه وجهة نظر حكومتي .

ونرفض رفضا تاما الزعم الوارد اليوم هنا ، وهو أن الولايات المتحدة قامت بعمل لا يتسم بالصدق وبأن شروط مشروعها توهي بأنها غير جادة في التوصل الى اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . ففي رأينا أن الولايات المتحدة قد عملت بحسن نية . وتعتزم أستراليا المشاركة بقوة في التفاوض على معاهدة فعالة للأسلحة الكيميائية ، ونفترض أن الغالبية العظمى من الوفود الأخرى في هذا المؤتمر ستحذو حذوها .

والقلق العميق الذي يساورنا هو أن يفشل هذا المؤتمر ، في دورته الحالية ، في اعداد معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية . وهذا العمل لم يبدأ بعد بسبب أحد الخلافات الشكلية التي ذكرتها آنفا . وينبغي ببساطة ، ألا يستمر ذلك . وعلينا ألا نغفل عن الصلة الواضحة والحيوية بين ما هو مطلوب وما نفعله بشأن قضية الحظر الشامل للتجارب النووية وعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

وأعتقد أن من المبادئ السليمة في الحياة أنه ينبغي للمرء دائما أن يفعل ما يفعله لأسباب صحيحة لا لأسباب خاطئة . وأعتقد أن من المهم أيضا استخلاص نتائج صحيحة من أي مجموعة من البيانات تقدم اليها . وتحضرني في ذلك قصة العالم الذي أراد دراسة خواص الذبابة العادية فقام ، كجزء من الدراسة ، بتدريب الذبابة على القفز فوق قلم . ثم تساءل ماذا يحدث اذا نزع احدي أرجلها . هل في استطاعتها القفز فوق القلم ، بناء على أمره ، كما علمها بأسلوب علمي أن تفعل ؟ ثم قام بنزع احدي الأرجل وأمرها بأن تقفز فوق القلم ، وتمكنت الذبابة من أن تفعل ذلك مرة ثانية . وواصل تجربته فنزع الأرجل جميعا الواحدة بعد الأخرى . وتمكنت الذبابة مع ذلك أن تقفز فوق القلم . ثم وصل الى الرجل الأخيرة فانتزعها وأمر الذبابة بالقفز فوق القلم . الا أن الذبابة ظلت دون حركة ، ومن ثم خلس العالم الى استنتاج . ومنطق يستوقف النظر ، كان هذا الاستنتاج أنه اذا انتزعت أرجل الذبابة فستصبح صماء .

وعلينا نحن التوصل الى استنتاج صحيح بناء على الوضع الذي نواجهه ولكن بمنطق أفضل من منطق هذا العالم . واستنتاج حكومتي هو أنه ليس باستطاعتنا أن نفسر الافتقار الحالي الى تقدم جوهري في مؤتمرنا بأنه يوضح بأننا لم نقطع على نفسنا عهدا بإجراء مفاوضات لوضع تدابير لنزع السلاح . واستكمالا لقصتي ، أقول لا يعود أحدا منا الدخول في حوار الصم .

لقد قلت أن حكومتي تعلق أهمية كبيرة على عضويتها في هذا المؤتمر ، وهذا صحيح دون أى شك . فتحديد الأسلحة ونزع السلاح ينال أولوية عليا في السياسة الخارجية الاسترالية في عهد حكومة العمال الاسترالية . وسياسة حكومتي في هذا الميدان تلقى تأييدا واسعا من الشعب الاسترالي .

وفي يوم الأحد ١٥ نيسان / أبريل ، اشترك أكثر من ربع مليون شخص اشتراكا طوعيا في اجتماعات عامة في أنحاء استراليا ، وهذا العدد يمثل ناخبا واحدا من بين ٢٢ ناخبا استراليا . وكان الغرض الأساسي من هذه الاجتماعات والمسيرات العامة هو طلب وضع حد لسباق التسلح وبصفة خاصة سباق التسلح النووي .

وهذه الروح وهذه التطلعات موجودة في كل البلدان الممثلة حول هذه المائدة وفي بلدان كثيرة أخرى ليست ممثلة هنا ونحن نمثلها إلى حد ما . فعلينا ألا نصيب هؤلاء الناس بخيبة الأمل . فعلينا أن نفي بولايتنا ، فعلينا أن نتفاوض وأن نبدأ في ذلك على أساس هدف واضح ومتجدد عندما نعود هنا في ١٢ حزيران / يونيو .

السيد ميستر (هنغاريا) (الكلمة بالروسية) : سيدى الرئيس ، لقد طلبت الكلمة في هذه الساعة المتأخرة من دورة الربيع لأقدم الوثيقة CD/501 التي تحتوى على بلاغ عن اجتماع لجنة وزراء خارجية الدول الأطراف في حلف وارسو الذى انعقد ، كما تعرفون ، في بودابست يومي ١٩ و ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٨٤ .

وقد لوحظ خلال الاجتماع ازدياد الحالة المتوترة حدة بسبب الهدم في وزع قذائف نووية متوسطة المدى للولايات المتحدة في بلدان معينة بمنظمة حلف شمال الأطلسي ، الأمر الذى يفتح مرحلة جديدة وخطيرة بوجه خاص لسباق التسلح النووي في قارة أوروبا . ونتيجة لتصعيد سباق التسلح النووي الجارى ، ازداد بسرعة خطر نشوب حرب نووية ، بما لها من عواقب فاجعة على البشرية .

وشدد في الاجتماع على اقتناع الدول الأطراف في حلف وارسو بأن تحسين الحالة والعودة إلى سياسة الانفراج يتطلبان حوارا بين الدول بشأن المشاكل الأساسية لحفظ السلم . وأعرب المشاركون في الاجتماع كذلك عن اقتناعهم الراسخ بأنه لا توجد مسائل لا يمكن حلها بالمفاوضات ، شريطة أن تجرى هذه المفاوضات على أساس نهج بناء واردة سياسية كيما تتحقق نتائج ايجابية ، مع الاعتبار الكامل للمصالح الحيوية للشعوب ومصالح السلم والأمن الدولي .

ان منطلق الدول الأطراف في حلف وارسو هو أن المسائل المتصلة بإزالة خطر نشوب حرب نووية والبحث عن طرق عملية لوضع نهاية لسباق التسلح والشرع في نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي ، ينبغي أن تحتل أهم مكان في الحوار السياسي في الوقت الراهن . ان الدول الأطراف في حلف وارسو ، وهي ترى امكانية تغيير المسار الحالي للأحداث ، تؤكد أنه يمكن للمفاوضات البناءة والمنتجة حل مسألة تخفيض كل من الأسلحة النووية المتوسطة المدى والأسلحة التعبوية النووية في أوروبا إلى أن تتم ازالتها بشكل كامل .

ان المطلب الحيوى للسلم والأمن في أوروبا في ظل الظروف الحالية يتمثل في وقف تكديس أسلحة نووية جديدة على هذه القارة . وفي هذا الصدد ، تصر الدول الممثلة في الاجتماع على وقف وزع قذائف نووية متوسطة المدى للولايات المتحدة في أوروبا الغربية وتعلن أنه اذا اتخذت تدابير تفضي إلى سحب ما سبق وزعه من صواريخ ، فستتخذ في وقت متزامن خطوات لإلغاء التدابير المضادة .

وهذا سيقوم أساسا لتجديد المفاوضات بغية الوصول الى اتفاقات ملائمة لآخلاء أوروبا من الأسلحة النووية المتوسطة المدى والتعبوية • ويجب عدم اهدار أى احتمال أو أى فرصة من أجل استئناف المفاوضات •

وفي هذا الصدد ، توجه الدول الأطراف في حلف وارسو نداء خاصا الى الدول الأعضاء في منظمة حلف الشمال الأطلسي بالتعاون لصالح وقف وزع قذائف نووية جديدة متوسطة المدى ، وسحب ما سبق وزعه من تلك القذائف ، وتنفيذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي في أوروبا •

ان كل المقترحات والمبادرات التي اقترحتها في هذا المجال الدول الأطراف في حلف وارسو فرادى أو جماعات بشأن نزع السلاح النووي ، وحظر اصفاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي ، والحظر والازالة الكاملين للأسلحة الكيميائية على نطاق شامل ، مازالت سارية • وفيما يتعلق بعمل مؤتمرنا فقد تم الاعراب في الاجتماع عن الاقتناع بأنه يمكن التوصل الى اتفاقات ذات أهمية للأمن الدولي في مؤتمر نزع السلاح في جنيف اذا عمل جميع المشتركين على تحقيق هذه الغاية في دأب وبصورة هادفة • وبناء على طلب الوفد الهنغاري ، ستعم الوثيقة CD/501 من قبل الأمانة بكل اللغات الرسمية للمؤتمر •

وأرحب بأن جارى الجالس الى يميني ، الممثل الموقر لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، سبق أن علق على عمل الاجتماع • وانني على يقين من أنه سيكون لدراسة الوثيقة من قبل أعضاء المؤتمر تأثير ايجابي على عمل الجزء الصيفي من دورة مؤتمر نزع السلاح •

وفي الختام ، أود ، نيابة عن مجموعة البلدان الاشتراكية ، أن أعرب عن تقديرونا للطريقة الدؤوبة والحكيمة التي حاولتم بها ادارة عمل مؤتمرنا نحو أنشطة عملية ولقياد تكم ذات الطابع الرصين والمتوازن • واسمحوا لي ، سيدى الرئيس ، أن أعرب عن شكرنا للسفير جايبال وللسيد بيراساتيخي وكذلك للأمانة على الجهود الدؤوبة لضمان توافر الشروط الضرورية لعملنا •

الرئيس : أشكر ممثل هنغاريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى

الرئيس •

وبهذا تنتهي قائمة المتكلمين اليوم • هل هناك وفود أخرى تود الادلاء ببيانات ؟

السيد دوبي (الهند) : كما فهمت ، تودون تحويل الجلسة العامة الى اجتماع غير رسمي ثم عقد الجلسة العامة بعد ذلك ، فاذا كان الأمر كذلك ، فأفضل أن ألقى ببيان موجز في الجلسة العامة • واذا لم يكن الأمر كذلك ، فأود أن أفعل ذلك الآن •

الرئيس : أشكر سعادة سفير الهند الموقر • انني أنوى عقد اجتماع غير رسمي

الآن وبعد ذلك نستأنف الجلسة العامة ، وفي تلك المرحلة سأعطي سعادة سفير الهند الموقر الفرصة للادلاء ببيان •

والآن أنوى تعليق الجلسة العامة وعقد اجتماع غير رسمي للمؤتمر بعد خمس دقائق للنظر

في المسائل المتعلقة التي أشرت اليها عند افتتاح الجلسة العامة • تعلق الجلسة العامة •

علقت الجلسة الساعة ١٧/٢٥ وانعقدت ثانية الساعة ١٧/٤٥

الرئيس : أعلن استئناف الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

أطرح أمام المؤتمر مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل No. 127 ، المتعلق بطلب موجه من ممثل العراق للاشتراك في الجلسات العامة للمؤتمر . فهل هناك أى اعتراض على مشروع المقرر ؟

السيد سرجاني (جمهورية ايران الاسلامية) : ان مسألة طلب العراق الاشتراك في الجلسات العامة لمؤتمر نزع السلاح أو القاء بيان فيها انما تثار في وقت أدان فيه العالم استخدام العراق الأسلحة الكيميائية بصورة مكثفة ضد الأهداف العسكرية وكذلك ضد السكان المدنيين ، ولم تقلع بعد حكومة العراق عن استخدام مثل هذه الأسلحة الوحشية وهو ما شجبت عليه منظمة الأمم المتحدة بكل شدة .

لقد سقط زهاء ألفي شخص من مدنيين وعسكريين ضحايا لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب العراق . وأن ذلك من الأمور التي لا تهم حكومة جمهورية ايران الاسلامية وحدها ، بل ان القضية موضع البحث هي تضرر الضمير الانساني المشترك . فلا يستطيع المجتمع البشري المتحضر في هذا العصر ، ولا ينبغي له ، التسامح في مثل هذه الجرائم ، اننا نشكر ونقدر باخلاص تلك الوفود التي تشاطرننا الرأي والتي أعربت عن شجبها لمواصلة العراق استخدام الأسلحة الكيميائية . لقد استخدمت حكومة العراق الأسلحة الكيميائية أيضا في الأسابيع الماضية . وآخر مرة استخدمت فيها هذه الأسلحة كانت في أوائل هذا الأسبوع . ولم يقلع العراق أبدا عن استخدام هذه الأسلحة رغم تقدمه بطلب الى مؤتمر نزع السلاح كي يتيح له فرصة الاشتراك في أعماله — بل أنه لم يكف عن استخدام الأسلحة الكيميائية حتى عندما كانت بعثة الأمين العام للأمم المتحدة في ايران للتحقيق في استخدام هذه الأسلحة . نعم انه لم يحجم عن استخدام الأسلحة الكيميائية حتى في تلك المناسبة . وهذه الهيئة الجليلة ، هي مؤتمر لنزع السلاح يحترم المسؤولية الانسانية بالذات الموكولة اليه وينهض بشرف هذه المسؤولية . أنه ليس مؤتمرا للتسلح ذاك الذي سيحدث اليه العراق . واننا وازاء التهجم الخطير الذي وقع على ضحايا جميع الناس من جراء استخدام العراق الأسلحة الكيميائية المحظورة دوليا ومن استمرار تلك الجريمة ، نعترض على اشتراك العراق في دورة المؤتمر لعام ١٩٨٤ بأى شكل كان . واننا لا نعتقد بأنه ينبغي للمؤتمر قبول الالهانة التي وجهت اليه بهذا الطلب .

السيد حسن (مصر) (الكلمة بالعربية) : لقد تطلق المؤتمر ، في هذه الدورة طلبات عديدة من دول شتى ليست أعضاء في المؤتمر للاشتراك في جلساته العامة والقاء بيانات عامة عن شتى بنود جدول الأعمال . ولقد وافق المؤتمر ، حتى الآن ، على جميع تلك الطلبات . وعلى الرغم من الاحساس في بعض الأحيان بأنه قد تكون لدى بعض الوفود تحفظات فيما يتعلق ببعض هذه الطلبات ، لم يعترض أى وفد على قبولها لأن المؤتمر يعترف تماما بمصالح الجميع كما يعترف بما منحه الوثيقة الختامية لجميع الدول من حق الاعراب عن آرائها في القضايا ذات الأهمية الحيوية كقضية نزع السلاح . ووفقا لهذا المبدأ وتمشيا مع هذا التقليد فقد كان يخالجننا الأمل في أن يعامل طلب العراق بالطريقة نفسها ويسمح للعراق بالقاء بيانات عامة أمام المؤتمر . غير أننا ، ما دنا نعمل على أساس من توافق الآراء فان اعتراض دولة ولو واحدة ينطوى على رفض ذلك الطلب . ولكننا نأمل ، مع ذلك ، في مواصلة المشاورات غير الرسمية محاولة منا لايجاد حل لمثل هذه المشاكل في المستقبل .

السيد الصقلي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : علمنا مؤخراً برغبة العراق في القاء بيان في مؤتمرنا هذا • ولقد سبق لذلك البلد ، في ٢ نيسان / أبريل ١٩٨٤ ، أن قدم الينا طلباً للسماح له بالاشتراك في أعمالنا • وكما يدرك الجميع ، لم يمكن التوصل الى توافق في الآراء للموافقة على هذا الطلب ، وذلك نتيجة اعتراض احدى الدول الأعضاء في المؤتمر أما الآن فإن النقطة موضع البحث هي طلب يختطف عن الطلب السابق • والحقيقة أن العراق ، بدافع من حسن النية ، يرغب في الاعراب عن وجهات نظره في مسألة تهمنا جميعاً ، لأن هناك جميع الأسباب التي تدعو الى الاعتقاد بأن البيان الذي سيلقيه العراق سوف يركز اهتمامه على مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية • ويخيل الينا أن جميع أعضاء المؤتمر ، دون أى استثناء ، سيجدون من المفيد الاستماع الى وجهة نظر العراق كي يكونوا في موقف يسمح لهم بتكوين رأى واضح ، وكذلك لتحديد المسؤوليات في ذلك الصدد •

ويود الوفد المغربي الاعراب عن خالص الأسف من عدم امكانية التوصل الى توافق في الآراء نتيجة موقف وفد واحد ، بشأن الطلب الذي قدمه العراق للاشتراك في أعمالنا • خاصة وأن المؤتمر لم يمنع حتى الآن أياً من الممثلين الذين رغبوا في التحدث الينا من أن يفعلوا ذلك •

ونظراً للاتهامات الخطيرة التي وجهت ضد العراق ، فلعله كان من العدل والانصاف السماح لممثل العراق بالمثول أمامنا وتقديم وجهة نظر حكومته بشأن قضية استخدام أو عدم استخدام الأسلحة الكيميائية ، تلك القضية التي لا مراة في أهميتها •

السيد سرجاني (جمهورية ايران الاسلامية) : سأرد بكلمة وجيزة على البيانين اللذين ألقاهما مثلاً مصر والمغرب الموقران •

بالنسبة لزميلي المصري الذي قال ان المؤتمر استجاب لمثل هذه الطلبات في مناسبات كثيرة ، فأعتقد أن هذه نقطة طيبة جداً ، وفي رأيي أن هذا ما ينبغي أن يكون عليه الحال • ولكن مجرد الحقيقة المتمثلة في أنه يتعين على المؤتمر البت في هذه الطلبات انما تعكس الحرص على أن يكون للمؤتمر الخيار في اجراء انتقاء بصدد هذه الطلبات • ولا يمكن أن يكون لكل دولة الحق في التعليق ، والاستئثار بوقت هذه الهيئة الهامة ، عندما تكون هي نفسها المنتهكة لنفس المبدأ الذي تدعو هذه الهيئة اليه • من الذي سيتصدى للمسائل الحيوية التي تناقش في المؤتمر ؟ اني أسأل زميلي المصري • من الذي سيتصدى لهذه المسائل الحيوية المطروحة أمام المؤتمر ؟ أهـي الدولة التي تنتهك بصورة سافرة ؟ ثم ما الذي تريد هذه الدولة قوله هنا ؟ أما زميلي المغربي فيقول انه ينبغي منح ممثل العراق فرصة الحضور الى هنا لتقديم ايضاحات فيما يتعلق بالاتهامات التي وجهت اليه • وأرى ، وأعتقد أن كل شخص هنا يعرف ذلك ، ان تقرير بعثة الأمين العام الى ايران للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية واضح كل الوضوح ويتضمن جميع التوضيحات اللازمة • وكل ما أعتقد أن اشتراك ممثل العراق في هذا المؤتمر سيكون بمثابة اهانة لهذه الهيئة الجليلة ليس الا • ونكرر مرة أخرى ، أنه طالما ظل العراق يستخدم الأسلحة الكيميائية ، ولقد قلت ذلك في أوائل الأسبوع من أن العراق استخدم الأسلحة الكيميائية مرة أخرى ضد القوات الايرانية ، وطالما استمر ذلك الاستخدام ، فلن تكون هناك أى فرصة لاشتراك العراق في هذه الهيئة الموقرة •

الرئيس : هل هناك أى من الممثلين الموقرين الآخرين من يود التحدث عن هذه المسألة •

أرى أنه لا يوجد أحد • ونظرا للبيان الذي ألقى منذ لحظة ينبغي أن أعلن عدم وجود توافق في الآراء حاليا على الطلب الذي قدمه ممثل العراق •

أنتقل الآن الى الرسالة التي وجهها الي رئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي عمت ، كما أعتقد ، على جميع الوفود • أرى أن سفير المكسيك الموقر يود أخذ الكلمة •

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالأسبانية) : أشكركم يا سيادة الرئيس • وأني لأعتقد ، مثلكم ، سيدى الرئيس ، أن جميع أعضاء المؤتمر الموقرين لديهم نسخة من رسالة السفير ايماي ، بصفته رئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم الانتشار والتي وجهها اليكم في ١٦ نيسان / أبريل ، بوصفكم رئيس المؤتمر • والرسالة شديدة الصراحة وتلمع الى طلب قدمته اللجنة التحضيرية كي يعد المؤتمر ، للدورة الثانية للجنة التي سوف تعقد في جنيف في الفترة من ١ الى ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ ، وقرارات العمل الثلاث المحددة في تلك الرسالة • وتتعلق احداها بما يعرف بحظر التجارب النووية ، وتتعلق الأخرى بالبند ٥ من جدول أعمال المؤتمر ، وتشير الثالثة الى ما يسمى بالضمانات السلبية التي ترد أيضا في جدول أعمال المؤتمر •

ولما كان اقرار هذا الطلب قد تم ، كما لعلمكم تذكرون يا سيادة الرئيس ، بتوافق الآراء في اللجنة التحضيرية ، ولما كانت الدورة الثانية للجنة ، التي طلبت من أجلها وثيقة العمل هذه ، لن تتعقد حتى تشرين الأول / أكتوبر ، من ١ الى ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ، فأود الاقتراح بأن يستفيد أعضاء المؤتمر من العطلة التي تبدأ غدا في تبادل وجهات النظر بصورة غير رسمية عن أفضل اجراء يمكن اتخاذه لتلبية طلب اللجنة التحضيرية • ثم أن ندرس هذه المسألة لدى استئناف أعمالنا في حزيران / يونيو سواء في جلسة رسمية أو اجتماع غير رسمي •

الرئيس : أشكر ممثل المكسيك الموقر ، لقد قدم مقترح رسمي بأن نؤجل اتخاذ قرار بشأن هذا الطلب المقدم الى المؤتمر حتى الجزء الصيفي من دورتنا • أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل الموقر •

السيد دى سوزا اى سيلفا (البرازيل) : لقد أحطت علما بالمقترح الذي قدمه لتوه ممثل المكسيك الموقر حول تأجيل اتخاذ القرار حتى الجزء الصيفي من دورة مؤتمرنا • وبهذه المناسبة ، أود الاعراب عن رأى وفدى الذي ينطبق الآن قدر انطباقه عندما نتصدى لهذه المسألة مرة أخرى • لقد قرأت الرسالة التي بعث بها اليها السفير ايماي باهتمام كبير قرا متي لكل شيء يصل من زميلنا الياباني الموقر • وكنت أرحب بأن تكون الحالة عكس ما حدث ، أى أن ترد رسالة من الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تذكر ما قامت به هذه الأطراف وفقا لالتزاماتها في تلك المعاهدة من الأمور المتعلقة بحظر التجارب النووية وسباق التسلح وما الى ذلك • أما بصدد الطلب المقدم كي يقوم هذا المؤتمر باعداد تقرير للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار فاني أجد صعوبة تقنية في ذلك الصدد : ولا أدري كم عدد الوفود التي تمكناها الموافقة على اعداد وثيقة من أجل لجنة لا ننتمي اليها • ولذلك أرى ، يا سيدى ، أن العطلة قد تكون مفيدة للعثور على حل آخر ، كالحل الذي تم اقراره عام ١٩٨٤ والذي وضع المؤتمر بموجبه تقريره الختامي تحت تصرف كل عضو ، حكومي أو خاص ، في اللجنة • وليس لدى وفدى أى اعتراض على ذلك •

السيد كاراساليس (الأرجنتيني) (الكلمة بالأسبانية) : ليس لدى وفدى بالطبع أى اعتراض على ما اقترحه سفير المكسيك بشأن تأجيل اتخاذ قرار في المذكرة التي وجهها اليها رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم الانتشار . وعلى أى حال ، يود وفدى أن يسجل في المحضر أن المذكرة المقدمة إلى المؤتمر من جهاز خارجي عنه والمتضمنة طلبات اليه سوف تتطوى ، في حال الموافقة ، على مسائل مبدئية بصدد علاقات المؤتمر مع المنظمات الدولية الأخرى . وعلاوة على ذلك ففي حالة قبول المذكرة ، سوف تكون النتيجة الاضطلاع بعملية اعداد هذه التقارير ، وهي عملية ما أيسر تصور المصاعب التي سوف تنشأ عنها . ويعتقد وفدى أن الاجراء الذى أقر في مناسبة سابقة ، وهو احوالة تقرير المؤتمر السنوى ذى الصلة الى الجهاز صاحب الطلب من خلال القنوات المناسبة في الأمانة ، قد يكون الحل المناسب لحسم هذا الموقف . وفضلا عن ذلك فان من الممكن ، تحسبا لما يمكن أن ينطوى عليه المستقبل من احتمالات واعتبارات أن نجعل تقرير مؤتمرنا مفصلا بالشكل المناسب فيما يتعلق بالجوانب المحددة والثيقة الصلة بالطلب الذى قدمته اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار .

السيد حسن (مصر) : (الكلمة بالعربية) : سأكون مختصرا . لقد استمعنا الآن الى عدة آراء حول الطلب الذى تلقاه المؤتمر من رئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار . وكون هذه الآراء تحمل مقترحات مختلفة يؤكد الحاجة الى مزيد من التشاور وتبادل الآراء قبل اتخاذ قرار من جانب المؤتمر في هذا الخصوص . ولهذا السبب ، فان وفد بلادى يؤيد اقتراح السيد سفير المكسيك بتأجيل اتخاذ قرار في هذا الشأن الى الجزء الصيفي من الدورة . وشكرا .

الرئيس : أشكر ممثل مصر الموقر . هل هناك أى اعتراض على اقتراح سفير المكسيك الموقر بتأجيل اتخاذ قرار في الطلب الذى تلقيناه الى الدورة الصيفية ؟ لا أجد أى اعتراض .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس : أعطي الكلمة الآن لممثل الهند الموقر ، السفير دوبي .

السيد دوبي (الهند) : لقد طلبت التحدث للمرة الثانية في هذا اليوم بصفتي منسق مجموعة ال ٢١ للمشاورات غير الرسمية التي تعقد لغرض التوصل الى اتفاق بشأن انشاء لجنة مخصصة ، مزودة بولاية مناسبة ، بشأن البند ٣ من جدول الأعمال : منع الحرب النووية وجميع المسائل ذات الصلة . وأود أن أسجل في المحضر مدى ما بلغته مجموعة ال ٢١ في سيرها نحو إيجاد حل لهذه المشكلة ، والتفهم الذى أبدته ، والتسهيلات التي قدمتها وكيف أننا ، ورغم الجهد الدائم الذى استمر أكثر من شهرين ، نعود القهقري الى نقطة البداية .

وليس لي من حاجة للتوبيخ بالالاحاح الشديد الذى استهل به هذا المؤتمر أعماله في شأن هذا الموضوع . وهو أمر قد فهم بوضوح من قرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ / زاي بشأن هذا الموضوع ، ذلك القرار الذى اعتمدته أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، دون معارضة أى دولة عضو . وقد رجا هذا القرار من مؤتمر نزع السلاح أن يضطلع ، على سبيل الأولوية العليا ، باجراء مفاوضات بشأن التدابير المناسبة والعملية لمنع نشوب حرب نووية .

ولذلك كان من الطبيعي لمجموعة ال ٢١ أن تكرر في المشاورات طلبها انشاء لجنة مخصصة لهذا الموضوع وأن تعرض الولاية الواردة في قرار الجمعية العامة لنيل قبول المجموعات الأخرى .

كما أكدت مجموعة ال ٢١ على ضرورة انشاء اللجنة المخصصة ووضعت لها ولاية متفقا عليها قبل وقت طويل من انتهاء الجزء الربيعي لدورة المؤتمر • وأوضحنا في الوقت نفسه من بداية الأمر أننا راغبون في التفاوض وفي بذل أقصى الجهود لمسايرة آراء مجموعة البلدان الغربية نظرا لأن هناك تقاربا فعليا ، ان لم يكن تطابقا ، بين موقف مجموعة ال ٢١ من جهة وموقفي البلدان الاشتراكية والصين من جهة أخرى •

ودون اضاءة أى وقت ، بادرنّا ابّان المرحلة الأولى من المشاورات الى اعلام مجموعة البلدان الغربية بأننا ندرك اهتماماتها التي أعربت عنها في بيانات الجلسات العامة وفي ورقات العمل التي عرضتها بشأن هذه القضية الهامة • ولذلك فقد عرضنا عليها أن نقوم بتتقيح مشروع الولاية الذي قد مناه والذ هاب الى أكثر من منتصف الطريق في طلبية اهتمامات تلك المجموعة في المجالات الهامة التالية :

أولا ، أعلنّا استعدادنا لقبول ولاية غير تفاوضية للجنة المخصصة طالما اعترف بأن هدف الاضطلاع بالمفاوضات بشأن هذا الموضوع سيكون منعكسا فيها بشكل أو بآخر ، وطالما كان الزخم الرئيسي للولاية في شكل يسمح بالنظر نظرا شاملا في جميع المقترحات المقدمة لاتخاذ تدابير مناسبة وعملية لمنع الحرب النووية •

ثانيا ، أعلنّا دون لبس ولا ابهام ، أن ما نهدف اليه هو وجوب النظر في جميع المقترحات ، بما في ذلك المقترحات التي قدمتها البلدان الغربية ، دون اعطاء الأولوية لأى منها على الآخر •

ثالثا ، شرحنا أيضا أن هدفنا في هذه المرحلة هو دراسة جميع الجوانب القانونية والسياسية والتقنية والعسكرية — لكل من المقترحات المعروضة أمام المؤتمر ولكل من النهج من هذه المشكلة ، وأن نقدم على ذلك الأساس تقريرا شاملا جيد التركيب الى المؤتمر ، ومن خلاله الى الجمعية العامة •

وأشرنا الى أنه يسعدنا أن نقدم تتقيحا لنص الولاية المقدم الى المجموعات الأخرى لدى أول اشارة من مجموعة البلدان الغربية لنا بأنها توافق من حيث المبدأ على انشاء لجنة مخصصة • وبعد انتظار دام ثلاثة أو أربعة أسابيع كاملة أعلمتنا المجموعة الغربية بأنها وان لم تكن تعترض بالضرورة على انشاء لجنة مخصصة ، الا أن موافقتها النهائية على ذلك ستوقف على ما اذا كان من الممكن الاتفاق على ولاية تجدها مرضية • وعلى ذلك أتحنا لها فورا وللمجموعات الأخرى تتقيحا لمشروع ولاية باسمنا • وكانت ايجابية بوجه عام الاستجابة الأولى من مجموعة البلدان الغربية لهذه الولاية • وكانت البلدان الاشتراكية والصين راغبة في الموافقة على مشروع الولاية المقدم من جانبنا •

وكان هناك أيضا مشروع ولاية للجنة المخصصة أتاحه منسق المجموعة الغربية • وكان هذا المشروع يختلف عن المشروع المقدم باسم مجموعة ال ٢١ في جانبين هامين أولهما أنه لم يتضمن أى حكم يقصل بالهدف الطويل الأجل بشأن الاضطلاع بمفاوضات حول هذه المسألة وثانيا ، أنه حاول أن يغير تماما من طبيعة بند جدول الأعمال نفسه وذلك بنصه على القيام باستعراض شامل لظروف السلم والأمن في العصر النووي • لذلك لم يكن ذلك المشروع مقبولا لمجموعة ال ٢١ • ذلك أن الاهتمام الذي يبدية أكثر من ثلثي البشرية بشأن منع الحرب النووية انما يتمثل في صميمه في اعتماد تدابير تكفل بقاء الجنس البشرى ، لا أمن حفنة من الدول ، على وجه هذا الكوكب • وأعلنت مجموعة ال ٢١ مرات عديدة في المؤتمر وفي المحافل الأخرى أن البقاء يجب أن يكون مقدما على الأمن •

غير أننا لم نرفض المشروع المقدم باسم المجموعة الغربية ولكننا ، بروح من المسايرة ، اقترحنا نصين بديلين • وفي كلا هذين البدلين ، ومسايرة منا لموقف البلدان الغربية، حذفنا الإشارة الى ما ورد في قرار الجمعية العامة بألا يخيب عن الذهن اجراء المفاوضات ، ووضعت محل هذه الجملة " كجزء من العملية التفاوضية " • وفي أحد البدلين أدخل تعديل بعيد المدى على ما يوجد من تركيز رئيسي على النظر في اتخاذ تدابير مناسبة وعملية ، وكان ذلك أيضا طلبية لرأى بلدان المجموعة الغربية • أما في البديل الثاني فقد اقترح ، مراعاة لاهتمامات البلدان الغربية فيما يتعلق بالأمن ، أن تجرى دراسة المقترح " في السياق العام لأهداف المجتمع الدولي الخاص بتعزيز السلم والأمن الدوليين وضمان البقاء البشري " •

وأخذت مجموعة البلدان الغربية كأساس البديل الأول الذي اقترحتهم مجموعة ال ٢١ وأعادت صياغة جوهر الولاية بحيث حولت تركيز الاهتمام الى أبعد أيضا من التدابير العملية والمناسبة ولم تضمنها أى صياغة بشأن الهدف الطويل الأجل للقيام بالمفاوضات الا بالقدر المتضمن في ولاية مؤتمر نزع السلاح نفسها •

وبالأمس قررت مجموعة ال ٢١ بعد دراسة بالغة الدقة للنسخة النهائية لمشروع المجموعة الغربية ، أن تعتمد موقفا بالغ المرونة والايجابية في المناقشة التي تجرى بشأن هذا الموضوع فسي فريق الاتصال الذي اجتمع بعد الظهر ، كي يتم عقد اتفاق دون مزيد من الابطاء • ولكنها ، لسوء الحظ ، أبلغت من جانب منسق مجموعة البلدان الغربية ، وبالضبط في بداية اجتماع فريق الاتصال ، أن مشروعها ليس مقبولا من بعض الدول الأعضاء في هذه المجموعة • وأود الايضاح هنا أن طرح هذا المشروع كان على مسؤولية المنسق ، وأن ذلك قد تم بالطبع بشرط الاستشارة •

وهكذا ، فان المشاورات التي كانت تعد بأفضل البشائر حتى الآن للتوصل الى اتفاق قد تمخضت عن لا شيء • وسوف نواصل جهدنا ولا شك وذلك بعد استئناف دورة مؤتمر نزع السلاح في حزيران / يونيو وأود الاعراب هنا عن عميق الامتنان وتوجيه تحية تقدير لمنسق المجموعة الغربية سفير بلجيكا الموقر وغيره من الممثلين بما في ذلك سفير فرنسا الموقر الذي قام بمساعدته على ما بذلوه من جهد لا يكل ولما أبدوه من تفهم كبير •

غير أنه لا مجال لأى انكار في أن تطورات اللحظة الأخيرة التي حدثت بالأمس كان من شأنها اضطراب حبل المشاورات كلها حول هذا الموضوع وأفضت بها الى حالة من عدم التيقن • ومن العسير جدا التنبؤ بما سوف يحدث لدى استئناف دورتنا • ولكن الأمر الوحيد المؤكد هو أن الوقت ليس في جانبنا • وما لم نكن قادرين على اتخاذ قرار في الأسبوع الأول بالذات بعد استئناف الدورة فلن يكون لدينا بالمرة وقت ما بين تلك الفترة وفترة اعداد تقرير المؤتمر يكفي لا جراء مناقشة كاملة تماما تحيط بنواحي هذا الموضوع الذي تأخر انجازه وقتا طويلا •

ومن الأهمية بمكان أن تهدأ نقطة انطلاقنا نحو المشاورات ، بعد استئناف عملنا ، من المشروعين البدلين اللذين قدمتهما مجموعة ال ٢١ ، ومن الرد الذي قدمته المجموعة الغربية على ذلك المشروع ، ومن مشروع البلدان الاشتراكية • أما اذا جرت أى محاولة للتراجع عن تلك المواقف الأخيرة بالصورة التي تتعكس فيها في هذه التقارير ، فلن يكتب لنا النجاح في جهودنا أبدا •

وأود مناشدة ممثلي مجموعة البلدان الغربية ألا يرددوا الى مواقفهم السابقة ، وأن يناقش الموضوع في الاجتماعات غير الرسمية للجلسة العامة • ولست أبغى اضاءة وقت المؤتمر بتكرار الحجج التي تساق عن السبب في عدم اعتبار هذا النهج ردا جديا على ما تعلقه الغالبية الكبرى من أمم

العالم وما يعلقه جزء كبير أيضا من الرأي العام في البلدان الغربية نفسها من أهمية والحاح على هذا الموضوع • كما أود التأكيد على أن مشروع الولاية ينبغي أن يعكس بصورة ملائمة تحظى بالقبول المتبادل كون الممارسة التي سنقوم بها ينبغي ألا تمثل الا خطوة على طريق تحديد القضايا المتفاوض عليها وفي سبيل تيسير هذا التفاوض •

وسوف تحافظ مجموعة ال ٢١ في المشاورات القادمة على نفس روح التفهم والمسايرة التي أظهرتها حتى الآن • غير أن التفاوض قد سبب تأكلا متلاحقا حتى الآن في الموقف الأصلي لمجموعة ال ٢١ الذي اتخذته في محاولة منها لمسايرة رأى المجموعات الأخرى • ولذلك فلم يبق لدينا المزيد مما نعطيه من موقفنا • وما لم تظهر البلدان الغربية تفهما للمدى الذي ذهبنا اليه في مسايرة رأيها وما لم تقتنع حكوماتها بأن مجموعة ال ٢١ تتحلّى فعلا بأقصى ما يمكن من المرونة والمعقولية في هذه الظروف ، فلن يكون من الممكن التوصل الى الاتفاق •

وأود التشديد على أن مجرد وضع بند مفصل على هذا الموضوع في جدول أعمال المؤتمر لا يمثل أى تغيير في الحالة التي ظلت سائدة حتى الآن • كما أن ذلك لا يمكننا من الاجابة على السؤال الذى تطرحه جميع الأوساط وهو : ما الذى تفعله لمنع الحرب النووية هذه الهيئـة التفاوضية المتعددة الأطراف والوحيدة لنزع السلاح ؟

لقد أعاد الـ الطمأنينة صباح هذا اليوم ما سمعته من سفير فرنسا الموقر — وما صدر عن سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية تأييدا لملاحظاته — من أن حكومته تؤيد اجراء مناقشة شاملة حول هذا الموضوع • وأود أن أقول أن جميع ما كانت تسعى اليه شتى مشاريع الولايات التي قدمتها نيابة عن مجموعة ال ٢١ انما هو النص على مثل هذه المناقشة •

لقد أردنا أن يبقى نص الولاية على أكبر درجة ممكنة من العمومية والاتساع دون أن نشدد في النص نفسه على الجوانب التي نود ايلامها الأولوية أو على النهج الذى نود تأييده • ولذلك فاني أدعو مرة أخرى الى العمل في سبيل الولاية نفسها دون أن نشير في سياق وضع مشروع الولاية نفسه قضايا تكون لمختلف مجموعات البلدان مواقف مختلفة منها •

وأود التوجه بالرجاء الى البلدان الغربية التي لا تتمكن من الانضمام الى توافق الآراء ، ذلك التوافق الذى كان في متناول أيدينا مساء البارحة ، أن تطرح عنها ما يساورها من سوء الفهم • وأود أن أطمئنها الى أن النظر في هذا الموضوع داخل لجنة مخصصة لن يستخدم من جانبنا سلاح ضدها • ولذلك فليس ثمة ما يدعوها للمجيء في بردعها ووزعه في مرحلة صياغة مشروع الولاية نفسه •

الرئيس : لديّ متحدثان آخران طلبا أخذ الكلمة ، وقبل أن أعطيهاها ، أستاذان في أن أعلن أن الأمانة أشارت على بضرورة اختتام جلستنا في أقرب وقت ممكن لأن المترجمين الفوريين قد استنفدوا فترة الساعات الثلاث التي عملوها •

والآن أعطي الكلمة لسفير بلغاريا الموقر •

السيد تيلالوف (بلغاريا) : اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز مسألة منع نشوب حرب

نووية اذ أنه كان لي شرف تمثيل البلدان الاشتراكية في المشاورات التي دارت حول هذا الموضوع •

وتشعر البلدان الاشتراكية بعميق الأسف لفشل الجهود الرامية الى انشاء لجنة مخصصة

للبند ٣ من جدول الأعمال : " منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة " •

ويسهل فهم شعورنا بخيبة الأمل لأن البلدان الاشتراكية لم تسهم وحسب في اعداد ورقة عمل مفصلة جديدة حول هذه القضية ، هي الوثيقة CD/484 ، وفي تقديم مشروع يتعلق بولاية ملائمة ، فسي الوثيقة CD/434 ، بل أظهرت أيضا أكبر قدر من المرونة من أجل بدء العمل الفعلي في هذا البند .

ولا يسع أى وفد تابع هذه الجهود عن كذب الا أن يعترف بمدى مرونتنا . فعندما أبدت البلدان الاشتراكية استعدادها لايجاد صيغة تسوية بالنسبة لمشروع الولاية ، كان في ذهنها تقارب المفاهيم مع أهداف ومواقف أعضاء مجموعة الـ ٢١ . وتشكل البيانات المقدمة من ممثلي هذه المجموعة ، لاسيما البيان الذى قدمه سعادة سفير الهند اليوم ، دليلا آخر على اتساع نطاق الدعم السياسي المؤيد لاتخاذ خطوات عملية من أجل حل مشكلة الحرب النووية . وانني أغتتم هذه الفرصة لأهنئ السيد السفير دوبي على اهتمامه الشخصي وجهوده في هذا الصدد .

وتقع على الدول الغربية الحائرة للأسلحة النووية كامل مسؤولية فشل المؤتمر في بدء الأعمال الفعلية المتعلقة بالبند " منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة " ، لأنها أبدت استخفافا كاملا بأراء ومواقف الآخرين . وان تجربتنا في هذه المشاورات لتضع علامة استفهام كبيرة حول قدرة هذه الدول ورغبتها في تسيير العمل بنية حسنة ، دون محاولة الى خداع المشتركين الآخرين . وليس أماننا من خيار سوى أخذ هذا الموقف في الحسبان واستخلاص الاستنتاجات التي يقتضيها الأمر . وقد أدت نتيجة المشاورات أكثر من أى وقت مضى الى تأجيل البند بالجوانب العملية المتعلقة بالموضوع . وقد فاتتنا فرصة حقيقية ولا يمكن لأحد أن يتنبأ بتاريخ عودتها مرة أخرى .

وقد كان في الوضع المتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال ما يؤكد الاستنتاج القائل بأن السياسة العسكرية المتطرفة التي تتبعها الدولة الغربية الرائدة وأقرب حلفائها هي التي تعوق الجهود المبذولة من أجل ازالة خطر نشوب حرب نووية . ولا ينبغي أن يسمح لهذه الحالة الخطيرة بأن تسود . والبلدان الاشتراكية على استعداد لمواصلة الجهود ومضاعفتها من أجل البدء بالأعمال المجدية الحقيقية بشأن البند ٣ من جدول الأعمال ، وسوف تعمل دائبة على صياغة ولاية ملائمة .

السيد بروكوفيف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

يود الوفد السوفياتي أن يستخدم حقه في الرد بصدد البيان الذى قدمه ممثل أستراليا لتوه .

ان الوفد السوفياتي يلاحظ الاهتمام الذى أبداه الوفد الأسترالي بشأن التراث النظرى الذى خلفه السيد فيلاديمير ايليتش لينين ، مؤسس الدولة السوفياتية .

وأود أن أقول للممثل الأسترالي أنه يستحيل ، بأى شكل كان ، الاقتباس من مصدر أصلي خارج سياقه ودون الاشارة الى المناسبة التاريخية الخاصة التي قيلت فيها العبارات المقبسة ويصدق هذا أكثر ما يصدق على أحداث وقعت منذ أكثر من نصف قرن مضى .

وان الاقتباس التالي : " نزع السلاح هو المثل الأعلى للاشتراكية " ، المستمد من أعمال لينين النبيل والوارد في الكتاب المعنون " حول شعار نزع السلاح " ، لا يزال — وتلك حقيقة أود التأكيد عليها — صالحا لأعمال مؤتمرا في جنيف بشأن نزع السلاح ، وصلاحيته لأى محفل دولي آخر .

ولدينا سجل حافل يشهد على مشاركتنا في مفاوضات نزع السلاح الثنائية منها والمتعددة الأطراف ، ولسنا في حاجة الى أن نتلقى دروسا من أى طرف حول كيفية ادارة مفاوضاتنا . ونحن نؤيد اجراء مفاوضات على أن تكون هذه المفاوضات شريفة وبناءة وعملية وجدية . وهذا ما أثبتته

المبادرات والمقترحات السوفياتية الكثيرة الهامة المتعلقة بمسائل الحد من سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح تنفيذاً للمفهوم اللينيني السوفياتي لنزع السلاح ، على نحو متسق • وتتمتع مقترحاتنا بتأييد واسع وتلقى استجابة واسعة في شتى أنحاء العالم لأنها تهتم بالمشكلة الرئيسية لعصرنا هذا ، ألا وهي إزالة خطر نشوب حرب نووية ، ولأنها تقدم مساهمة حقيقية لا لقضية إيقاف سباق التسلح فحسب ، بل وتقليصه ، ولأنها تتبع من مبدأ المساواة والأمن المتساوي لكلا الطرفين ، ولأنها تفترض أولاً رضى وتعاون الدول التي تنتمي إلى مختلف الأحلاف السياسية والعسكرية ، ولأنها تراعي ارادة ومصالح الدول الأخرى والقطاعات العريضة للمجتمع العالمي بأسره ، ولأنها تساعد على زيادة التفهم المتبادل وتحسين الجو الدولي العام •

الرئيس : لقد تلقيت طلبين اضافيين لالقاء كلمات • ويمكنني أن أصرح الآن بأنني قد أشعرت بأنه ما لم نختتم مداولاتنا في ظرف عشر دقائق فسوف نضطر الى عقد جلسة عامة أخرى يوم غد لمواصلة عملنا •

ومع مراعاة ذلك ، أعطي الآن الكلمة لسعادة سفير بلجيكا •

السيد دوباس (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : سوف أختصر كلامي وأتناول صميم المسألة لأنه ليس لدى انتقاد عام بشأن التقرير الذي قدمه الينا سفير الهند • وأرى أنه في سرده الزمني للنقاش حول ولاية اللجنة المخصصة لمنع نشوب حرب نووية كان دقيقاً تماماً ، لاسيما أنني ، وإن كنت لا أتفق كل الاتفاق مع متتبع أفانين رأيه ، أعتبر أن الروح التي قدم بها هذا التقرير تجعل من العبث تماماً المماحكة في بعض التفاصيل • فالعامل الرئيسي في هذه القضية هو استعداد مجموعة الـ ٢١ لمراعاة الاهتمامات الأساسية للبلدان الغربية ، وأعتقد أنه ليس ثمة ما يمكن أن يحول دون الاتفاق بينها وبيننا في هذا الصدد •

وسيكون بياني الآن صريحاً الى أقصى حد • ولا أعتقد أن شيئاً ما قد فات لأن الحدث الذي طرأ وأفضى الى ما أعتقد أنه عقبة مؤقتة في التماس ولاية بشأن منع نشوب حرب نووية إنما يعزى أساساً الى قلة الوقت • فقد اضطررنا الى اتخاذ مواقف معينة دون أن يتوفر لدينا كامل الحرية لاشعار السلطات في العواصم بالطريقة التي تطورت بها المناقشة • فقد تناولت هذه المناقشة جانباً ينفرد بحساسيته بشأن أمن البلدان الغربية • فهذا جانب من جوانب المناقشة يتطلب اجراء مشاورات على مستوى عالٍ للغاية ، لا يحتاج اجرائها بمثل هذه السهولة • وربما لم تكن دائماً مسألة نقل المعلومات بين العواصم والوفود الموجودة هنا بالبساطة التي كنا نودها • ومازلت أعتقد ، أنه في الوقت الذي أبدت فيه البلدان الغربية تقديراً كاملاً لرحابة الذهن التي أظهرتها مجموعة الـ ٢١ ، فإن مما يدعم موقف هذه المجموعة بالتأكيد — من خلال ممثلها ، السفير دوبي ، الذي أثني على صبره ودأبه ولباقته — كون البلدان الغربية ، التي رفضت في الماضي انشاء لجنة أو فريق عامل يعنى بهذا الموضوع ، قد أصبحت الآن ، في نهاية الأمر ملتزمة بانشاء هذه الهيئة ، وقد عقدت العزم الثابت على النجاح في التماس ولاية لها • وسوف تستمر هذه العملية ، ومن غير المناسب اطلاقاً في هذه المرحلة السعي ، كما فعل سفير بلغاريا ، الى صب الزيت على النار لالقاء التبعات وتوجيه الاتهامات • فليس هذا بالتأكيد المكان الملائم للقيام بذلك • وإنني أرفض هذه الاتهامات رفضاً باتاً ويسرني أن السفير دوبي لم يعتمد هذا الموقف • وأنني مقتنع بأنه بفضل القرار الذي اتخذناه جميعاً بالتحلي بالصبر وتوخي المرونة ، ستتاح لنا فرصة طيبة للغاية للوصول بهذه الولاية الى نقطة نستطيع عندها التوصل هنا الى توافق في الآراء •

السيد بيزلي (كندا) : السيد الرئيس، سوف أختصر كلمتي للغاية وأملّي ألا تكون ماثرا للجدل • فقد أردت فقط، رغم تأخر الوقت، أن أعرب عن رأي آمل ألا يتخذ على أنه رأي جد متطرف، وهو أن الوفد الكندي، وكذلك الحكومة الكندية نفسها لا يعتبر أن مفهوم أمن الدول، سواء الدول الغربية أو الدول الأخرى، ومفهوم بقاء البشرية، يشكلان مفهومين يستبعد أحدهما الآخر • فنحن لا نرى أي منطق في مثل هذا النوع من التفكير وآمل أن نتناول هذه النقطة عندما نجتمع مرة أخرى • وربما كان الذي حدث هو أن هذه الجمل قد أصبحت عبارات طنانة تحمل معنى معيناً بالنسبة لبعض الشعوب أو لبعض الوفود ولكن ليس بالنسبة لنا، وربما لا يبقى بعد ذلك في هذه المناسبة إلا أن أقول، في ضوء ما ذكره لتوه ممثل بلجيكا الموقر، أنني أكون مدعياً لو أضفت شيئاً ما يتعلق بحسن النية والاعتدال اللذين أبدتهما مجموعة الـ ٢١ • وثمة نقطة أخرى أود أن أطرحها وهي أننا، لهذه الأسباب بالذات، نرى أنه لا يمكن تحقيق الأمن من جانب واحد، بل نحن كثيراً ما نتحدث عن مفهوم الأمن المتبادل • ولست أبالي لو فضل آخرون تعبيراً آخر مثل "الأمن المشترك"، ولكنني أود أن أكون قادراً على استخدام لفظ "الأمن" دون أن يفسر تفسيراً حقيراً •

وثمة نقطة أخرى أود أن أشير إليها وهي نقطة سبق أن طرحها نائب رئيس وزراء كندا ووزير الشؤون الخارجية هنا في شباط / فبراير ١٩٨٣، ومفادها أنه لا يمكن لمحفل متعدد الأطراف كهذا المحفل أن يتدخل حقيقة بعمق في مفاوضات أخرى تخرج عن نطاقه، من ذلك مثلاً معاهدة عدم الانتشار، التي يعتبرها بلدي مفيدة لجميع الدول، وهذا شيء يسهل اثباته إذا ما نظرنا إلى الحالة التي يمكن أن نجد أنفسنا فيها بدون هذه المعاهدة، إذ أعتقد أننا سوف نتزاحم جميعاً على احتياز أسلحة نووية، كما أنني أفكر أيضاً في المفاوضات الثنائية التي كانت تجري هنا • ومع ذلك، وحتى إذا لم يكن لنا أي شأن سواء في المفاوضات المتعلقة بالقوات النووية المتوسطة المدى أو بمحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية، فإننا نشدد، حسب تعبير نائب رئيس وزرائنا، على أن "هذه المفاوضات تمس مصيرنا جميعاً"، وأن لدينا جميعاً مصلحة مباشرة وحيوية جداً فيها، سواء أكانا ننتمي إلى أوروبا أم إلى أمريكا الشمالية أم إلى أي منطقة أخرى من العالم • وأود فقط أن أختتم كلمتي بتوجيه دعوة مخلصاً للغاية بضرورة استئناف هذه المفاوضات التي نرى أنها تتصل اتصالاً مباشراً بمسألة منع نشوب حرب نووية •

الرئيس : أشكر سعادة سفير كندا على بيانه • وأود الآن أن أعود إلى الجدول الزمني الذي عمته الأمانة اليوم بالنسبة للاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران / يونيو، أي خلال الأسبوع الأول من الجزء الثاني من الدورة السنوية • وقد أعد الجدول الزمني بالتشاور مع رؤساء لجان المؤتمر المخصصة • والجدول الزمني هو كالعادة مجرد جدول إرشادي يخضع للتغيير إن اقتضى الأمر ذلك • فإن لم يكن هناك أي اعتراض فسوف أعتبر أن المؤتمر قد أعتد مشروع المقرر •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس : الزملاء الموقرون، ستكون هذه آخر جلسة عامة تعقد في شهر نيسان / أبريل وقد تشرف وفد سري لانكا برئاسة • ولن أحاول إيجاز عمل المؤتمر لشهر نيسان / أبريل أو للنصف الأول من دورتنا هذه • فقد فعل ذلك متكلمون عد يدون اليوم من وجهة نظرهم الشخصية • وقد كان أمامنا برنامج عمل حافل في جلسائنا العامة التي ألقيت خلالها بيانات من جانب شخصيات

موقرة عديدة ، مما عزز أهمية هذه الهيئة بوصفها المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض حول نزع السلاح • وقد واصلت اللجنة المخصصة بالأسلحة الكيميائية عملها ، برئاسة السفير ايكبوس القدير ، وأنه ليسرني أننا تمكنا من انشاء لجنة مخصصة للأسلحة الاشعاعية هذا الشهر تحت رئاسة السيد فيفودا ، سفير تشيكوسلوفاكيا •

وأود أن أشكر جميع الوفود على تعاونها الكامل معي • وأود أن أعبر عن تقديري لما أبداه الرئيسان اللذان سبقاني في هذا المنصب ، السيد توربانسكي سفير بولندا والسيد داتكو سفير رومانيا ، من صبر ومهارة • كما أعرب عن عميق تقديري للأمانة ، ولا سيما أميننا العام ، السفير ريخي جايبال ، والسيد بيراسايتيغي، نائب الأمين العام ، لمساعدتهم الكريمة • وأشكر أيضا المترجمين الشفويين والموظفين الفنيين على تعاونهم •

وأود في النهاية أن أهنيء سفير السويد وأن أرحب به بصفته رئيسا للمؤتمر خلال شهر حزيران / يونيه عندما نعود بعد فترة راحة • وأقدم له تمنياتي الخالصة بأن يتولى هذا المنصب بنجاح متعهدا بدعم وفدى له في مهمته •

وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ١٢ حزيران / يونيه الساعة ١٠/٣٠ صباحا • ترفع هذه الجلسة العامة •

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥